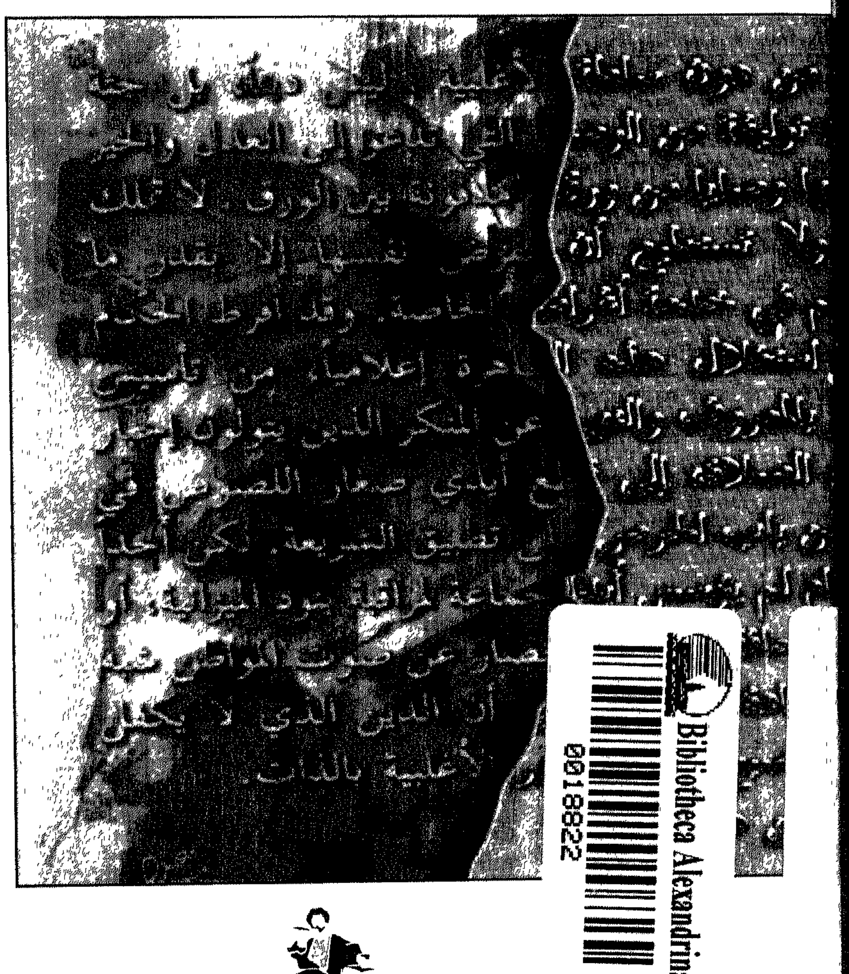
الصّادِق النيهوم

مِحنة ثقافة مُزوَّرة

صوت الناس أم صوت الفقهاء





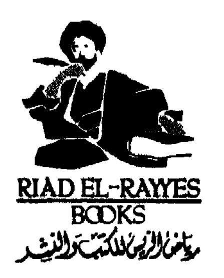
مِحنةُ ثقافةٍ مُزَوَّرة

صوتُ الناسِ أم صوتُ الفقهاء

الصادق النيهوم

محنة ثقافة مزورة

صوت الناس أم صوت الفقهاء



DILEMMA OF A DISTORTED CULURE

BY

AL SADEK AL NAYHOUM

First Edition Published in 1991
Second Edition Published in 1996

LONDON

1. Civilisation, Arab
1. Title

909' 04927 DS36.88
ISBN 1-869844-51-3

ISBN For Second Edition 1- 85513-2788

الطبعة الثانية: دمشق ١٩٩٦

المحتويات

لماذا

في العالم القديم الذي شهد غارة الصليبيين على الوطن العربي، منذ ألف سنة تقريباً، كان العرب هم أصحاب الجيوش النظامية المتطورة، وكان موقعهم على أبواب آسيا وأفريقيا، يضع بين أيديهم المفاتيح الذهبية للتجارة بين القارات، ويضمن لهم معركة سهلة ضد عصابات صليبية مفلسة، يقودها رجال أميون من طراز ريتشارد قلب الأسد.

في العالم الجديد الذي نعرفه الآن، يملك الصليبيون المفلسون أنفسهم ـ وهم شعوب غرب أوروبا ـ جميع مفاتيح التجارة الدولية بين القارات، ويملكون أيضاً ثلاثة أخماس الكرة الأرضية، وأربعة أنهار من كل ستة أنهار، وخمسة فدادين، من كل سبعة فدادين صالحة للزراعة، وثمانية قروش، من كل تسعة قروش ونصف... وعلى سبيل المثال، فإن الدخل القومي لجميع الشعوب الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ـ وعددهم حوالى ٦٠٠ مليون مواطن ـ يقل عن دخل سكان بلجيكا وحدهم الذين لا يزيد عددهم على ١٠ ملايين.

سبب هذا الانقلاب الصاعق، ان شعوب أوروبا الغربية، بحكم موقعها على المحيط الأطلسي، في عصر تميز بتطوير الملاحة المحيطية على أيدي العرب، قد ارتادت فجأة، ثلاث قارات ومئات الجزر المأهولة بشعوب بسيطة السلاح والتنظيم، فأبادت سكانها بالبنادق،

وفتحتها لاستيطان ملايين من مواطنيها، الذين تولت الشركات، أمر تهجيرهم، وتمويل مشروعاتهم في العالم الجديد، منذ مطلع الغارة، خلال القرن السادس عشر[١].

بعد ثلاثة قرون أخرى، كانت عائدات الغارة من الذهب والمواد الخام، قد جعلت غرب أوروبا، وطناً للرجال الأثرياء، وقلبت موازين القوى في العالم، إلى حد برر تقسيمه بين ثلاثة عوالم مرة واحدة:

ـ **عالم غني واسع،** تسكنه شعوب مهاجرة من غرب أوروبا، تحت أسماء جديدة مختلفة، في أميركا الشمالية والجنوبية واستراليا، ونيوزيلندا، وجميع جزر المحيط، بالاضافة إلى غرب أوروبا نفسها. وهي شعوب تجمعها الآن معاهدة حلف شمال الأطلسي[٢].

ـ **عالم متوسط الحال** في شرق أوروبا، لم يشارك في الغارة، بحكم موقعه بعيداً عن شواطىء المحيط، لكنه أيضاً لم يسقط فريسة لها، بسبب قدرته الدائمة على الاحتفاظ بقوات عسكرية رادعة[٣]... وهو عالم تمت تصفيته على يد غورباتشيف، وأعيد تقسيمه إلى دول صغيرة تتنافس حالياً في ما بينها للانضمام إلى المؤسسات الغربية من حلف الأطلسي إلى السوق الأوروبية المشتركة.

ـ **عالم فقير مزدحم،** تعرض للاحتلال أو الإبادة، واستنزف الأوروبيون موارده، بشركاتهم الاحتكارية الجديدة، حتى أصبح أمر اعادة بنائه، مشروعاً محفوفاً بالشكوك.

وطننا العربي، يقع ضمن هذا العالم الأخير، في خانة تضم أكثر الشعوب عجزاً عن ملاحقة مسيرة الحضارة. وهو موقع لا مبرر للشكوى منه، سوى أن الحضارة بأسرها، ولدت أصلاً في وطننا، وان السفن والأسلحة، التي ارتاد بها الأوروبيون قارات العالم الجديد، كانت في أيدينا، قبل أن يعرفها الأوروبيون بثلاثة قرون

على الأقل. فلماذا يحدث الذي لا يحدث؟ وكيف يمشي وطن وناسه - إلى الوراء؟

ثمة اجابة. وهي اجابة محددة، وصحيحة، وجادة، وسهلة، وخالية من أهواء الفلسفة، لكن مشكلتها أنها مكتوبة بلغة عربية أخرى، لم ينسها العرب فقط، بل تعلموا، بدلاً منها، لغة عربية جديدة، مما يجعل مهمة الترجمة، صعبة بعض الشيء، وأحياناً - أيضاً - صعبة ومفاجئة.

إن هذا الحديث، هو الخطوة التي لا بد منها، لارتياد اجابة غائبة عن الأسئلة المطروحة الآن في واقعنا. وهي إجابة طمرتها الإدارة السياسية، في ثقافتنا العربية، منذ أربعة عشر قرنا، وراء إجابة مزورة عمدا، في ثقافة عربية أخرى.

— ١ —

آثار الغارة الأوروبية على قارات المحيط، تظهر الآن بوضوح في أسماء الدول على خارطة العالم. فالدول الواقعة في العالم القديم. ذات أسماء محلية منسوبة إلى سكانها الاصليين، أما المناطق الواقعة في العالم الجديد، فان جميع أسمائها، من دون استثناء منسوبة إلى المستوطنين الأوروبيين أو مستمدة من لغاتهم.

في هذه القائمة

اميركا AMERICA نسبة إلى الجغرافي الإيطالي VERPUCCI AMERIGO وقد دعيت أولاً باسم كولومبيا الشمالية.

كولومبيا COLOMBIA نسبة الى البحار CHRISTOPHER COLOMBUS نسبة إلى البحار الإيطالي الأصل..

برمودا BERMUDA نسبة إلى أسرة المستوطن الاسباني JUAN BERMUDEZ

بوليفيا BOLIVIA نسبة إلى المستوطن الاسباني SIMON BOLIVAR

ترينيداد TRINIDAD نسبة إلى (الثالوث) سفينة كولومبس.. كولومبس في رحلته الثالثة.

فنزويلا VENEZUALA «فينيسيا الصغيرة» وهي مدينة ايطالية.

السلفادور ELSELVADOR «المنقذ» نسبة إلى السيد المسيح.

الارجنتين ARGENTINA أرض الفضة بالاسبانية.

بورتو ريكو PUERTO RICO المرفأ الثري بالاسبانية.

كوستاريكا COSTARICA الساحل الخصب، بالأسبانية.

سان دومينجو st.DOMINIC قديس أسباني.

باربادوس BARBADOS معناها (اللحى) بالأسبانية، نسبة إلى عناقيد العنب، التي بدت للأسبان، لسبب ما، مثل شكل اللحى.

كوراكوا CURACAO معناها (القلب) بالبرتغالية، نسبة إلى (القلب المقدس).

أستراليا AUSTRALIA القارة الضائعة، لاتينية.

انتركتيكا ANTARCTIC القارة القطبية، لاتينية.

فولكلاند FOLKLAND أرض الشعب، إنجليزية.

هوندوراس HONDURAS أرض العمق، اسبانية.

نيوزيلاند NEWZEALAND أرض الميعاد الجديدة، هولندية.

بقية اسماء الدول في العالم الجديد، لا تنتسب مباشرة إلى المستوطنين الأوروبيين، بل تعكس تسمياتهم التي اختاروها لمجرد طمس اسمائها الأصلية.

وفي هذه القائمة:

مكسيكو MEXICO تحريف لكلمة MEXTI عند الازتك، التي تعني اله الحرب.

جواتيمالا GUATEMALA تحريف لكلمة QUAUHTEMALAN عند المايا التي تعني (موقع العرصات الخشبية).

هاييتي HAITI تحريف لكلمة AHTI في اللغات الكاريبية التي تعني الجبل.

كوبا CUBA تحريف لكلمة CUBAGUA في اللغات الكاريبية التي تعني (بيت الله).

نيكاراغوا NICARAGUA تحريف لاسم NECARO اسم زعيم هندي في عصر الغارة الأسبانية.

جامايكا JAMAICA تحريف لكلمة CHYMOKA في اللغات الكاريبية التي تعني الأرض المروية.

شيلي CHILE في لغة ARAUCANIAN تعني «نهاية الأرض».

أورغواي URUGUAY في لغات تعني (نهر الطائر الملون).

باراغواي **PARAGUAY** تعني النهر الذي يصب في البحر.

البهاما BAHAMAS تعني (الرف الضحل).

أما أسماء شعوب العالم الجديد واسماء حيواناته، فقد دخلت التاريخ تحت مصطلحات أوروبية، بعضهاشتيمة عادية مثل (اسكيمو) التي تعني (أكلة اللحم النيء) وبعضها مجرد خطأ في الترجمة، مثل اسم حيوان اللاما ILAMA الذي سأل الاسبان الهنود عن اسمه قائلين: COMO SE ILAMA? أي ما اسمه؟، لكن الهنود رددوا كلمة LAMA سائلين عن معناها، فاعتقد الاسبان أن الحيوان نفسه اسمه اللاما.

ـ ٢ ـ

الشعوب التي شاركت في الحروب الصليبية، تعرف حالياً باسم بريطانيا وهولندا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا واسبانيا والبرتغال. وهي دول تشترك في أحلاف عسكرية مع استراليا وكندا والولايات المتحدة، وتشكل ما يعرف أحياناً باسم الكتلة الرأسمالية، وأحياناً باسم الغرب.

لكن الحروب الصليبية نفسها، لم تبدأ بالهجوم على الشام سنة ١٠٩٩، كما يقال في مصادر التاريخ الأوروبي، بل بدأت قبل ذلك بأربعة عشر عاماً على الأقل، بالهجوم على طليطلة في وسط أسبانيا. وهو مكان الجبهة الرئيسية التي فتحها الأوروبيون في أقصى الغرب، خلال حربهم الطويلة لاختراق الوطن العربي، والوصول إلى أسواق الشرق الأقصى.

على جبهة أسبانيا، حقق الأوروبيون أهدافهم. بالوصول إلى مضيق جبل طارق، وتأمين طريق بحري إلى آسيا، عبره فاسكو دي غاما إلى الهند سنة ١٤٩٨. وبذلك توقفت الحروب الصليبية مؤقتاً في الشرق، وادار الأوروبيون ظهورهم للبحر الأبيض المتوسط، وانشغلوا باستيطان «العالم الجديد»، في حروب نشبت ـ هذه المرة ـ بين الصليبيين انفسهم، وأدت سنة ١٥٨٨، إلى تدمير الاسطول الاسباني على يد البريطانيين، وظهور بريطانيا بمثابة أول دولة في التاريخ تبسط سيطرتها على المحيط.

عند مطلع القرن السابع عشر ـ بعد مئة سنة من بدء الغارة على الاميركتين، كان عدد سكان أوروبا، قد تضاعف مرتين، من ٥٠ مليون نسمة سنة ١٤٥٠، إلى ١٠٠ مليون نسمة سنة ١٦٠٠. وكانت مناجم الفضة في المكسيك وبيرو، تصب في خزائن اسبانيا، ستة ملايين كيلوجرام من الفضة سنوياً، تنقلها سفن اسبانية متثاقلة بحمولات أخرى من الذهب والرقيق والتبغ والقهوة والسكر والكاكاو والبهارات، وتعبر بها المحيط، على خط التجارة الدولية بين سواحل اميركا الشرقية، وبين موانيء غرب أوروبا، وهو الخط الرئيسي للتجارة الدولية حتى الآن.

* * *

عند مطلع القرن الثامن عشر، كان معدل عمر الرجل الأوروبي، قد زاد مرتين على معدل عمره خلال الحروب الصليبية، فيما ارتفع عدد سكان أوروبا من ١١٤ مليون نسمة سنة ١٧٥٠، إلى ١٤٩ مليونا سنة ١٨٠٠، بسبب نقص الوفيات المفاجيء الذي نجم عن تحسين ظروف التغذية، وتصنيع الصابون الرخيص، والملابس القطنية التي يسهل غسلها، وهي مواد لم تتوافر للمواطن الاوروبي العادي، حتى منتصف القرن السابع عشر على الأقل.

في هذا الوقت كانت اسبانيا والبرتغال ـ وهما دولتان اقطاعيتان، تعانيان من نظم ادارية بدائية ـ قد خسرتا المعركة على المحيط، امام خصم كاسح جديد، تمثل في

انظمة برلمانية، يديرها تجار حاذقون في بريطانيا وهولندا. وهي النظم التي يعرفها العالم الآن تحت اسم «الديموقراطية الرأسمالية».

أمام هذا الخصم، خسر الاسبان والبرتغاليون ذوو الثقافة اللاتينية، خطوط التجارة العالمية في المحيط، وخرجوا نهائياً من مسرح التاريخ، لكي يستوطنوا مستعمراتهم الجديدة في المكسيك وأميركا الجنوبية، تحت ادارات اقطاعية متخلفة، لا تزال شعوب هذه المناطق، تعاني منها حتى الآن.

أما البريطانيون والهولنديون ـ اصحاب النظام البرلماني الجديد ـ فقد استأثروا وحدهم بالمحيط، واستوطنوا استراليا ونيوزيلندا وأميركا الشمالية والقارة القطبية وجنوب افريقيا، وظهروا في العالم الجديد والعالم القديم معا بشركات تجارية ضخمة، من حجم شركة الهند الغربية التي بلغ رأسمالها في هولندا حوالى ١٥ مليون فلورين. وهو مبلغ يساوي حالياً أكثر من ألف مليون دولار. فيما تضاعفت انوال المنسوجات القطنية في بريطانيا، من ١٨٤ نولا سنة ١٧٥٠ إلى ١٠١٨ نولا سنة ١٧٨١، بزيادة معدلها نول جديد كل يومين.

* * *

في ثقافة البريطانيين والهولنديين الجرمانية، ولدت دولة الولايات المتحدة، التي لم تقرر ما إذا كانت لغتها الرسمية هي الانجليزية أو الالمانية، حتى جرى التصويت في الكونغرس، وفازت اللغة الانجليزية، بأغلبية صوت واحد. لكنه صوت صنع وجه العالم، كما نعرفه الآن.

لقد أصبحت لغة ريتشارد قلب الأسد، لغة يتكلمها عالم جديد بأكمله، في الولايات المتحدة وكندا ونيوزيلندا واستراليا، وهي خارقة لم تعرفها مسيرة الحضارة حتى ذلك الوقت. فقد كان العالم القديم موزعاً قطعاً بين لغات لا حصر لها، وكانت قارة أفريقيا وحدها، تضم حوالى خمسة الاف لغة.

في هذه اللغة العالمية الجديدة، ولدت حضارة العصر الحديث التي نعايشها الآن. وهي حضارة تعادي العرب قبل سواهم، لأن لغتها هي لغة ريتشارد قلب الأسد، وثقافتها التي ندعوها الآن باسم «الثقافة العصرية». هي ثقافة الصليبيين انفسهم الذين اعتقد المؤرخون العرب، ان صلاح الدين الأيوبي، قد هزمهم في موقعة حطين.

ـ ٣ ـ

شعوب شرق أوروبا، التي لم تشارك في ارتياد المحيط، يجمعها حالياً حلف وارسو ـ مقابل الحلف الأطلسي ـ وهي دول لا تزال ممنوعة من دخول المحيط حتى الآن، باستثناء الاتحاد السوفياتي الذي شق طريقه إليه بالقوة، بعد ظهور الاساطيل النووية.

التاريخ المشترك، بين هذه الدول، أنها تورطت جميعاً في ادارة اقطاعية عسكرية، تحت حكم آل هابسبرج في الامبراطورية النمسوية المجرية، وحكم آل رومانوف في روسيا، وغابت طويلاً عن عصر الثورات الجماعية التي وضعت نهاية للاقطاع في غرب أوروبا منذ منتصف القرن السابع عشر. وعندما وصل صوت الثورة إلى شرق أوروبا، متأخراً بمقدار ١٥٠ سنة تقريباً، وانتفضت شعوب المجر ورومانيا ويوغوسلافيا وإيطاليا والمانيا سنة ١٨٤٨، كان أقصى ما حققته هذه الثورة، هو أنها أثبتت مدى قدرة الجيوش المأجورة على ضرب الثورة لحساب الاقطاع، وعلمت مفكرا مغمورا اسمه كارل ماركس، ان يهجر حلمه الساذج بثورة عالمية، تضع نهاية لسيطرة الاقطاع ورأس المال ويصوغ نظرية في نطاق التغيير البطيء المتدرج، على أساس مؤداه، أن رأس المال، يتركز بين أيدي القلة بالتدريج، حتى يضيق نطاقه إلى حد يؤدي إلى ثورة عالمية. وهي النظرية التي تجتمع الآن حولها شعوب شرق أوروبا، في صيغة حزب ليتيني حاكم.

ان أحداث السباق المسلح على حيازة المحيط، هي الزاوية الصحيحة للنظر إلى خارطة العالم كما نعرفه الآن، لكنها زاوية غائبة عن جميع الخرائط، لان الأوروبيين الرأسماليين الذين أعدوا هذه الخرائط، هم أنفسهم أصحاب الكلمة الأولى والأخيرة في هذا الموضوع. فقد كسبوا السباق من أوله، وأبادوا أكثر من ٥٠ مليون نسمة من الهنود الحمر، وخطفوا أكثر من ٢٠ مليون نسمة من الزنوج، وأفرغوا نيوزيلندا واستراليا والأميركتين من سكانها، وبنوا لأنفسهم عرشا في مكان الصدارة، وخرجوا من عصر المحيط، إلى عصر الفضاء، تاركين وراء ظهورهم عالماً فقيراً مزدحماً، لا يزال يجاهد للخروج من كارثة التخلف، متأخراً عن مسيرة الحضارة، بأحقاب يصعب تعويضها.

عن السايس والحصان

يقال في أصل كلمة «السياسة» انها مشتقة من «ساس الحصان» بمعنى «قاده إلى موقع الماء». وهي اشتقاق حسن، إذا كان الحصان يريد أن يشرب. أما إذا كان السايس، هو الذي يرغب في نقل بعض البراميل، فإن كلمة «السياسة» تصبح مشتقة من «الويل للحصان» رغم الاختلاف الظاهر بين الحروف. انها نقطة ضعف قديمة في طبيعة كل الكلام.

فاللغة وحدها ـ مثل العكاز وحده ـ أداة تتوكأ عليها عبر جميع الطرق، وتدق لك كل الأبواب، لكنها لا تستطيع أن تقودك إلى البيت الذي تقصده، حتى تعرف أنت طريق البيت، وتدق بابه، وتقصده. إن اللغة لا تقول شيئاً من دون شريعة.

بموجب هذا القانون، ترتبط لغتنا العربية بمصطلحات الشرع الإسلامي، ارتباطاً يجعلها غير صالحة للتعبير عن شرع سواه. فكلمة **عسكري** مثلاً، تعني في لغتنا، رجلاً يحمل بندقية، لكن كلمة **مجاهد** هي التي تحدد شرعاً، أين يوجه هذا السيد سلاحه. وكلمة **بنك** تعني ـ فقط ـ مكان النقد، لكن كلمة **بيت مال المسلمين** تعني أن النقود ملك للناس، وان أحداً لا ينفق منها فلساً، إلا بإذن شرعي من جميع الناس[1]. وكلمة **رئيس** تعني أن الادارة، لها رأس واحدة، لكن كلمة **أولي الأمر** تعني أن الادارة لها مجالس مكلفة بها، تضم كثيراً من الرؤوس[2]. وكلمة **مواطن** لا

تقول شيئاً عن دستور الوطن، لكن كلمة **مسلم** تقول ان الوطن دستوره الشورى بين جميع المسلمين.

والفرق الظاهر، بين كل كلمة وأخرى، ان إحداهما ترجمة لمصطلح إداري، ليست له شريعة في واقع العرب. والأخرى هي المصطلح الإداري نفسه، كما يعرفه العرب، في صياغته الشرعية.

فإذا عمد المرء، إلى استبدال كلمة بكلمة، بحجة أن روح التجديد، تحتم استعمال مصطلحات جديدة، فإن ذلك لا يضيف شيئاً إلى لغتنا العربية، لا يجعلها لغة معاصرة، بل يفرغها من محتواها، ويجعلها لغة عمياء من دون شريعة، كما كانت ذات مرة، في عصر أبي جهل.

ان استبدال مصطلحات الادارة الاسلامية بمصطلحات مترجمة عن نظم ادارية اخرى، هو أقصر الطرق، وأقلها مشقة، لإنهاء الحل الإسلامي من أساسه، واعادة العرب، أربعة عشر قرناً إلى الوراء، بحيلة كلامية، سهلة، ممكنة، سلمية، عصرية، مميتة، واحدة. لكن ثمة ملاك حارس على عتبة هذا الباب.

فاللغة العربية، منذ نزول القرآن، لغة محررة شرعاً من أهواء السياسيين، وأصحاب الرأي. إنها لم تعد عكازاً لأحد، ولم يعد من الممكن استخدامها للتعبير في نظام اداري آخر، سوى نظام الادارة الجماعية في الاسلام. وإذا خطر لأحد ما، أن يتجاهل هذا الخندق، ويسخر اللغة العربية لاحتواء شرائع سياسية من الشرق أو الغرب، فان العرب ـ من جانبهم ـ لا يتخلون عن مصطلحاتهم القرآنية، ولا ينسونها بمرور الزمن، ولا يستبدلون منها كلمة، ولا يضيفون إليها كلمة، مقابل أية مكافأة، أو تحت أي تهديد. وقد مر حتى الآن، أربعة عشر قرناً على نزول القرآن، تفرق العرب خلالها بين الشرائع السياسية إلى شيعة وسنّة وخوارج وشعوبيين ورأسماليين وشيوعيين، واختار كل حزب لنفسه هوية. لكن النسخة الأولى من بطاقة الهوية الاصلية، لا تزال حية، في صياغتها الصحيحة، على شفاههم جميعاً، ولا تزال قادرة على جمعهم من جديد تحت إدارة

واحدة، باسم صحيح واحد، في أي وقت يختارونه، وفي وجه أي مقاومة، أن البطاقة، لا تزال محفوظة، بمصطلحاتها الأصلية، داخل صدور العرب، في سورة الفاتحة.. وهي سورة ذات مكانة خاصة جداً. اختار لها الرسول موضع الصدارة بين سور القرآن. وصنفها المفسرون تحت عنوان [من مقول العباد] باعتبارها انشودة جماعية تبدأ بصيغة أمر تقديره [قولوا].

الحمد لله رب العالمين. فلا شيء عن الشيعة أو السنة أو النصارى أو اليهود أو الشيوعيين. لأن المواطن العربي الذي رباه الإسلام، مواطن عالمي، لا ينتمي إلى غير هذه العقيدة الإنسانية الشاملة، ولا يمكن تسخيره برضاه لخدمة عقائد حزبية أو جدلية، وليس مجهزاً لخدمتها شرعاً.

الرحمن الرحيم فالمواطن العالمي، عقيدته الرحمة، لأنها العقيدة الوحيدة الموجهة إلى الناس، وليس إلى مؤسساتهم. وكل شعار ـ عدا شعار الرحمة ـ يمكن تسخيره بوسائل الجدل، لخدمة مصالح المؤسسات، على حساب الناس أنفسهم.

مالك يوم الدين والدين ليس هو السياسة، ولا يخاطب الدولة، بل يخاطب الناس.

إياك نعبد، وإياك نستعين. فهذه جماعة، تتكلم علنا بضمير الجماعة، وليست مجرد مواطن مسلم وحيد.

اهدنا الصراط المستقيم. والذي يطلب الهداية، يعرف أنه صاحب القرار الأول والأخير، وأن ما يحدث له في حياته ـ وحياة عياله من بعده ـ ليست مسؤولة عنه، جهة ادارية أو عقائدية، بل مسؤول عنه هو شخصياً. وبالذات، عن كل مثقال ذرة منه.

صراط الذين انعمت عليهم. وهو صراط علامته الفارقة، انه طريق إلى الخير والنعمة، في مجتمع يضمن حق الجماعة، ويحتوي خلافاتها الشكلية، ويجمعها في نظام اداري فعال، قائم على الرحمة والتراحم.

غير المغضوب عليهم. فثمة شرائع كثيرة أخرى ـ غير الشرع الجماعي ـ تستطيع أن تجمع الناس أيضاً ـ لكنها لا ترحمهم، لأنها لا تستطيع أن تحميهم من بطش الأقوياء.

ولا الضالين وعلامة الضال انه انسان وحيد، ومغترب عن عالمه. فالناس من دون شرع الجماعة، أسرى في المدن تحت رحمة الاقطاع ومن دون ادارة على الاطلاق، قبائل تهيم على وجهها في الصحراء.

إن مواطننا يعرف ما يقوله، ويقوله علنا، وبإصرار. وإذا نسي أحياناً ـ او جعله الشيطان ينسى ـ فان تعاليم السنة، قد فرضت عليه قراءة سورة الفاتحة بالذات، دون غيرها من السور، قبل كل ركعة، في كل صلاة، في كل يوم، من كل اسبوع، من كل شهر، من كل سنة، في أمر مستديم من رسول الله شخصياً. ووراء هذا الحصن الذي يصعب اختراقه، تعيش هوية المواطن العربي، في مأمن من كل تزوير، تمليه اهواء السياسة، مثل روح في صدر طائر، والطائر في قفص، والقفص في جزيرة، والجزيرة بعيدة في ملكوت الله. إنها أمانة في لغته نفسها.

لهذا السبب، تختلف اللغة العربية عن كل لغة سواها، في الشرق والغرب، وفي جميع العصور، لأنها ليست وسيلة للتعبير فقط، بل وسيلة للتفاهم أولاً، على معنى كل مواطن، ونوع نظام الحكم، وطريقة سير الادارة، في مصطلحات محددة، محررة من أهواء المؤسسات، مألوفة على ألسنة الناس، حية، شرعية، متفق عليها بالاجماع.

والنتيجة الأولى، لاستبدال هذه المصطلحات، بمصطلحات رأسمالية أو ماركسية، هي ان يصبح العرب فجأة، شعبا من الأميين، حتى يعاد تعليمهم من جديد، فمخاطبة الناس بمصطلحات لا يعرفون لها شريعة في واقعهم، مثل مخاطبتهم بلغة أجنبية، فكرة تحتاج إلى اعادة تأهيلهم من الصفر[٣].

والنتيجة الثانية، ان يتعلم العرب، جميع المصطلحات الاجنبية، لكنهم يبقون عربا، عند نقطة الصفر. فلغتهم نفسها مقيدة عضوياً إلى لغة القرآن، وليس بوسعهم ان يفصلوا هذه اللغة عن الادارة، كما فعلت بقية شعوب العالم، ويجتمعوا في نظام تشريعي قائم على وحدة الأرض أو اللون أو الحزب. انهم - إذ ذاك - يتورطون تلقائياً، في حالة مميتة من حالات انعدام الوزن. بين ادارة من دون شريعة، وبين شريعة من دون ادارة. فمثلاً:

كلمة **ديمقراطية** التي تعني **حكم الشعب** كلمة تقدمية براقة، بالنسبة لكل مواطن في العالم، ما عدا مواطننا العربي الذي لا يعترف شرعا، بغير **حكم الله** ولا يستطيع ان يتنازل عن هذا المصطلح بالذات، أو يقبل استبداله، أو ينساه. ومثلاً:

كلمة **وطن** تعني في لغة السياسة **أرض الميعاد**. ولهذا السبب، يقول السياسيون ان «الوطن مقدس». وتتفق الشرائع السياسية، على إباحة التضحية بالناس، دفاعاً عن **تراب الوطن**. ورغم ان احداً، في وطننا العربي، لا يعارض علنا في اقرار هذه الصياغة، فإن العرب في لغتهم الشرعية، لا يعترفون بقدسية الوطن، ولا يموتون طائعين في سبيله، بل يموتون في **سبيل الله**. وهي فكرة مختلفة جداً، لأنها قد تعني ان يرفع المواطن سلاحه باسم **الشرع** ، في وجه ما يدعى بوطنه **المقدس**. ومثلاً:

كلمة **الحرية** تعني في دستورها الرأسمالي، **حرية البيع والشراء**، وهي كلمة عصرية، خلبت لب الشعراء في كل اللغات، بما في ذلك لغتنا العربية. لكن مواطننا العربي شخصياً، لا يزال اسمه **عبدالله** وأحياناً **عبيد الله** وعادة **عبد المعين**(٤). ومثلاً:

كلمة **اشتراكية** تعني في لغة التطبيق، عدم دستورية الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، وهو تشريع عمالي، يستحيل اقراره سلمياً في مجتمع لا يحكمه العمال، ويتوقف اصداره على اشعال حرب طبقية، تتولى القضاء على الملكيات الصغيرة والكبيرة، مما جعل الدعوة إلى الاشتراكية، ترتبط بالدعوة إلى الثورة المسلحة في جميع

اللغات، ومنها اللغة العربية. رغم أن مواطننا العربي شخصياً ـ من دون ثورة مسلحة ـ يردد في دستوره منذ أربعة شعر قرناً، أن **الملك لله وحده، لا شريك له** وان ذلك يشمل شرعاً ملكية وسائل الانتاج. مثلاً:

كلمة **دولة** تعني ان تكون للدولة حدود، وتكون لها هوية ونشيد قومي، وعلم مرفوع فوق سارية، وقائد يبايعه الناس على القيادة، وهي شروط تتوافر لكل دولة في العالم، ما عدا الدول العربية بالذات، التي ترتفع فيها أصوات المؤذنين، خمس مرات كل يوم، من أعلى مواقع في المدن والقرى، معلنة ولاءها لدولة خفية، لا تعترف بحدود، أو نشيد قومي، أو علم، أو قيادة:

الله أكبر. الله أكبر. وهذه صيحة الجهاد، لكي يسمع من يريد ان يسمع، والحاضر يعلم الغائب، بأن دولة المسلمين ليس فيها أرباب أو أنصاف أرباب.

أشهد أن لا اله الا الله. وكل شهادة غيرها، تعتبر مزورة، مهما قيل في نشرات الأخبار، وتعليق الاذاعة، فالمواطن المسلم لا يدين بالولاء لمواطن مثله، أو لحكومة، أو لحزب، أو لطائفة. انه لا يعترف شرعاً، بغير حكم الجماعة.

حي على الصلاة. في وقت لاحق، سوف يضاف إلى نص الاذان، مقطع يقول **أشهد أن محمداً رسول الله**. ويضيف إليه الشيعة قولهم (وأن عليا ولي الله). لكن ذلك سوف يحدث في وقت لاحق، بعد أن ينهار نظام الادارة الجماعية، في الاسلام، وينتهي عصر الخلفاء الراشدين، وينجح معاوية في الاستيلاء على الحكم. أما في عصر الرسول نفسه عليه السلام.. فان الأذان ـ الذي يعني الإعلام ـ كان دعوة إلى لقاء كل الأديان والملل في يوم الجمعة بالذات. ولهذا السبب قال المالكية [إن الأذان «واجب كفاية» في كل بلد تقام به الجمعة. وإذا ترك أهله الأذان، قوتلوا على ذلك]، لأنهم يكونون قد أغفلوا الغرض من الاجتماع، وهو حضور الناس. أما الحنفية والامامية فقد اشترطوا حضور المسؤول السياسي أو

نائبه، معلنين عدم جدوى اللقاء من دون هذا الشرط، في إشارة واضحة إلى أن اجتماع يوم الجمعة، لقاء سياسي اداري وليس دينياً.

أكثر من ذلك، فان جميع مذاهب الفقه ـ ما عدا المالكية ـ قد اتفقت على أن صلاة الجمعة، لا تقام بالضرورة في المساجد، بل في أي مكان يلتقي فيه الناس، لانه لقاء لا يخص المسلمين فقط بل [المؤمنين] عامة، بموجب نص الآية: ﴿يا أيها الذين آمنوا، إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة..﴾ (سورة الجمعة، الآية ٩).

حي على الفلاح. ثم يبدأ الاجتماع الإداري بعد الصلاة، ويلتقي الناس على مصلحة الناس، في مؤتمر جماعي محرر من سلطة المؤسسات الدينية والاقتصادية والعسكرية، محرر من مظاهر التحايل السياسي الموجه لافساد جدية النقاش، من الغمز واللمز والغيبة والنميمة، إلى الصراخ بصوت عال، والتنابز بالالقاب.

الله أكبر. الله أكبر. أشهد أن لا إله إلا الله. في أول النداء وآخره. فهذه دعوة إلى اجتماع لا يعترف بسلطة حزب، أو كنيسة، أو امام، ولا يساوم في بند واحد من دستوره الجماعي، ولا يدخر جهداً في الاعلان عن هويته جهاراً، من أعلى بقعة في المدينة، كل يوم من أيام السنة، منذ الفجر إلى العشاء.

إن أجراس الكنائس، تدعو الناس إلى الصلاة، لكن أصوات المؤذنين، تدعوهم إلى الصلاة، وتغيير نظام الحكم. وإذا كانت أجهزة الرقابة السياسية في وطننا، لم تصادر المآذن حتى الآن، فذلك أمر مرده إلى أنها ـ أولاً ـ لا تعرف لغة الاسلام الإدارية، ولأنها ـ ثانياً ـ أقصر قامة من أقصر مئذنة.

فمشكلة الادارة العربية ـ من دون غيرها من الادارات في الشرق والغرب، وفي جميع العصور ـ انها ملزمة بالتعايش مع نص القرآن. وهي مشكلة تشبه ان يضطر لص سيّيء الحظ إلى أن يسرق ناقوساً. فلغة القرآن، لغة لادارة إسلامية ضائعة، سرقتها الادارة

السياسية منذ عصر معاوية، لكنها لم تعرف أبداً أين تخفيها، لأنها تعيش حية في لغة الناس.

وعند هذا الزقاق المسدود، في حالة مروعة من حالات انعدام الوزن، وقفت الادارة العربية، والمواطن العربي معاً، مشلولين عن الحراك منذ إنهاء نظام الادارة الجماعية على أيدي الأمويين، ولا يزالان مشلولين حتى الآن، تفصل بينهما لغتان عربيتان[٥]، احداهما **لغة حكومية**، تتحدث عن جهاز إداري من دون شريعة مثل (حكم الشعب ـ وانتخابات ـ واشتراكية ـ وبرلمان ـ وحرية الصحافية ـ والجيش العامل ـ وبنك الدولة..) والأخرى **لغة اسلامية**، تتحدث عن شريعة من دون جهاز اداري مثل (الحكم لله ـ وبيت مال المسلمين ـ وكتب عليكم القتال ـ وهذا ما كسبت ايديكم ـ وكلكم راع ـ وكلكم مسؤول عن رعيته ـ والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر...).

كل لغة منهما، تقول شيئاً مختلفاً، وتتحدث عن نظام اداري مختلف، لكنهما تعيشان معاً، في سلام مفتعل، جنباً إلى جنب، في كل بيت، وفي كل شارع، على امتداد وطننا العربي، خلال مباراة أبدية لشد الحبل، بين ادارة لا تعترف بالناس، وبين ناس لا يعترفون بالادارة.

ان شعرة معاوية القديمة، لا تزال تتجاذبها الادارة الاسلامية، والمواطنون المسلمون، منذ القرن السابع، من دون ان تنقطع، في شهادة واضحة على ان معاوية الحكيم، قد اختار شعرة خاصة جداً. فقد عمد هذا الرجل إلى توجيه ضربته في موقع حساس ـ ومميت ـ من جسم الادارة الاسلامية. وهو المؤتمر الإداري في الجامع، الذي اختفى فجأة ـ ولا يزال مختفياً حتى الآن ـ وراء شعائر الصلاة الجامعة في المسجد.

هوامش

ـ ١ ـ

كلمة بنك، مشتقة من BANCUM بمعنى المنضدة الطويلة التي يجلس وراءها رجل يدعى BANCHERIUS، مهمته ان «يحفظ الودائع، ويقدم القروض».

مشكلة هذا التعريف، انه لا يشرح وظيفة البنك السياسية، ولا يحدد العلاقة الوطيدة ـ والخطيرة جداً ـ بين نظام البنك، وبين نظام الحكم نفسه. ولعل تجاهل هذه العلاقة، هو أبرز صفات الفكر السياسي المتخلف، في بلدان العالم الثالث عامة، وفي الوطن العربي بالذات.

لقد بدأ نظام البنك في معابد مصر القديمة، بمثابة خزانة آمنة لحفظ الودائع، وبقي على هذه الصيغة البسيطة حتى مطلع القرن السادس عشر، الذي شهد غارة الاوروبيين على قارات المحيط. ورغم ظهور طبقة من الصيارفة المحترفين قبل عصر الغارة، فان فريضة تحريم الربا في الاسلام والمسيحية، حدت من قدرة البنوك على الاستثمار الحر، فيما عدا بعض مصارف المرابين اليهود، الذين سمحت لهم عقيدتهم العنصرية، بقبول التعامل بالربا، وكسبوا لليهود سمعة سيئة جداً في بلدان المسلمين والمسيحيين معاً.

خلال هذه الفترة، كان البنك مجرد مصرف صغير، تملكه أسرة واحدة، وتقوم بتمويله من مالها الخاص، بالاضافة إلى ما لديها من الودائع، وكان ربحها ـ أو خسارتها ـ يتوقفان على نفوذها في بلاط اصحاب الاقطاعيات، الذين كانوا ـ بالاضافة إلى البابا ـ انشط الزبائن، وأكثرهم حاجة إلى القروض. ففي سنة ١٣٤٠ مثلاً، أفلس أكبر مصرفين في فلورنسا، هما مصرفا «باروى» و«بيرازي»، بسبب رفض امراء الأسرة الحاكمة، أن يدفعوا ديونهم، فيما كان بنك ال مديتشي، يمول بناء كنيسة القديس بطرس، ببيع صكوك غفران موقعة من البابا، مقابل عمولة قدرها ١٥ في المائة من ثمن الصك.

بسبب هذه العلاقة الوطيدة بين نظام البنك الخاص، وبين نظام الاقطاع، كان البنك الخاص فكرة محكوماً عليها بالموت، مثل الاقطاع نفسه. وكانت قد بدأت تموت فعلاً، وتفلس في فلورنسا مثلاً، بمعدل ثلاثة بنوك، من كل أربعة، عندما وصل

كولومبس فجأة إلى أميركا، وفتحت «كنوز العالم الجديد» طريقاً معبداً بالذهب، أمام نظام مصرفي طارىء، لم يكن تاريخ المصارف قد عرفه حتى ذلك الوقت.

الميزة الأولى، لهذا المصرف الرأسمالي الجديد، انه لا يحرم الربا، لأنه نشأ في نظام اداري تحت اشراف التجار، يقوم على حرية الكسب، وليس على تعاليم الدين.

والميزة الثانية، إنه لا يقدم قروضه لحاكم إقطاعي، بل يقدمها لحاكم منتخب في اقتراع عام، مما يعني ان الناس أنفسهم، هم المسؤولون عن سداد القروض.

وقد تكفلت مناجم الذهب الجديدة في كاليفورنيا وكندا ونيوزيلندا وجنوب افريقيا، بتوفير غطاء ذهبي، لبلايين الدولارات والجنيهات والماركات والفرنكات التي اصدرتها بنوك الاستثمار الرأسمالية، حتى بلغ مجموع الاستثمار العالمي في بناء السكك الحديدية مثلاً، أكثر من ماية بليون دولار، قبل بداية الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤.

هذا البنك الجديد نظام رأسمالي بحت، لا يمكن تقليده خارج البلدان الرأسمالية، ولا يشبه شيئاً من أنظمة البنوك القائمة في الدول السوفياتية والعالم الثالث، ولا توجد منه صيغتان متشابهتان في أي مكان. فالولايات المتحدة تتبنى صيغة خاصة في (البنك الفيدرالي). وبريطانيا لها صيغة أخرى، كذلك فرنسا، وسويسرا وبلجيكا والسويد. لكن جميع الصيغ، تتفق على ثلاثة مبادىء أساسية.

المبدأ الأول: ان البنك الرأسمالي، لا وطن له. فهو يعمل في الداخل والخارج، ويقبل ودائع مالية من المواطنين والأجانب، لأنه لا يتبع الادارة السياسية.

المبدأ الثاني: إن البنك الرأسمالي، لا يمول المشروعات، بل «يستثمر» أمواله فيها، مما يجعل عنصر الربح، أهم من نوع المشروعات نفسها. وقد دأبت البنوك الرأسمالية على تمويل مشروعات موجهة ضد مصلحة الناس عمداً. مثل مصانع السلاح، عندما كان الناس في حاجة ملحة إلى الخبز.

المبدأ الثالث: إن البنك الرأسمالي، لا يمكن فصله عن نظام تعدد الأحزاب، والسوق الحرة. فهو مؤسسة تجارية، في نظام قائم على سلطة التجار. وكل محاولة لاستعارة هذا النظام، من دون سلطة التجار، فكرة من شأنها أن تقود إلى كارثة مالية محققة.

بعد ظهور النفط، عرف العالم نظاماً مصرفياً جديداً، تمثل في مصارف الدول المنتجة للنفط. وهي مصارف تغطي عملاتها بما تسميه (الذهب الأسود)، وتقلد المصارف الرأسمالية في إدارتها وقوانينها، وتشبهها من الخارج في أدق التفاصيل، لكنها تختلف عنها في الواقع، بقدر ما يختلف مصرف عائلي من القرون الوسطى، عن بنك أميركي حديث.

فهذه الصيغة الطارئة، لا يحميها نظام تعدد الأحزاب، ولا تحرسها صحافة حرة، ولا يضمن الناس قروضها للدولة، ولا يستطيع الموظف الذي يتولى إدارتها، أن يرفض

أمراً صادراً إليه من الإدارة السياسية، من دون أن يخسر وظيفته فوراً، إذا لم يلقوا به في السجن.

وفي هذه الصيغة الخطرة، كان من الواضح أن مبنى البنك، ليس مكاناً آمناً لودائع الناس، بل مجرد حيلة لسرقتها، وإن الشعوب ذات الفكر السياسي المتخلف التي فشلت في فهم الخدعة، عليها أن تدفع ثمناً باهظاً من قوت عيالها. فقد أصبحت سرقة البنوك فناً سياسياً جديداً، في أكثر بلدان العالم حاجة إلى القرش.

في هاييتي مثلاً، كان الرئيس دو فالييه، يقبض دولاراً عن كل كيس من الدقيق، تنتجه الدولة، من دون أن يعرف وزير الاقتصاد نفسه بأمر هذه الخوة، لأن الرئيس المذكور، كان يقبضها خارج هاييتي، بمساعدة من بنك هاييتي.

وفي الفلبين، بلغ حجم مسروقات الرئيس ماركوس وامرأته حوالى ثلاثة بلايين دولار، قام بتحويلها بنك الفلبين، باعتبارها عوائد لشركات أجنبية.

وفي إيران، تكفل بنك الدولة بتهريب ٢٥ بليون دولار لحساب الشاه وعياله. وهو مبلغ يزيد على ميزانية إيران نفسها، جمعه الشاه، من عمولاته على النفط، بعد إسقاط مصدق، وسخّر البنك المركزي في تحويله شهرياً إلى مصارف سويسرا والولايات المتحدة. وعندما قامت الثورة، وجاء الإيرانيون الفقراء لاسترداد أموالهم من سويسرا، طلبت منهم هذه الدولة «المحايدة» أن يثبتوا أولاً (أن الشاه لم يكسب أمواله بعرق جبينه).

إن نظام البنك ـ من دون نظام الإدارة الجماعية ـ فكرة لا علاقة لها بالأصل، ولا تمثل بنكاً حقيقياً، ولا تضمن حق أصحاب الودائع، ولا تؤمن القروض، حيث يجب تأمينها، ولا تمنع تبذير المال العام على أهواء السياسيين بل تكون وسيلة شرعية لتبذيره، وتصبح مكتباً لانفاق مال الناس، من دون علم الناس أنفسهم.

في عصر الرئيس عبد الناصر، وقعت المواجهة بين نظام هذا البنك الرأسمالي وبين الثورة العربية، لأول مرة في تاريخ العرب. لكن افتقار ثقافتنا العربية إلى صيغة الشرع الجماعي، لم يتح لعبد الناصر أن يكتشف علاجاً آخر لنظام البنك، سوى أن يؤممه، كما فعل لينين، مرتكباً خطأ بديهياً جداً.

فتأميم البنك، مرتبط بوجود حزب عمالي حاكم، يتولى الإشراف على ميادين الإنتاج نفسها في الصناعة والزراعة معاً. وهو في الواقع «جمعية عمومية» لها سلطة أعلى من سلطة الإدارة السياسية، مما يؤهلها لحماية المال العام من أهواء الأفراد والأسر، ويمنحها القدرة على الردع الفوري، وتأمين المحاكم العلنية للمخالفين. أما من دون نظام الحزب اللينيني، فقد كان تأميم البنوك الذي اختاره عبد الناصر، مجرد دليل آخر، على مدى تخلف فكرنا السياسي، في غياب شرع الجماعة في الإسلام.

وبدلاً من أن تصبح القاهرة، مركزاً مالياً للعرب، كما أصبحت مركزاً سياسياً لهم.

وبدلاً من أن يولد مصرف عربي حقيقي، قادر على تجميع قوى الثورة المادية، وراء شعاراتها السياسية، اختار «الخبراء» المحيطون بعبد الناصر، أن يؤمموا البنك المركزي، ويسدوا الطريق أمام كل قرش يصلهم من الخارج، ويحرموا مصر من أموال النفط، ويحرقوها على نار هادئة من البؤس والحاجة، ويهيئوها لمجيء المنقذ أنور السادات، الذي عاد ففتح كل شيء على مصراعيه، من دون أن ينفتح أمام مصر باب حقيقي واحد.

إن نظام البنك، ليس فكرة، بل قنبلة مميتة، قادرة على قتل أمم بأكملها، لكي يعيش رجل سارق واحد. وإذا شاءت ظروف الفكر السياسي المتخلف، أن تحجب هذه الحقيقة، وراء مصطلحات مستوردة من حضارة رأسمالية ذات واقع آخر، فإن الثمن لا يدفعه «المفكرون»، بل يدفعه الناس يومياً، من لقمة خبزهم اليومي، مثل رسوم أبدية على الشمس والهواء.

— ٢ —

لقب **رئيس** في القاموس الرأسمالي، ليس مستمداً من لغة السياسة، بل من لغة الاقتصاد. فالرئيس PRESIDENT كلمة مشتقة من PRESIDE بمعنى يترأس مجلساً (وليس يحكم مجلساً) مثل رئيس شركة مساهمة. وهو نظام لا يعطي الرئيس، سوى صوت واحد في مجلس الإدارة، ويشترط اختيار أعضاء المجلس نفسه، في اقتراع عام أمام جمعية عمومية.

إن استعمال هذا اللقب، خارج محتواه الرأسمالي، جعله مجرد بديل جديد من لقب الملك في بلدان العالم الثالث، ينتحله الحاكم مدى الحياة، ويورثه أحياناً لأولاده، كما حدث في هاييتي وكوريا الشمالية.

فالفرق الذي لا يمكن تعويضه، بين رئيس في بلد رأسمالي، وبين رئيس في بلد فقير مثل هاييتي، أن أحدهما راع بعصاه وكلابه، يقود قطيعاً من الفقراء الخائفين. والآخر مدير في مجلس إدارة، يتم انتخابه من قبل جمعية عمومية، لها مصالح رأسمالية عملاقة، واتحادات عمالية منظمة. وهو فرق قد يسهل إلغاؤه في صحافة هاييتي، لكن ذلك لا يلغيه من واقع هاييتي نفسها.

— ٣ —

كلمة **انتخابات** نموذج من نماذج مخاطبة العرب، بمصطلحات لا يعرفون لها شريعة في واقعهم. فالانتخابات في بيئتها الرأسمالية، تجري بين خصمين، لهما مصالح متعارضة، أحدهما تسانده قوة رأس المال، والآخر تسانده الاتحادات العمالية. وهما خصمان قد يختلفان حول مسائل جانبية كثيرة، لكنهما ملتزمان دائماً بدستور

رأسمالي واحد، يضمن حرية رأس المال، وحرية الكسب، وحرية الاعلان، وحرية القضاء. وإذا جرّب أحدهما أن يعبث بهذه الحريات، أو بواحدة منها، فإن تكافؤ القوى، يتيح لخصمه قوة قادرة على ردعه، فوراً، ومن دون إبطاء.

إجراء هذه الانتخابات في بلد متخلف، لم يدخل العصر الصناعي، ولا يملك رأس المال والاتحادات العمالية، يجعل المعركة الانتخابية، مجرد تمثيلية لمعركة أخرى من دون دماء ـ مثل مباراة في الشطرنج ـ بين فلاح فقير، يمثل رأسماليين وهميين، وبين فلاح فقير آخر، يمثل عمالاً وهميين، يتنافسان للوصول إلى برلمان لا سلطة له. وعندما يصلان إلى البرلمان يكتشفان، ما تكتشفه البيادق على رقعة الشطرنج، ويعرفان أنهما ليسا طرفاً حقيقياً في المعركة، ولا علاقة لهما بأمر الربح والخسارة، مما يجعل النائب البرلماني في دول العالم الثالث نموذجاً مشهوراً من نماذج الفساد الإداري والخلقي معاً.

إن القول، بأن الدولة تتبرع طائعة لكل مواطن بحق التصويت، فكرة مريبة لا علاقة لها بنظام الانتخابات. فحق الاقتراع العام الذي ظهر لأول مرة في بريطانيا بعد منتصف القرن الثامن عشر، لم تتبرع به الدولة للمواطنين، بل انتزعه المواطنون لأنفسهم خلال معارك طويلة، تحت قيادة زعماء راديكاليين من طراز جون ويلكز، الذي كانت أجهزة الإعلام الرسمي تدعوه باسم «زعيم الغوغائيين». وعندما قدم مشروع قانون الاقتراع إلى مجلس اللوردات سنة ١٨٣١ ـ بعد مائة سنة من عصر ويلكز ـ لم يزد عدد المواطنين الذين أبيح لهم حق التصويت على ٦٢٥ ألف مواطن، وهي نسبة تعادل ٥ في المائة فقط من عدد الناخبين. وقد دامت المعركة نصف قرن آخر، قبل أن تعترف حكومة بنجامين دزرائيلي بحق التصويت لخمسة ملايين من العمال والفلاحين سنة ١٨٨٤. أما النساء البريطانيات، فإنهن لم ينلن هذا الحق، إلاّ بعد سبع وثلاثين سنة أخرى، عندما أثبتت ظروف الحرب العالمية الأولى، حاجة جهاز الدولة إلى الاستعانة بالنساء في مصانع الذخيرة والمجهود الحربي.

والواقع أن التاريخ لا يعرف دولة واحدة، تبرعت لمواطنيها بحق التصويت سوى دول العالم الثالث التي ألهمها الله الزهد في السلطة، إلى حد دعاها أن توزع الإدارة مجاناً على مواطنين، لا يطالبون بحصة في الإدارة، ولا تجمعهم أحزاب حقيقية، ولا تنطق باسمهم إذاعة، ولا يسمح لهم بالخروج في المظاهرات، إلاّ بإذن من الإدارة.

— ٤ —

الفرق بين كلمة **عبد** وبين كلمة **رقيق** أن علاقة الرقيق بسيده علاقة استعباد، والعبد

علاقة عبادة. فالرقيق ليس حراً في اختيار سيده، لأنه لا يملك حق الحرية نفسه. أما العبادة فإن شرطها الأساسي أن تتم بالقبول وحرية الاختيار.

لهذا السبب، لا يستعمل القرآن كلمة عبد بمعنى رقيق، بل بمعنى، مخلوق كما في قوله [عبيد الله] أي مخلوقاته، وهو المعنى الأصلي لكمة [عبد] في اللغات السامية. أما استعمال كلمة عبد بمعنى (رقيق)، فهو استعمال جاهلي مترسب في لغتنا العربية منذ أن كانت لغة قبائل من الوثنيين الأميين في الجاهلية، وقد تعمد القرآن أن يصححه، بتحرير كلمة (العبد) من العبودية، وقصرها على معنى العبادة، في مصطلحات مثل (عباد الله. وعبد الله ورسوله). ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾. لأن العبد الذي لا يظلم، ليس مستعبداً أصلاً.

إن اسم عبد الله الذي لا يعجب الشعراء المحبين للحرية، رمز من أقوى رموز المعارضة الجماعية في الإسلام لنظام الاقطاع وحكم الفرد. فالمواطن الذي اسمه (عبد الله) لا يستعبده مواطن مثله. وإذا شاءت ظروف الإدارة أن تسمح بوقوع مثل هذه الكارثة، فإن اسم عبد الله، يصبح منشوراً سياسياً معارضاً، يوزع يومياً على جميع البيوت.

— ٥ —

اللغة ليست وسيلة للتخاطب فقط، بل هي أيضاً **ذاكرة** الناس. ومن دون اللغة، يتوه الإنسان عن موقعه في الماضي والحاضر، كما يتوه المريض فاقد الذاكرة، عن اسمه وعنوانه، وقد نجم عن ارتباط اللغة العربية بنص القرآن، أن أصبح القرآن هو ذاكرة العرب نفسها، مما جعل استبعاد لغته، من شؤون الحكم والإدارة، بالنسبة للعرب، لطمة مميتة أضاعت صوابهم إلى حد فقدان الوعي. فمثلاً:

كلمة **مجاهد** تعيش في ذاكرة المواطن العربي بمعنى جندي الله الذي يتطوع للدفاع عن شرع الجماعة، بقلبه ولسانه ويده وماله. وقد نجم عن استبدال هذا المصطلح بكلمة عسكري منذ عصر معاوية، أن فقد الجندي العربي ذاكرته، ونسي مهمته في الدفاع عن شرع الجماعة، وسخر سلاحه لخدمة الاقطاع، وأحلّ لنفسه أن يستأثر بالسلطة، على غرار ما فعل الجندي الروماني، الذي لم يسمع أصلاً بكلمة مجاهد. ومثلاً:

كلمة **الحكم** لله ترتبط في ذاكرة المواطن العربي، بمعنى الحكم الوحيد العادل. وهو حكم له شريعة وقوانين، منها أن الناس مسؤولون شخصياً عما كسبت أيديهم، وأنهم مسؤولون دائماً، وفي جميع الأوقات. وقد نجم عن استبدال هذا المصطلح بكلمة حكم الشعب، أن فقد المواطن العربي ذاكرته، ونسي مسؤوليته الشخصية، ونسي أنه يحصد ما زرعته يداه، وصار بوسعه أن يقرأ آيات قرآنية، مثل قوله تعالى:

﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾، ويهز رأسه خشوعاً، من دون أن يكتشف، أنه شخصياً، مظلوم ومستعبد. في شهادة واضحة، على مدى ما يعانيه هذا المواطن من فقدان الوعي. ومثلاً:

كلمة **الجامع** تعيش في ذاكرة المواطن العربي بمعنى بيت الله. وهو بيت له، حرمة وقوانين، منها المجادلة بالحسنى، والتأدب في الخطاب، وخفض الصوت، وتجنب سوء الظن، والغيبة، والنميمة والتنابز بالألقاب.

أما كلمة **مؤتمر** فإنها لا تعني في ذاكرة المواطن العربي شيئاً له حرمة أو قانون، ولا يعرف سبباً شرعياً، يدعوه إلى حضور المؤتمر، ولا يعرف دستوره، ولا يعترف بشعاراته، وليس بوسعه أن يعتبره بديلاً من الجامع، من دون أن يلاحظ فداحة هذه الخطيئة بالذات.

إن استبدال مصطلحات القرآن، بمصطلحات مترجمة عن شرائع أخرى، خطأ سياسي مميت جداً، لأنه يجعل العرب يفقدون ذاكرتهم سراً، دون أن يفقدوا لغتهم العربية. فكلمة الديمقراطية مثلاً، لا تلغي كلمة الشورى فحسب، بل تلغي ما يتذكره العرب، عن معنى الديمقراطية. وكلمة الدستور لا تلغي كلمة كتاب الله فحسب، بل تلغي كل ما يعرفه العرب، عن معنى الدستور. وكلمة برلمان لا تصبح بديلاً من كلمة الجامع فحسب، بل تلغي من ذاكرة العرب معنى البرلمان.

فإذا طالت القائمة ـ وهي في الواقع طويلة جداً ـ فمن المتوقع أن تتضاعف كلمات اللغة العربية، بمقدار ما ينشط المترجمون، ويتعلم العرب، مصطلحاً جديداً، مقابل كل مصطلح يعرفونه في لغة القرآن. لكن ذلك لن يجعلهم عرباً فصحاء، بل سوف يجعلهم عرباً من دون ذاكرة، لهم لغة عمرها أربعة عشر قرناً، تنقل مصطلحاتها من لغات أوروبية عمرها أربعة قرون فقط، في شهادة معلنة، على أن أمة بأسرها، تستطيع أن تفقد ذاكرتها، وتضيع زمانها ومكانها معاً، بحيلة شفهية محضة.

الجامع ليس هو المسجد

في المسجد ـ أو خارجه ـ يستطيع المسلم أن يؤدي فريضة الصلاة. فالاسلام يعتبر الكرة الأرضية بأسرها، مسجداً مفتوحاً للخلوة مع الله.

لكن ثمة فرائض أخرى، لا يستطيع المسلم أن يؤديها إلاّ في مؤتمر اداري خاص، له سلطة أعلى من سلطة الدولة، ومسؤول دستورياً عن صياغة القوانين. فمثلاً:

فريضة **الجهاد** تعني ضمناً ان المسلم لا يقاتل ـ ولا يموت ـ في سبيل أحد غير الله. وهو شرط لا يتحقق شرعاً، إلا إذا كان هذا المواطن، يشارك شخصياً في اتخاذ قرار الحرب، واتخاذ قرار السلام. ومثلاً:

تحريم الربا فريضة تتطلب ان تسيطر الجماعة إدارياً على حركة رأس المال. وهي أمنية قديمة طيبة. لا تصبح فريضة يتعين اداؤها، إلا إذا كانت الجماعة نفسها هي صاحبة الادارة، وهي صاحبة الحساب[1]. ومثلاً:

تطبيق حدود الشرع فريضة تعني ان يكفل المسلم أولاً، نزاهة التحقيق، ونزاهة القضاء. وهي كفالة لا يستطيع المسلم ان يتعهد بها جدياً، إلا في مؤتمر له ـ على الأقل ـ سلطة أعلى من سلطة البوليس[2]. ومثلاً:

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، معناه ادارياً أن يشارك المسلم في صياغة القوانين، لأن القوانين هي صاحبة الأمر والنهي، وهي وحدها مصدر المعروف والمنكر معاً.

جميع هذه الفرائض، لا يستطيع المسلم أن يؤديها بالخلوة مع الله في المسجد، بل بالحضور مع الناس، **في مؤتمر إداري** له سلطة أعلى من سلطة الدولة، ينعقد دورياً، في مواعيد محددة، غير قابلة للإلغاء أو التأجيل. وهو المؤتمر الذي عرفه تاريخ الاسلام تحت اسم **الجامع**.

فالجامع ليس هو **المسجد** ، وليس مدرسة لتلقين علوم الدين، بل جهاز إداري مسؤول عن تسيير الإدارة جماعياً، بموجب مبدأين أساسيين في جوهر العقيدة الاسلامية نفسها:

المبدأ الأول: إن الاسلام لا يعترف بشرعية الوساطة، فلا أحد يشفع لأحد، ولا أحد ـ بالتالي ـ ينوب عن أحد، أو يتولى تمثيله في حزب أو مؤسسة. وهو تشريع تفسيره في لغة الإدارة، أن يصبح كل مواطن مسؤولاً شخصياً عما تفعله أجهزة الإدارة.

المبدأ الثاني: إن الإسلام لا يبطل بقية الأديان، بل يحتويها، ويلتزم بالتعايش الإيجابي معها، مما يتطلب جهازاً إدارياً قادراً على جمع طوائف مختلفة ـ وأجناس مختلفة ـ تحت إدارة جماعية واحدة.

لقد ظهر الجامع، للإيفاء بحاجة هذا الشرع الجماعي، إلى مؤتمر إداري على مستوى القاعدة. وكان ظهوره في بداية الأمر، فريداً، وصاعقاً مثل زلزال.

فلأول مرة في تاريخ الحضارة، تجتمع طوائف الناس المختلفة، تحت إدارة واحدة، محررة من أهواء المؤسسات الطائفية والعسكرية. وهي فكرة لا تزال متطورة، حتى بمقاييس القرن العشرين. أما بمقاييس القرن السابع، فقد كانت فكرة متطورة، وغريبة عن عالمنا، بقدر كل الغرابة في عالم المعجزة.

فحتى ذلك الوقت، لم يكن ثمة أحد قد سمع بكلمة **الناس** أصلاً،

ولم تكن الإنسانية، قد تعلمت ان تنطق اسمها بعد، أو اكتشفت أنها تستطيع أن تلتقي تحت شرع واحد. بل كانت الفكرة، أن يستمد الناس هويتهم من أسماء إداراتهم الإقطاعية، وينقسموا في ما بينهم إلى دوائر مغلقة، قابلة للقسمة إلى ما لا نهاية. وطوال سبعة آلاف سنة من عمر الحضارة، كان الناس قد عرفوا أنفسهم تحت أسماء كثيرة، منها (شعب الله المختار، وأتباع السيد المسيح، واتباع بوذا، والأغريق والرومان) لكنهم أبداً لم يكتشفوا اسمهم الأصلي الواحد، ولم يكن بوسعهم أن يلتقوا تحت إدارة عالمية واحدة، إلا بعد ظهور **الشرع الجماعي** في الإسلام، الذي اصلح الانحراف من أساسه، واستبدل الادارة الاقطاعية، بإدارة خاضعة لإشراف الناس أنفسهم في نظام الجامع. إذ ذاك ـ فقط ـ اكتشف الناس، أن لهم اسماً مشتركاً واحداً، وجلسوا للتفاهم باسم الناس.

هذا الاجتماع له موعد محدد في الإسلام، لا يزال يحمل اسمه حتى الآن، هو يوم **الجمعة** الذي ينعقد فيه مؤتمرات جماعية داخل العاصمة وخارجها، يحضرها المسؤولون عن الإدارة ـ ومنهم الخليفة شخصياً ـ وتخصص لنقاش شؤون الحكم، من قرارات الحرب والسلام، إلى قوانين التجارة، وتوزيع السلع، والمخالفات الإدارية.

وإذا كان يوم **الجمعة** قد أصبح الآن يوماً مخصصاً للصلاة وحدها، فإن ذلك أمر مرده إلى ابطال الشرع الجماعي نفسه، وتغييب وظيفة الجامع وراء وظيفة المسجد، بموجب تفسيرات سياسية طارئة، تم تحريفها عمداً عما جاء في النسخة الأصل. وهي تفسيرات، نقطة الضعف الأبدية فيها، انها ملزمة بالتعايش مع النسخة الأصلية إلى الأبد.

ففي سورة **الجمعة** يحتفظ القرآن الكريم بهوية أخرى لهذا اليوم. وهي هوية لا تبدو مختلفة فحسب، بل بعيدة جداً، عن هوية يوم الجمعة، كما نعرفه الآن، ان هذا اليوم موعد للقاء بين جميع الديانات، وليس بين أتباع دين معين واحد(٣).

في مطلع سورة الجمعة، يعلن القرآن الكريم قيام أمة جديدة من

العرب الاميين، الذين جمعهم الاسلام، تحت شرع واحد، فأصبحوا أمة حكيمة ومباركة وصاحبة كتاب. وهي مقدمة لا تفاخر بالعرب، بل بالشرع الجماعي: ﴿**هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم، يتلو عليهم آياته، ويزكيهم، ويعلمهم الكتاب والحكمة، وان كانوا من قبل لفي ضلال مبين**﴾ (سورة الجمعة، الآية ٢).

فالعرب لم يصيروا **علماء**، بل صاروا **احراراً** من سلطة الجهل والاقطاع. وهي نعمة أبدية حقاً، لانها انتصار لجميع الناس في جميع الأجيال ﴿**وآخرين منهم، لما يلحقوا بهم، وهو العزيز الحكيم**﴾ (سورة الجمعة، الآية ٣).

إن **الشرع الجماعي** ـ وليس **العلم** ـ هو كنز الناس وملاذهم الوحيد من الظلم والفقر، وطريقهم الوحيد إلى الرخاء العام ﴿**...ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم**﴾ (سورة الحديد، الآية ٢١).

فالآيات الأربع الأولى في سورة الجمعة لا تتحدث عن **الصلاة**، بل عن **الإدارة**. انها لا تقول، إن **صلاة** المسلمين هي طريق الناس إلى **الجنة**، بل تقول إن **شرعهم الجماعي**، هو الطريق، وهو الحكمة، وهو العلم، وهو الشرع الذي لا شرع سواه. ولهذا السبب تحولت الآيات إلى نقاش اليهود، الذين كانوا بدورهم، أصحاب كتاب سماوي غريب، يتبنى نظرية عنصرية قائمة على [عهد] خاص بين الرب وبين اليهود وحدهم، وموجهة ـ شرعاً ـ ضد مبدأ الشرع الجماعي بالذات.

﴿**مثل الذين حملوا التوراة، ثم لم يحملوها، كمثل الحمار، يحمل أسفارا، بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله. والله لا يهدي القوم الظالمين**﴾ (سورة الجمعة، الآية ٥).

واليهود لم يكذبوا بالتوراة، بل كذبوا بأنها تساوي بينهم وبين الناس، وهي فكرة عاشت عليها المؤسسة الدينية اليهودية. أما

المواطن اليهودي نفسه، فلم ينله منها سوى انه عاش مغترباً بين الناس، مثل بقرة مقدسة، بحجة أن التوراة تضمن له الجنة بعد الموت. وهي خدعة غير حكيمة. يكشفها رد حكيم واحد: ﴿**قل يا أيها الذين هادوا، إن زعمتم أنكم أولياء لله من دون الناس، فتمنوا الموت إن كنتم صادقين**﴾ (سورة الجمعة، الآية ٦).

ولأن التوراة لم تضمن لليهودي جنة على الأرض، فإن اليهودي الورع، لا يعول جدياً على جنة في السماء. ﴿**ولا يتمنونه أبدا، بما قدمت أيديهم، والله عليم بالظالمين**﴾ (سورة الجمعة، الآية ٧).

فاليهودي يعرف أكثر من سواه، أن الوصايا العشر، من دون شرع جماعي، مجرد نصائح مميتة في مجتمع اقطاعي قائم على خرق هذه الوصايا بالذات.

إن سورة الجمعة، لا تذكر لقاء الجمعة، حتى تفرغ من موضوع اليهود. لان شريعة اليهود بالذات، هي الدعوة الانعزالية الوحيدة التي تستند إلى كتاب سماوي. وهو تزوير سافر، عملت الآيات على فضحه، لإزالة العقبة المصطنعة أمام اجتماع عالمي، يضم كل الأديان. إذ ذاك ـ فقط ـ صدر الأمر بالاجتماع:

﴿**يا أيها الذين آمنوا، إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة، فاسعوا إلى ذكر الله..**﴾.

والذين آمنوا في لغة القرآن مصطلح يضم المسلمين، واليهود، والنصارى، والبيض، والسود، والفرس، والعرب. ودعوتهم إلى ذكر الله في يوم الجمعة، لا تعني أن يؤدوا شعائر **صلاة واحدة**، بل ان **يلتقوا في اجتماع واحد**، يبدأ بالصلاة، لان الصلاة الجامعة، تنهى عن الفحشاء والمنكر جماعياً.. ﴿**.. وذروا البيع، ذلكم خير لكم. إن كنتم تعلمون..**﴾.

فالغياب عن حضور الاجتماع، خسارة محققة، حتى إذا تم لاغراض الكسب. لأن المواطن الذي يخسر اشرافه على الادارة، يصبح عرضة لخسائر أخرى لا يعلمها، منها ان يغلقوا حانوته من

دون أن يدري، ويبيعوا عياله في السوق. **﴿فإذا قضيت الصلاة، فانتشروا في الأرض، وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون﴾** (سورة الجمعة، الآية ١٠).

لأن **الشرع الجماعي** وحده، يضمن حق السعي للجميع، ويضمن عدالة الانفاق، ويضمن التمييز الواضح والمستمر، بين ابتغاء فضل الله، وبين ابتغاء فضل سواه.. وقد ذكرت الصلاة لانها هي خاتمة الحوار في لقاء يوم الجمعة. فالمواطن ملزم بحضور الاجتماع إلى نهايته، ولا يحل له ان يخرج منه، قبل أن يعرف ما صدر خلاله من قوانين، ويقف شاهداً على نفسه في الصلاة، بأنه حضر وسمع وفهم وبارك ودعا.

لهذا السبب، جاء في خاتمة الآيات قوله تعالى: **﴿وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا اليها وتركوك قائماً، قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة، والله خير الرازقين﴾** (سورة الجمعة، الآية ١١).

والتفسير السائد لهذه الآيات، أن قافلة تجارية، دخلت المدينة، والناس في الصلاة، فخرجوا للشراء وتركوا الرسول عليه السلام قائماً يصلي وحده. وهو تفسير يتجاهل، ان النص القرآني لا يذكر التجارة فقط، بل اللهو أيضاً، لانه لا يتحدث عن خروج الناس من الصلاة - فهذه فكرة مستحيلة اصلاً - بل يتحدث عن خروجهم من مؤتمر إداري، لا يجوز لهم أن يغيبوا عنه.

والواقع، أن مشكلة العمل الجماعي التي يصعب حلها، هي أنه عمل من دون مقابل ملموس، لا يطال المواطن من ورائه كسباً شخصياً، ولا يرى عائداته على مستوى الجماعة، ولا يلتزم به حقاً، حتى يعرف ما عند الله في حجب الغيب، ويكتشف ان الادارة الجماعية، هي ضمانته الحقيقية الوحيدة التي تضمن عنقه شخصياً، وتضمن رزق عياله في وطن محرر من مراكز القوى. من دون هذا الاكتشاف، لا يصبح المواطن مؤهلاً للعمل الجماعي، ولا يرى أبعد من مكاسبه الشخصية في ميدان اللهو والتجارة، ولا يعرف ما عند الله، حتى يأتيه ما عند الله إلى باب الدار.

ان القرآن يحتفظ بوظيفة أخرى، ليوم الجمعة، غير وظيفة الصلاة الجامعة التي نعرفها الآن، لان الحذف وقع في وقت لاحق، عندما استولى الأمويون على الحكم، وضربوا نظام الادارة الجماعية في الجامع. إذ ذاك، بدأت المحنة، فغاب الجامع وراء المسجد، وغاب المؤتمر الاداري وراء خطبة الامام، وأصبح الاسلام، هو اداء شعائر الاسلام، وتفرق اتباع الملل الأخرى، وخسر القرآن دولته العالمية، وأصبح يوم الجمعة موعداً لصلاة المسلمين الساكتين.

أما قبل المحنة، وقبل وصول الأمويين إلى الحكم، فقد كان يوم الجمعة يوماً له وظيفة طارئة على التاريخ بأسره، وكان نظام الجامع يسجل لنفسه مآثر مجيدة، في أول صفحة من كتاب الحكم الجماعي. ورغم ان هذه الفترة لم تدم في الواقع سوى أربع وعشرين سنة، من أصل أربعة عشر قرناً من عمر الإسلام، فإن كل ما يعترف المسلمون بشرعيته في تراثهم الاداري، يعود إلى هذه الفترة الخاطفة القصيرة، وحدها، فقط، لا غير.

ففي هذا العصر، عاش الخلفاء الأربعة الذين تتعمد المصادر الاسلامية ان تميزهم عن سواهم، في قائمة خاصة، تحت اسم **الخلفاء الراشدين**.. وهي تسمية تعني في الواقع **الخلفاء الشرعيين**. لان نظام الجامع انتهى تلقائياً، باستيلاء معاوية على الإدارة، وانتهت معه بيعة الجماعة، صاحبة السلطة الشرعية في الاسلام. وقد توالى على سدة الخلافة بعد ذلك، عشرات الخلفاء من معاوية إلى عبد الحميد، في دمشق وبغداد وقرطبة والقاهرة واسطنبول، لكن احداً منهم لم يدخل قائمة «الراشدين»، ولم يحصل على هذا اللقب، رغم ولعهم الشديد بالحصول على الألقاب.

فالشرعية في الإسلام، ليس مصدرها، ان يكون الحاكم مسلماً، بل مصدرها أن يكون المسلمون مسؤولين مباشرة عن تطبيق الشرع. ومن دون هذا الشرط، لا يتحقق مبدأ المسؤولية الشخصية، ولا يصبح الإنسان مسؤولاً عما كسبت يداه، ولا تلتقي الطوائف تحت سقف بيت واحد، ولا يتغير شيء في العالم القديم البائس، الذي

جاء الاسلام داعياً لتغييره، ولو بقوة السلاح. ان حجب الشرعية عن جميع حكام المسلمين منذ عصر الخلفاء الراشدين، سر معلن، حفظته أجيال الناس، باغلاق قائمة الخلفاء الشرعيين، عند الخليفة علي بن أبي طالب، في شهادة جماعية، على أن ما حدث بعد ذلك باسم المسلمين من دون نظام الجامع، حدث في غياب المسلمين أنفسهم. وان حضور الصلاة الجامعة في يوم الجمعة، لا يعني دائماً ان الناس مجتمعون.

إن اغلاق قائمة الخلفاء الراشدين فجأة. شهادة معلنة، من مواطن خطفه معاوية، ووضع على رأسه سيافاً مأجوراً، لكي يقطع رأسه ـ ويسبي بناته ـ إذا اعترض على هذا الخطف، لكن ذلك لم يمنعه من ان يسجل اعتراضه على أي حال.

هوامش

- ١ -

تحريم الربا فريضة التزم بها الاسلام وحده من دون بقية الشرائع والأديان، لأنها فريضة، لا يمكن اداؤها في أي نظام إداري آخر. غير نظام الادارة الجماعية في الاسلام.

فرأس المال يستطيع ان يحقق ربحاً بطريقتين:

الأولى: ان يستثمر في قطاعات انتاجية مثل الزراعة والصناعة والصحة والتعليم، ويحقق ربحاً، قد يزيد على سعر الفائدة، لكن الإسلام يعتبره من الربح الحلال.

الثانية: ان يستثمر رأس المال في قطاعات لا تقوم على «الانتاج» بل على «الاستغلال» في مشروعات وهمية، مختلقة من العدم، مثل تمويل نوادي القمار وبيوت الدعارة، ومصانع التبغ والخمور والسلاح، وفي هذا المجال، قد ينقص ربح رأس المال عن سعر الفائدة، لكن الاسلام يعتبره كسباً حراماً على أي حال. قاعدة هذا التشريع، ان الإسلام ينظر إلى رأس المال من حيث موقعه في خدمة الجماعة. فالربح الحلال، هو ثمرة الاستثمار الصحيح، لسد حاجات الناس الحقيقية. والربح الحرام، هو استغلالهم لمصلحة رأس المال، بخلق حاجات وهمية ـ وضارة ـ في مجتمعهم.

إن الدعوة الشائعة الآن، لالغاء سعر الفائدة من المصارف الاسلامية، لا تضع في اعتبارها هذا الفرق الأساسي، بين التمويل الصحيح، وبين التمويل الضار، بل تنادي بالغاء سعر الفائدة من أساسه. وهي دعوة مريبة، تقول على لسان الاسلام، ما لم يقله الاسلام. وتلعب بالنار في عالم رأسمالي مفتوح لتهريب أموال الفقراء إلى مصارف الغرب.

والواقع أن تسمية البنك الاسلامي تسمية غير اسلامية أصلاً، لا يتورط فيها سوى مستشرق متنكر في ثياب فقيه، لأن الاسلام لا يملك «بنوكاً» بل يملك «ادارة». ومن دون هذه الإدارة، لا شيء يفرق بين الحلال وبين الحرام.

— ٢ —

الدعوة إلى تطبيق حدود الشريعة ـ من دون نظام الادارة الجماعية ـ دعوة سياسية لا علاقة لها بالدين، هدفها ان تعلق في عنق المواطن، مسؤولية ما يفعله جهاز القضاء في الدولة، من دون أن تعترف لهذا المواطن، بحقه في الاشراف على سير التحقيق، وسير المحاكمة.

ان قطع يد السارق، لا يصبح تطبيقاً لحدود الدين، إلا بموجب شرع جماعي، يكفل نزاهة التحقيق والقضاء، ويكفل ان يسري القانون فعلاً على جميع السارقين من دون استثناء.

في غياب الشرع الجماعي، كان القضاة المسلمون، يصلبون صغار اللصوص من طراز «سعدون الشاطر» في أسواق بغداد، عندما كان الخليفة المعتصم، ينهب مال الناس بكلتا يديه، لكي يدفع رواتب جيش كامل من حراسه الاتراك، ويبني لهم مدينة جديدة في سامراء. أما الخليفة المكتفي، فقد جمع في خزانته ـ كما قال المقريزي ـ (٦٣ ألف قطعة من الأثواب الخراسانية، بالاضافة إلى ثلاثة عشر ألف عمامة، وثمانية آلاف من البطائن التي تحمل من كرمان في أنابيب القصب، وثمانية عشر ألفاً من الأبسطة الأرمنية). فيما يسجل ابن خلكان، ثروة واحد من حراس الخلفاء، هو الأمير سيف الدين تنكز، على النحو التالي: (١٩ رطلاً من الزمرد والياقوت، ١٢٥٠ حبة لؤلؤ كبار مدورة، ٢٤٠ ألف مثقال من الذهب، عشرة ملايين درهم فضة، ٤ قناطير مصرية من المصاغ والعقود، ٦ قناطير فضيات (١,٢٠٠ ٠٠٠ دينار)). والسيدة «الخيزران» والدة هارون الرشيد، بلغت ثروتها ـ كما قال المسعودي وابن الأثير ـ ١٦٠ مليون درهم. والسيدة «قبيحة»، أم المعتز، بلغ ثروتها مليونين من الدينارات، بالاضافة إلى ما أورده الطبري عن جواهرها الشهيرة، ومنها (مكوك من الزمرد، ونصف مكوك لؤلؤ كبير، ونحو كيلجة ياقوت أحمر) ثمنها مليونا دينار.

إن القاضي الذي يتغاضى عن مثل هذه الجرائم الاقتصادية، ويتطوع لمطاردة صغار اللصوص الجائعين في الأسواق، باسم تطبيق الحدود الاسلامية، رجل لا يستطيع ان يحمي الناس ممن يسرقهم علنا، ولم يكلفه القرآن أصلاً، بمهمة تطبيق الحدود، فالتكليف صادر إلى الجماعة، بضمير الجماعة، وليس إلى قاض وحيد. وما دام الناس خارج السلطة، فان ذلك في حد ذاته، يعطل تلقائياً اقامة بقية الحدود.

— ٣ —

كلمة **إسلام** في لغة القرآن، لا تشير إلى دين واحد، بل إلى جميع الأديان منذ مولدها في فجر الحضارة. فالنبي نوح ـ وهو أول نبي يرد اسمه في كتاب العهد

القديم ـ يقول أمرت أن أكون من المسلمين، (يونس ٧٢). والنبي إبراهيم كان حنيفاً مسلماً. ويعقوب يقول لبنيه موصياً فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون. (البقرة ١٣٢). وموسى يقول لقومه يا قوم إن كنتم آمنتم بالله، فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين (يونس ٨٤). والحواريون يقولون للسيد المسيح آمنا بالله واشهد بأنا مسلمون (آل عمران). واليهود والنصارى يشهدون على أنفسهم حين سمعوا القرآن قالوا آمنا بالله، انه الحق من ربنا، انا كنا من قبله مسلمين (القصص ٥٣).

والمجتمع الاسلامي في لغة القرآن، لا يحتوي طائفة واحدة، بل يحتوي طوائف كثيرة منها ﴿**الذين آمنوا، والذين هادوا والنصارى والصابئين، من آمن بالله واليوم الآخر، وعمل صالحا**﴾ (سورة البقرة، الآية ٦٢). وهي قضية حسمت بنص قرآني، عندما بدأ الجدل بين الطوائف في عصر الرسول نفسه عليه السلام.

قال ابن كثير في تفسيره، عن ابن عباس: (... فقال أهل التوراة: كتابنا خير الكتب، ونبينا خير الأنبياء. وقال أهل الإنجيل مثل ذلك، وقال أهل الإسلام: لا دين إلا الإسلام. وكتابنا نسخ كل كتاب. ونبينا خاتم النبيين. وأمركم وأمرنا، أن نؤمن بكتابكم، ونعمل بكتابنا. فقضى الله بينهم)، ونزلت الآية ﴿**ليس بأمانيكم، ولا أماني أهل الكتاب، من يعمل سوءاً يجز به، ولا يجد له من دون الله ولياً ولا نصيراً**﴾ (النساء، ١٢٣).

فالإسلام ليس ديناً إضافياً بل نظام اداري موجه لاحتواء الاديان في دولة غير دينية، تقوم على استفتاء المواطنين بشأن جميع القوانين والقرارات الهامة، لكي تضمن حق الأغلبية في الاشراف على أداة الحكم. وقد اتفقت جميع نظريات الحكم في الاسلام على أن [الأمة] هي مصدر السلطات، وأن مراقبة جهاز الادارة فرض عين ـ وليس فرض كفاية ـ بمعنى انه واجب يلتزم بأدائه كل مواطن شخصياً.

الخلل الذي طرأ على هذا **النظام الديمقراطي**، أن كلمة [الأمة] تعرضت لتغيير جوهري في زمن مبكر جداً. ففي عصر معاوية، تم الغاء نظام الشورى في الجوامع، بعد أن اعتمد الخليفة مبدأ الحكم الوراثي. وبذلك فقدت الأمة وظيفتها في تسيير الادارة، وتفرقت إلى طوائف لا تجمعها سوى ارادة الخليفة، وخسر الاسلام رسالته العالمية، وأصبح مجرد هوية خاصة لدولة الأمويين.

تحت هذه الظروف الصعبة، ظهر الفقه الاسلامي، واضطر الفقهاء إلى تمرير متطلبات الواقع السياسي تحت قناع الدين. فعمدوا إلى تغييب حوار يوم الجمعة وراء خطب الوعظ. وعملوا على التفرقة بين الأديان بتشريعات منها اعتبار بقية الطوائف من المشركين، وتحريم زواج المسلمة منهم، وحرمانهم من ميراث المسلم، وتحديد كلمة «مسلم» بمعنى «محمدي» في مخالفة صريحة لنص القرآن نفسه. كما أفتى الفقهاء ـ ما عدا الاحناف ـ بعدم جواز قتل المسلم بالذمي.

أكثر من ذلك، ابتكر الفقه ما يدعى بعلم السنة، واعتبر الحديث مصدراً للتشريع، مما نجم عنه أن ارتبط الاسلام ببيئة القرن السابع في الجزيرة العربية، فلم يعد تشريعاً جماعياً حيّاً قابلاً للتطبيق في كل زمان ومكان، بل أصبح مجرد عقيدة محلية أخرى، تضاف إلى بقية العقائد، وتقوم على خمس قواعد شكلية ـ خاصة بالفرد وليس بالأمة ـ هي الشهادة والصلاة والصوم والزكاة والحج في انقلاب فقهي مدبر ضد قاعدة الشورى بالذات.

أين ذهب الجامع؟

الجيش النظامي المحترف، فكرة رومانية، أملتها حاجة الرومان، إلى إقامة قواعد احتلال مستديمة في مستعمراتهم النائية، ومن دون المستعمرات، لا أحد يحتاج إلى جيش محتشد في وقت السلم، ولا أحد يستطيع دستورياً، أن يبرر نفقات جيش لا يقاتل. والواقع ان وجود الجيش المحترف في وطن ما، لا يعني في لغة الادارة، سوى ان الوطن نفسه يحتله نوع من الرومان[1].

فالجندي المحترف، ليس مقاتلاً بل حارس مسلح. انه سيف معروض للإيجار، بموجب عقد صاغه الرومان منذ القرن الأول قبل الميلاد، ولا يزال عقداً رومانياً جداً حتى الآن:

البند الأول، في هذا العقد، أن يقسم الجندي يمين الولاء لروما، وليس للرومان. وهي فكرة يمكن التعبير عنها، في صيغ لغوية مختلفة، لكنها تعني ـ عملياً ـ أن الجندي المحترف، سلاح في يد الادارة، وليس في يد الناس.

والبند الثاني، ان يتعهد الجندي بالعمل في جيش روما، لمدة خمس وعشرين سنة، يتقاضى خلالها راتباً شهرياً، ويحصل بعد تقاعده على بيت ومزرعة. وهي فترة، قد تزيد الآن، أو تنقص، لكن هدفها واحد في كل العصور، وهو ان تصبح الحرب حرفة

مجزية، حتى في زمن السلم، لتوفير اعداد كافية من الحراس الدائمين.

والبند الثالث، ان لا يستخدم الجيش سلاحه، الا بأمر من الامبراطور. وهو تشريع معناه في عصر الرومان ـ وفي عصرنا أيضاً ـ ان تنشب الحرب، عندما تنشب، من دون أمر الناس.

هذه البنود الثلاثة، هي قاعدة الشريعة الإدارية، لكل جيش محترف، عرفه التاريخ، بما في ذلك جيوشنا العربية. لكن وجه المشكلة بالنسبة للعرب بالذات، ان الجندي العربي شخصياً، يدين في السر بشريعة أخرى:

انه أولاً ـ ليس اسمه **جندياً** بل اسمه **مجاهد**.

وثانياً، لا يدين بالولاء **للدولة**، بل **لله**.

وثالثاً، لا يعترف شرعاً، **بشرعية الامبراطور**، وهي فروق، قد يسهل محوها من بطاقته العسكرية، لكن أحداً لم يستطع ان يمحوها من صدره حتى الآن.

فالاسلام في حد ذاته، عقيدة ترتبط بتشريع عسكري مختلف، لا ينكر قيام الجيوش المحترفة فحسب، بل يعتبر القتال ضدها، حرباً شرعية مقدسة في سبيل الله. وهو تشريع الدفاع الجماعي، الذي عرفه التاريخ، لأول مرة، تحت اسم «**فريضة الجهاد**».

هذه **الفريضة**، تشريع جديد على تاريخ الادارة، مثل اسم الاسلام نفسه. فحتى القرن السابع، لم يكن ثمة من سمع بكلمة «**الجهاد**» أو كان بوسعه ان يفرق بين حرب تقع لاسباب شرعية، وبين حرب تقع فقط. لان الشرط الوحيد للحرب الشرعية، هو ان تكون دفاعاً عن حق الناس، وليس معركة بين ادارتهم، وهي فكرة لا ترد أصلاً، إلا في ادارة جماعية، تحت اشراف الناس بالفعل.

لقد فتح النشرع الجماعي في الاسلام، باباً جديداً، أمام الجندي المحترف، الذي يقاتل دفاعاً عن مصالح الاقطاع، لكي يقاتل دفاعاً عن مصلحته، ومصلحة عياله شخصياً. وهو باب، لم يكن بوسع

نظام آخر أن يفتحه، سوى نظام يقوم على مبدأ الادارة الجماعية. ان التاريخ يشهد فجأة ظهور مقاتل جديد، جاء للرد على الجندي المأجور، والغاء عقده الروماني، بعقد شرعي مختلف:

فالبند الأول في دستور الجهاد، أنه فريضة وليس مهنة، لأن الجماعة المسؤولة عن الادارة، مكلفة شرعاً بالدفاع عنها.

والبند الثاني، أن المجاهد **يقاتل - فقط في سبيل الله والمستضعفين في** الأرض من الرجال والنساء والولدان. وهي قائمة لا تضم الامبراطور، ولا تفرق بين لون وآخر، أو بين دين وآخر، لأن الجهاد حرب مشروعة للدفاع عن حق الناس في ادارة واحدة، وليس مذبحة بين الادارات.

والبند الثالث، ان قرار الحرب في دستور الجهاد، لا يتخذه **رئيس الدولة**، بل يتخذه **الناس شخصياً**، مما يتطلب شرعاً، ان لا تنشب الحرب - عندما تنشب - إلا بموافقة الناس وعلمهم.

تحت راية هذه الشريعة، احتشد أول جيش تحرير عالمي يشهده التاريخ، قاتل فيه المسلمون والاقباط واليهود والزنوج والامازيغ والفرس، لتحرير رقابهم من قبضة الادارات الاقطاعية، صاحبة الجيوش المأجورة في الجزيرة العربية، وفارس، وبيزنطة، وفي أول الأمر، بدا هذا الجيش في قوة الاعصار.

فقد تكفل نظام **الجامع**، بتوفير الصيغة الادارية القادرة على تنسيق الجهد الجماعي، والتقى الناس على اختلاف طوائفهم في نظام اداري فريد، لا يفرقهم بين الادارات الاقطاعية، بل يجمعهم في ادارة محررة واحدة. وعندما تولى عمر بن الخطاب، أمر الخلافة، كان الجهاد قد تصاعد إلى معركة تحرير عالمية واسعة النطاق، وكانت الجيوش المحترفة، تتراجع مهزومة على جبهة امتدت من فارس، عبر اراضي الشام ومصر، إلى طرابلس في شمال افريقية. وبعد ذلك، ارتكب الخليفة عمر خطأً حاسماً، مميتاً، واحداً: لقد سمح لواليه على الشام، وهو رجل صحابي يدعى معاوية بن ابي سفيان، بتشكيل جيش نظامي محترف. ورغم أن الخليفة لم

يكتشف، موضع الخطأ الدستوري، فان قلبه، كان يوجس خيفة من هذا القرار، إلى حد دعاه، ان ينطلق شخصياً، من المدينة إلى الشام، في جولة تفتيشية مفاجئة على جيش معاوية المريب.

وصله راكباً على حمار، واستقبله معاوية في موكب مهيب من الفرسان النظاميين، الذين تم تدريبهم على غرار جنود بيزنطة. وطوال الطريق، كان الخليفة، يجلس واجماً على حماره، وكان معاوية يسير بجانبه، ويقود حصانه الشاهق، بين فرسانه ذوي المظهر البيزنطي، في مشهد يكاد ان ينطق بصوت الكارثة القادمة وراء حجب الغيب. لكن الخليفة، لم يسمع الصوت.

لقد سأل معاوية، عما دعاه إلى تشكيل قوات نظامية. وأجابه معاوية في نقطتين، الأولى، أن موقع الشام على حدود بيزنطة، يحتم تواجد قوات دفاعية دائمة، والثاني، أن أهل الشام أنفسهم، قد يرتدون عن الاسلام. وإذ ذاك قال له الخليفة «**ما سألتك عن أمر، إلا خرجت منه**» وهي اجابة لا تقول، ان معاوية رجل بريء، بل تقول ـ فقط ـ ان الخليفة، لم يكتشف آثار الجريمة، لأن الجريمة نفسها، لم تكن قد وقعت بعد.

في عهد عثمان، تضاعف جيش معاوية، وبلغ تعداده ستة آلاف مقاتل. وهي قوة قد لا تبدو كبيرة، بالنسبة لحجم جيوش الجهاد، لكن ميزتها المميتة، أنها كانت قابلة للحشد في أي وقت.

أكثر من ذلك، كان هذا الجيش، تحت قيادة عسكرية ـ على غرار قيادة بيزنطة ـ تأتمر بأمر معاوية شخصياً. وهي مخالفة صريحة لمبدأ الجهاد من أساسه، كشفت عن مدى نجاح هذا الوالي، في تصفية جهاز السلطة الجماعية، وأثارت شكوك جميع المسلمين، ما عدا الخليفة عثمان نفسه، الذي رفض ان يعزل معاوية، أو يجرده من جيشه المأجور بأموال المواطنين.

خلال وقت قصير، تصاعد الخلاف الى انتقاد علني في الجوامع، وبدأت أجهزة الادارة الجماعية، تضغط علنا لعزل عثمان، في أول

صدام يشهده الاسلام، بين **سلطة الجماعة**، وبين **سلطة الدولة**، ورغم ان عثمان لم يقبل ان يحرسه معاوية بجيشه المأجور، فانه أيضاً لم يقبل ان يعتزل، مما دعا المسلمين إلى حراسته بأنفسهم، في محاولة حكيمة، لاغلاق الباب في وجه العاصفة، لكن عثمان اغتيل سراً، وهبت العاصفة على أي حال.

ورغم أن معاوية، كان وحده، هو المستفيد الحقيقي من وراء هذه الجريمة الخرقاء، وأكثر الناس حاجة إلى معطيات الفوضى الناجمة عنها، فقد اتخذ من مقتل عثمان، ذريعة لانكار شرعية الادارة الجماعية من أساسها، وتحصن وراء جيشه النظامي في الشام، معلناً عدم اعترافه بخلافة علي بن ابي طالب، حتى يسلم إليه، من دعاهم في اعلامه الرسمي، باسم «قتلة عثمان»، وهو طلب يعادل في الواقع، ان يعترف الخليفة رسمياً بعدم شرعية الخلافة نفسها.

في البداية، احتشد جيش غاضب من المجاهدين، للرد على هذا الطلب، وقاده الخليفة لتحدي قوات معاوية الضئيلة، في معركة معروفة النتائج سلفاً. ورغم أن معاوية قبل التحدي الظاهر، وخرج بجنوده المأجورين، للقتال في معركة ميؤوس منها، فإنه في الواقع، كان ينفذ خطة مدروسة بدقة، وخالية من روح المغامرة، لسببين:

الأول، أن جيش معاوية، رغم شريعته البيزنطية، ومظهره البيزنطي، كان جيشاً من المسلمين الذين يحرم الاسلام قتالهم شرعاً. وهي فكرة تمثلت في رفع المصاحف، لفك الاشتباك في اليوم التالي لبدء القتال، وأتاحت لمعاوية أن ينفذ بجلده من عين الإبرة، ويضمن انسحابه من معركة خاسرة، من دون أن يستسلم.

والسبب الثاني، أن الجيش المتطوع، يجري تسريحه فوراً، بمجرد أن تنتهي المعركة. ويحتاج حشده في معركة جديدة، إلى وقت طويل، وثمين جداً، بينما يستطيع الجيش الدائم ان يتواجد للعمل على أي جبهة، بمجرد أن يتلقى أمراً بالعمل.

والواقع، أن رجلاً في خبرة معاوية، لم يكن ليجهل، عجز قواته

المأجورة، عن احراز نصر عسكري على جيوش الجهاد العاملة تحت إمرة الخليفة، لكنه اختار المواجهة المسلحة، لتنفيذ خطة سياسية محضة، مما يؤكد ان فكرة رفع المصاحف لم تطرأ خلال المعركة، بل قبلها بكثير، وان معاوية لم يخرج للقتال أصلاً، إلا لكي يرفع المصاحف، ويجر الخليفة إلى الدخول في معركة مختلفة أخرى، فرفع المصاحف، يعني الاحتكام إلى القرآن. والاحتكام إلى القرآن، بالنسبة للخليفة علي بن أبي طالب، هو **الاحتكام إلى الأغلبية**، لكنه بالنسبة لمعاوية، هو الاحتكام إلى أهل **العلم من الفقهاء**. ولعل ورع هذا الرجل، هو الذي دفعه إلى اختيار الفقهاء الورعين، لكنه، كان اختياراً مدروساً بدقة، لضرب نظام الادارة الجماعية، في المكان الصحيح المميت.

فالإسلام هو الشرع الجماعي نفسه، وليس ما يقوله الفقهاء عن هذا الشرع. انه ليس معلومات في الكتب عن دين عادل، بل نظام اداري، موجه لتحقيق العدل في أرض الواقع، باخضاع الادارة لسلطة الأغلبية[٢].

من دون هذه السلطة، يختفي الإسلام فجأة من واقع الناس، وتبدو الحاجة ملحة لتعويضهم باسلام لا يلمس واقعهم. وهي مهمة استدعت دائماً، ان يصبح الفقهاء - وليس الأغلبية - هم مصدر الشرعية، وان يظهر على المسرح رجال يتولون الفتوى في شؤون الادارة - نيابة عن جميع الناس... ولهذا السبب، اختار معاوية أن يرفع المصاحف، ذلك النهار في موقعة صفين.

لقد كان ينفذ مناورة سياسية دقيقة، للحصول على اعتراف، بأن **أحكام الفقه** — وليس **أحكام الجماعة** نفسها - هي **مصدر الشرعية** في الاسلام. ورغم أن الخليفة، لم تنطل عليه الحيلة، ولم يوافق على انهاء القتال، فإن الآلاف من جنوده المتطوعين للجهاد، أغمدوا سيوفهم فجأة، مقتنعين بعدالة الطلب. لأن الاسلام الذي عرفوه حتى ذلك الوقت، كا شرعاً جماعياً، يدين معاوية أمام أي

محكمة يختارها، ولم يكن ثمة من يتصور ان الفقه الاسلامي، سوف يعرف شرعاً آخر.

قبل أن يبدأ التحكيم، انشق الخوارج عن سلطة الخليفة. وعرف الفقه الاسلامي، أول مذهب يجيز الخروج على سلطة الجماعة في الاسلام.

بعد التحكيم، اغتيل الخليفة، وتولى معاوية أمر الدولة، وعرف الفقه الاسلامي، مذهباً ثانياً، يجيز الغاء سلطة الجماعة من أساسها، بحجة وجوب الخلافة في قبيلة قريش.

بعد وصول معاوية إلى الحكم، ظهر الشيعة، وعرف الفقه الاسلامي، مذهباً ثالثاً، ينكر شرعية الأمويين، بحجة وجوب الخلافة في بيت الرسول عليه السلام.

بعد ظهور الشيعة، انفتح الباب على مصراعيه، أمام الفقه الإسلامي، لكي يحتوي كل مذهب، يخطر ببال فقيه، وأثبتت خدعة التحكيم، انها خدعة مميتة، أكثر مما أراده لها معاوية، وأن تغييب الشرع الجماعي، وراء فتاوى الفقهاء، ليس فقهاً إسلامياً، بل توظيف سياسي للاسلام، ضد المسلمين أنفسهم. ان المجاهدين الذين اختاروا أن يغمدوا سيوفهم،بعد رفع المصاحف، في موقعة صفين، لم يتمكنوا أبداً من اخراجها ثانية، منذ ذلك النهار.

فقد تولى جيش الأمويين، تجريد المقاومة من سلاحها، وتكفل الأمويون أنفسهم، بدفع ما يكفي من الذهب، لاغراء هذا الجيش، بقصف الكعبة، وقتل الحسين، تحت قيادة عسكريين محترفين من طراز الحجاج بن يوسف، وزياد ابن أبيه.

وبذلك، توقفت مسيرة الاسلام قبل أن تبدأ، وانتهى نظام الادارة الجماعية، وكسب معاوية دولة لاسرته، وخسر المسلمون كل شيء. على جميع الجبهات:

.**خسروا سلاحهم** الذي ضمنته لهم فريضة الجهاد، وأصبح للدولة **جيش محترف**، يدافع عنها بالأجر.

خسروا اداراتهم التي ضمنها لهم الشرع الجماعي، وأصبح للدولة **موظفون**، يديرونها بالاجر.

خسروا بيت المال، وأصبح للدولة **خزانة**، يديرها محاسب بالاجر.

ان يوم **الجمعة**، يحين في موعده، وينطلق الناس إلى مؤتمرهم الاداري الذي عرفوه في عصر عمر بن الخطاب، فلا يجدون المؤتمر، ولا عمر بن الخطاب، بل يجدون **موظفاً** في وزارة الأوقاف، يلبس بدلة رسمية، ويؤدي بهم صلاة الجمعة، ويحدثهم عن الجنة والنار بعد الموت، ويقودهم في الدعاء للخليفة بطول العمر، من دون أن يفسر لهم أين ذهب الخليفة نفسه. لقد ظهر المسلم المحترف في جبة فقيه[٣].

ورغم ان الاسلام لا يعتبر الوعظ حرفة، ولا يجيز الاكتساب منها، ولا يعترف اصلاً بشرعية رجال الدين، فان التاريخ، لم يعرف دينا ازدحم فيه الوعاظ والفقهاء كما حدث في تراث الاسلام.

هوامش

- ١ -

العلاقة بين **الجيش المستديم** وبين **الاقطاع**، ان كليهما يصبح مشروعاً مربحاً بفضل الآخر. فتكاليف الجيش المستديم، يمكن توفيرها من فائض انتاج الاقطاعيات. والاقطاعيات تسهل السيطرة عليها بجيش مستديم. وهي معادلة مفيدة عرفها التاريخ منذ مولده في اقطاعيات الشرق القديم.

على يد الرومان، ولدت مرحلة جديدة، تمثلت في تطوير فكرة الاقطاع، من دولة اقطاعية محلية، إلى امبراطوية، تبسط ظلها على مستعمرات نائية، تبعد عن روما آلاف الأميال، وتسكنها شعوب مختلفة، لا تعتبر الرومان غرباء فحسب، بل تقاتل لاجلائهم عن أراضيها بقوة السلاح.

في هذه المرحلة، ابتكر القيصر اغسطس صيغة جيش الاحتلال، كما عرفه تاريخ الاستعمار العالمي، منذ مولده في القرن الأول، إلى تصفيته عند منتصف القرن العشرين على يد المقاومة المسلحة في المستعمرات. وهي صيغة تمثلت في انشاء قواعد احتلال، ترابط فيها جيوش محترفة، لها نقاط مراقبة، وشبكات من الطرق ومخبرون، وشرطة، وجواسيس، مهمتهم جميعاً، ان يضمنوا إجهاض كل نوع من أنواع المقاومة التي يلجأ إليها، سكان المستعمرات، مقابل رواتب شهرية، وعلاوات ومنح، يتم تحصيلها من سكان المستعمرات أنفسهم. وفي هذه الصيغة ولدت جميع الجيوش المستديمة التي عرفها التاريخ بين عصر روما وبين العصر الحديث.

بعد ظهور الاسلحة النارية والديناميت، فقدت نظرية جيش الاحتلال بريقها فجأة، وأصبح هذا الجيش، مجرد هدف سمين ثابت، تدك المقاومة السرية قواعده يومياً، في حرب دموية باهظة التكاليف، مما أدى إلى تراجع جيوش البريطانيين والفرنسيين والبرتغاليين والهولنديين عن جميع قواعدها في المستعمرات، خلال عشرين سنة فقط، أمام معركة تحرير واسعة النطاق، بدت بمثابة احتفال عالمي لدفن نظرية الجيش المستديم إلى الأبد. لكن الميت، لم يكن قد مات كله على أي حال.

فظهور الرأسمالية الحديثة، ما لبث أن خلق نوعاً ثانياً من الاحتلال، يلعب فيه الجيش المستديم، دوراً مختلفاً عن دوره القديم في ثلاث نقاط:

الأولى: ان الجيش الرأسمالي، لا يرابط في المستعمرات تحت رحمة المقاومة، بل يرابط بعيداً في قواعد عائمة فوق الماء، قادرة على التحرك لضرب اهدافها من حاملات الطائرات، كما فعلت بريطانيا في حرب المالوين.

الثانية: إن هذا الجيش، لا يقاتل لحيازة الأرض، بل لحيازة النفوذ. لأن رأس المال نفسه استعمار جديد من نوع طارىء، لا يقوم على احتلال الأرض كلها، بل ـ فقط ـ على احتلال السوق.

الثالثة: إن تكاليف هذا الجيش، لا يتحملها سكان المستعمرات مباشرة، بل يدفعها رأس المال العامل في الخارج، من حصيلة ارباحه في المستعمرات.

بفضل هذه الصيغة الرأسمالية الجديدة، أصبح الجيش المستديم، مشروعاً مربحاً مرة أخرى. ومن دون هذه الصيغة الرأسمالية، لا يزال الجيش المستديم كارثة اقتصادية محققة.

إن الولايات المتحدة مثلاً، لا تنفق على قواتها العسكرية سوى ٢٤,٤ في المائة من دخلها العام، فيما كان السوفييت ينفقون ٥١ في المائة، لكن ميزانية الانفاق الأميركي تساوي ١٧١,٥ بليون دولار، بينما تقل ميزانية السوفييت عن مائة بليون. أما الصين، التي تتصدر قائمة الانفاق على السلاح، فانها تخصص فعلاً ٥٤,٣١ في المائة من ميزانيتها للتسلح، لكن هذا المبلغ لا يزيد في الواقع على ٣٠,٩ بليون دولار. ورغم ما تشيعه الولايات المتحدة، عن ضخامة الاستعدادات العسكرية في حلف وارسو، فإن حلفاءها في حلف الاطلسي، قد انفقوا خلال العشر سنوات التي انتهت سنة ١٩٨٠، مبلغاً يزيد بمقدار ٨٠٠ بليون دولار، على المبلغ الذي انفقته دول حلف وارسو، باستثناء السوفييت. فيما زاد حجم الانفاق الأميركي، على انفاق السوفييت في المدة نفسها بمقدار ٧٤٠ بليون دولار.

هذه الأرقام تريد أن تقول، ان الجيش المستديم، سلاح في يد الرأسماليين الأغنياء، لكنه مجرد عبء ثقيل على غيرهم، وان حشد آلاف الرجال المسلحين في معسكرات، تتصاعد نفقاتها يومياً، فكرة لا تحمي الوطن، بل تخرب اقتصاده، وتخرب بنيته الاجتماعية، وتخضعه لسلطة العسكر، وتجعله مجرد مستعمرة لنوع من القياصرة، على أي حال.

لكن الجيش المستديم ليس شراً لا بد منه. فقد اثبتت دول مثل الاتحاد السويسري، انها تستطيع ان تبني قوة عسكرية مرهوبة الجانب من دون جيش نظامي عامل، بتدريب مواطنيها دورياً على استعمال السلاح. وهي فكرة، كان الاسلام قد طرحها تحت شعار الجهاد، قبل أن تولد سويسرا بألف سنة على الأقل، لكنها لم تنفذ في الدولة الاسلامية، لأنها فكرة مرتبطة بالشرع الجماعي الذي غاب عن عالم المسلمين منذ عصر معاوية في القرن السابع.

— ٢ —

رجال الدولة اسمهم في لغة القرآن **أولو الأمر**. وهو جمع لا مفرد له، فكلمة (ولي الأمر)، جمعها (أولياء الأمور). أما أولو الأمر، فانها مصطلح قرآني لا مفرد له. لان دولة الاسلام، لا يتولى أمرها فرد واحد.

مصدر هذا التشريع، ان الحاكم الواحد، مهما أوتي من حب العدل، لا يستطيع أن يكون عادلاً حقاً، لسببين كامنين، في طبيعة الفرد نفسه:

السبب الأول: ان مفهوم الفرد للعدل، مقيد سلفاً بمرحلة عمره. فالشاب الحديث السن. يخطط لتغيير الدنيا، لانه لم يتعرف بالدنيا بعد. والعجوز الطاعن في السن، يريدها ان تبقى كما هي، لأنه لا يعرف دنيا سواها. ورغم ان كليهما، يبدو منطقياً تجاه نفسه، فان كليهما على خطأ ظاهر، تجاه بقية افراد الأسرة الانسانية، التي تضم اعماراً مختلفة أخرى، منها الجنين، والرضيع، والصبي، والمراهق. وهم مواطنون شرعيون، يواجهون مشاكل خاصة بهم. ولا يستطيع أحد أن يمثل وجهة نظرهم جميعاً، أو ينوب دستورياً عن مواطن منهم. ان الادارة الاسلامية، لا تصبح اسلامية حقاً، حتى تمثل مصالح الاعمار المختلفة ـ وليس مصالح الطبقات المختلفة فقط ـ بحيث لا يستأثر الأقوياء ببنود الميزانية، ولا يتم إنشاء الجيش، على حساب تعليم الأطفال، ولا يفرض القانون وجهة نظر الفقهاء على المراهقين، ولا يحرم الطفل الرضيع من لبن أمه العاملة، ولا يخسر أحد حقه، لمجرد انه لم يتعلم الكلام.

السبب الثاني: في بطلان الحكم الفردي، ان مفهوم الفرد للعدل مقيد أيضاً بنوع جنسه، فالرجل لا يستطيع ان يحفظ مصالح المرأة، حتى إذا أوصاه الدين بحفظها. وقد أوصى القرآن مثلاً، بحق المرأة في الميراث، لكن الحاكم المسلم، لم يعترف أبداً بحقها في الميزانية. فلم تكتشف الادارة الاسلامية حق الأم الحامل، ولم تخصص مستشفيات للولادة، ولم تصرف غذاء للرضع، ولم تنشىء ملاعب للأطفال، ولم تعترف بحق التعليم المجاني، ولم تعالج قضايا المراهقين، ولم تتمكن من تصحيح خطأ واحد، من اخطائها المميتة، طوال ثلاثة عشر قرناً من معايشة هذه الأخطاء.

من جهة أخرى، لا يعني مصطلح أولي الأمر، رجال الدولة الذين يتولون أمر الناس، بل رجال الدولة الذين أولاهم الناس مهمة الادارة. وكلمة أولي الأمر، ليس مصدرها تولى بل مصدرها أوليَ في صيغة نائب الفاعل. لأن الفاعل الحقيقي المسؤول عن سير الادارة حقاً، هم الناس وحدهم، الذين يحصدون ما تزرعه الادارة على أي حال.

إن رجال الدولة في نظام الاسلام الاداري، موظفون مكلفون، يتم اختيارهم بقرار من الأغلبية في اقتراع حر، على غرار ما يحدث الآن في نظام الانتخابات الحزبية، بفارق تنظيمي واحد. لكنه حاسم جداً. فالناخب الحزبي ينتخب السلطتين التنفيذية

والتشريعية معاً، مما يترتب عليه، انتقال جهاز الدولة دورياً، بين حكم العمال، وبين حكم أصحاب رأس المال، في دائرة مفرغة، يتولى فيها كل طرف، الغاء مكاسب الطرف الآخر، بمجرد أن يصل إلى الحكم. لأن وضع السلطتين التنفيذية والتشريعية معاً بين أيدي الحزب الحاكم، يتيح له أن يغير شريعة الادارة نفسها. فإذا حكم العمال، يقومون بتأميم وسائل الانتاج، وزيادة الضرائب على رأس المال. وإذا حكم أصحاب رأس المال، يعيدون المرافق المؤممة إلى أصحابها، ويخفضون الضرائب على الاغنياء، بالغاء برامج الضمان الاجتماعي. ومشكلة هذا النظام الواضحة، انه معركة حقيقية، بين أعداء حقيقيين، مما يصعد المواجهة الحزبية في الغرب، إلى حرب معلنة، تدور يومياً، بأسلحة الاضراب والمظاهرات وأعمال العنف والتخريب، ومؤامرات اجهزة الأمن، وتقليعات المراهقين.

في نظام الجامع، لا ينتخب المواطن المسلم سوى السلطة التنفيذية وحدها. أما السلطة التشريعية، فلها دستور واحد لا يتغير طبقاً لأهواء العمال أو الرأسماليين، ولا يبيح تأميم المال الحلال، ولا يبيح تنمية المال بالربا، ولا يقسم الجماعة الإنسانية إلى طبقات، بل يحتويها في جهاز إداري قادر، على تمثيل جميع الطبقات، وصيانة حق كل فرد في الجماعة، من حق الطفل في الحليب، إلى حق العجوز في التقاعد.

هذا الدستور، لم يسنه الاسلام، اعتماداً على ورع أولي الأمر، بل اعتماداً على نظامه الإداري في الجامع. فالسلطة الجماعية في حد ذاتها، تضمن تطبيق هذا الشرع تلقائياً. لان حق الجنين، يحفظه وجود أمه في السلطة، وحق الطفل، يحفظه وجود معلمه في السلطة، وحق العجوز، يحفظه وجود العجوز نفسه في السلطة.

وإذا اختارت الإدارة أن تعبث بواحد من هذه الحقوق، فإن نظام الجامع لا يضمن إصلاح الخطأ بعد وقوعه، بل يضمن عدم وقوعه أصلاً، لأن الادارة لا تملك حق التشريع، ولا تستطيع أن تصدر قانوناً، من دون موافقة الناس.

إن الفرق الحاسم، بين نظام الانتخابات الحزبية الذي يقوم على وضع السلطتين التشريعية والتنفيذية معاً في يد الدولة، وبين نظام الجامع الذي يعهد للدولة بالسلطة التنفيذية وحدها، هو أن الإدارة الإسلامية، لا تنتقل دورياً بين العمال وأصحاب رأس المال، ولا تفتح جبهة للحرب بين الطبقات، ولا يلجأ فيها المواطنون إلى أعمال العنف، للاعلان عن قضاياهم، لأن كل قضية جماعية، قابلة للعرض سلمياًفي نظام الجامع، أمام القاضي الحقيقي المؤهل، لاصدار حكم عادل فيها.

وإذا كان المواطن الغربي، في نظامه الحزبي، ملزماً بوضع السلطتين التنفيذية والتشريعية معاً في يد الدولة، لكي يتظاهر بعد ذلك غاضباً ضد قرارات الدولة في الشوارع، فإن المواطن المسلم في نظام الجامع، يحتفظ بالسلطة التشريعية لحكم الجماعة، وينتخب جهازاً إدارياً له سلطة تنفيذية فقط، موفراً على نفسه الدخول في

دائرة مفرغة، إلى ما لا نهاية، وهو نظام لا يبدو أكثر حكمة من نظام الأحزاب فحسب، بل يبدو أيضاً أكثر فعالية.

ـ ٣ ـ

المسلم المحترف مصطلح يشير في هذا الحديث إلى داعية يدعو إلى الاسلام، لكنه لا يدعو إلى **الإدارة الجماعية**، إنه مواطن عقائدي، لا ينادي بجمع الناس تحت إدارة واحدة، بل تحت شعائر دينية واحدة، مما يورطه تلقائياً في ثلاث صفات مشتركة مع دعاة العنصرية الدينية في كل العصور:

الصفة الأولى: إنه مواطن يعتبر شعائر الإسلام نفسها ـ وليس شرعه الجماعي ـ هي ضمانة الناس إلى الجنة. وهي فكرة بعيدة جداً عن تعاليم الإسلام.

الصفة الثانية: انه مواطن لا يشغل باله ما يحدث للناس في حياتهم، بل ما يحدث لهم بعد الموت. وهي فكرة تتيح له مخرجاً سحرياً من واقعه المؤلم، لكنها بعيدة بدورها عن تعاليم الإسلام.

الصفة الثالثة: إنه مواطن لا واقع له. ينادي بتحريم الربا، في واقع رأسمالي قائم على الربا، وينادي بالحجاب، في عصر العري، وتحريم الخمر، في عصر مصانع الخمور. ومنع القمار، في عصر نوادي القمار. ولا يهمه بعد ذلك، ان كلامه مجرد صوت ضائع في البرية، لانه كلام من دون ادارة فعالة في واقع الناس. هذا النموذج المريب لا يجاهد لإنهاء الرذائل من واقع الجماعة، بل يكسب رزقه من تقريع الجماعة على ارتكاب الرذائل، وهي حرفة شرعية معترف بها منذ عصر انبياء اليهود. لكنها ليست دعوة إلى تطبيق الاسلام.

أين ذهب يوم الجمعة؟

الدين اسمه دين ـ وليس سياسة ـ لأنه ملتزم بقضية صعبة، ومعقدة، وغير سياسية، وغير خالية من الأخطار، وهي قضية الدفاع عن (حقوق المستضعفين).

من دون هذا الالتزام، لا يتغير شيء في قانون الغابة القائل بأن البقاء للأقوى، ولا يعرف أحد، ماذا يفعل بالدين، سوى أن يسخره لخدمة ملوك الغابة نفسها.

لهذا السبب، التزم الاسلام بالقتال دفاعاً عن **المستضعفين في الأرض**، ودعا هذا النوع من القتال **جهاداً مقدساً في سبيل الله**. فقد جاء في الآية ٧٥ من سورة النساء: ﴿**وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان**﴾. وفي الآية ٥ من سورة القصص: ﴿**ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض، ونجعلهم أئمة، ونجعلهم الوارثين**﴾.

فالعلامة الفارقة بين الدين وبين السياسة، أن الدين لا يخاطب المؤسسات، بل يخاطب الناس أنفسهم، مما يعني في لغة التطبيق، أن يصبح الناس مسؤولين شرعاً عن سير الادارة، فتعود السلطات إلى مكانها الصحيح بين أيدي الناس، وتعاد صياغة القوانين بلسان الجماعة، ويظهر في بنودها للعمال حق، وللنساء حق، وللأطفال حق، وللمراهقين حق، وللعجائز حق. وتصبح الحياة الدنيا ـ بقليل

من الأشجار ـ جنة على الأرض. من دون الشرع الجماعي، لا تفرق الأشجار وحدها، بين الغابة وبين الجنة.

إن الدفاع عن **المستضعفين في** لغة الإسلام، ليس دفاعاً عن العمال والفلاحين، بل عن الأسرة الإنسانية نفسها، التي لا تتكون من أصحاب رأس المال والعمال فقط، بل تتكون من أطفال ومراهقين ونساء وعجائز، يعيشون على كوكب صغير، يجب حمايته من التلوث. في صحبة حيوانات، يجب حمايتها من الانقراض. إنه ليس هجوماً مسلحاً بالسيوف، بل هو نظام إداري قائم على تحدي منطق القوة، بالقلب واللسان واليد ـ لتحرير جنة الناس من قانون الغابة.

تطبيقاً لهذا المبدأ، لم يوجه الاسلام دعوة الجهاد إلى العمال وحدهم ـ كما فعل «البيان الشيوعي» - بل إلى الأسرة الانسانية بكاملها. فكل عضو في هذه الأسرة ملزم بالدفاع عن شرع الجماعة، بقدر ما تطول عصاه، مما يعني أولاً عدم الحاجة إلى الجيش المأجور، ويعني ـ ثانياً ـ عدم شرعية النيابة عن الأمة في اصدار القوانين.

في عصر معاوية، وقعت الكارثة على الجانبين. فظهر جيش أموي مأجور، ونصب الخليفة نفسه، ممثلاً شرعياً، ينوب وحده عن جميع المسلمين. وفي ظروف هذا الانحراف الهائل، خسر الاسلام قدرته على الالتزام ـ إدارياً ـ **بحقوق المستضعفين**. وخسر بذلك علامته الفارقة التي تميز بين السياسة والدين، وغاب فجأة من واقع الناس وراء مذاهب فقهية، تعيش بمثابة نظريات بينهم.

لقد أصبح الاسلام على يدي معاوية، فقهاً اسلامياً من دون جهاز إداري، وانقسم على الفور إلى ثلاثة مذاهب سياسية، متنكرة تحت عمامة الفقه:

الأول: مذهب **الخوارج** الذي بدأ برفض التحكيم، بين علي

ومعاوية، بحجة أنه مساومة على حكم الجماعة. واستن بذلك أول سابقة فقهية، تجيز الخروج على الجماعة نفسها.

الثاني: مذهب **الشيعة**، الذي بدأ بانكارسلطة معاوية، بحجة انه ليس الامام الشرعي، ثم ما لبث أن تحول إلى مذهب فقهي، ينتظر بين الفقهاء، عودة الامام الشرعي الغائب.

والثالث: مذهب **السنة** الذي لم يظهر أصلاً، إلا لفرز بقية المسلمين الواقعين تحت سلطة بني أمية، في مذهب فقهي ثالث، يرد على الخوارج والشيعة، بحجة أن الخروج على الجماعة ـ حتى من دون إدارة جماعية ـ خروج على أصل الشرع. وقد عاد هذا المذهب، فانقسم على نفسه، إلى أربعة مذاهب سنية أخرى، تختلف حول مسائل أكاديمية عابرة، لكنها تتفق جميعاً على الاعتراف بشرعية الحكم الوراثي، من دون حاجة إلى انتظار امام شرعي غائب.

تحت هذه الظروف، ازدهرت علوم الفقه، وأصبح اسمها «علوم» وتبارى الفقهاء في شرح خفايا الشرع، فاكتشفوا أبعاده الانسانية والتزامه بالدفاع عن حقوق المستضعفين،، وسجلوا هذه الحقوق على الورق، في دراسات قانونية مفصلة. ولكن ذلك بقي فقها على الورق.

أما في أرض الواقع، فقد كانت الإدارة الاسلامية، تدين علنا بشرع آخر. وكانت تنقل نظمها حرفياً عن نظم بيزنطية ـ وتبيح الخصاء، وتجارة الرقيق، وتشغيل الأطفال، وتعامل المرأة بمثابة جارية، وتتجاهل وجود العجوز. وفي الفترة الواقعة بين إنهاء نظام الإدارة الجماعية على يدي معاوية وبين اعلان حقوق الإنسان في القرن العشرين، ثمة ١٤٠٠ سنة، قضاها الفقهاء في الكلام عن حقوق الانسان، من دون أن تسمع الادارة الاسلامية مرة واحدة عن هذه الحقوق.

لم تكتشف الادارة الاسلامية حق الطفل، ولم يعرف الاسلام مجانية التعليم العام، إلا منذ خمسين سنة فقط، عندما نجح

الدكتور طه حسين في اقرار هذا القانون في مصر لأول مرة، منذ عصر الفراعنة.

لهذا السبب، انقلب عالم المسلمين منذ عصر معاوية، رأساً على عقب، ولا يزال مقلوباً حتى الآن، من دون أن يحس المسلمون بالدوار:

فقد غاب الجامع، وغاب معه عصر الخلفاء الشرعيين، وخرجت الادارة من أيدي الجماعة، وخسرت الاغلبية حق اتخاذ القرار، وتعطل مبدأ المسؤولية الشخصية، واستولت الدولة، على بيت مال المسلمين، وفقد المجاهد سلاحه، وفقد المواطن حقه في الضمان الاجتماعي. لكن هذا الانقلاب الجذري الشامل، لم يظهر بمثابة انقلاب على عقيدة الاسلام، بل بمثابة تفسير «علمي» لهذه العقيدة، بموجب أقوال فقيه عالم في شؤون الفقه، وهي خدعة كانت مميتة جداً، لانها تمت باللغة الاسلامية نفسها التي استعملها الاسلام. فمثلاً:

خسر **الجامع** وظيفته الادارية، لكنه لم يغلق أبوابه، بل تحول إلى خلوة للصلاة والوعظ. وهي مهمة من شأنها ان تجعله بيتاً مقدساً من بيوت الله، من دون حاجة إلى مؤتمر إداري، يجمع طوائف الناس. ومثلاً:

لم يعد **يوم الجمعة**، موعد اللقاء بين جميع الاديان، لكنه لم يصبح يوماً عادياً، بل تحول إلى **عطلة للصلاة**، يلتقي فيها المسلمون، لسماع موعظة في الفقه، يلقيها فقيه موظف في الدولة، ويختمها بالدعاء للخليفة، بمثابة بيعة جماعية له. وفي أغلب عصور الدولة الاسلامية، كان الفقهاء يبايعون ثلاثة خلفاء في وقت واحد، خليفة في **قرطبة** وخليفة في **القاهرة**، وخليفة في **بغداد**. ومثلاً:

لم تسقط فريضة **الجهاد** من أصل الشرع، لكنها لم تعد تعني الدفاع عن المستضعفين من الرجال والنساء والولدان، بل نالت تفسيراً فقهياً طارئاً، فأصبح الجهاد هو **نشر الاسلام**، من دون

نظامه الجماعي، مما حمل الاسلام إلى شعوب كثيرة، من دون ان يتغير حال الشعوب نفسها(٤). ومثلاً:

لم يسقط مبدأ **المسؤولية الشخصية** من نص الشرع، لكنه أصبح **مسؤولية عن أداء الشعائر**، وليس عن الادارة، مما دعا إلى تعميق الدراسات الفقهية، لكي تغطي أدق التفاصيل، من دون أن يلاحظ أحد الخرق العلني لمبادىء الاسلام في أنظمة الحكم، من صلب المعارضين السياسيين، إلى الاستيلاء على بيت المال(٥). ومثلاً:

إنهار الشرع الجماعي، وأصبحت شؤون الدولة الاسلامية في يد رجل واحد. وهو انحراف صريح عن كل مبدأ أساسي في الاسلام، لكن مذاهب الفقه، رأت أن تلصقها بالاسلام إلى الأبد بموجب نظرية مؤداها أن أول شرط في الدولة الاسلامية، ان يكون الخليفة من قريش(٦). ومثلاً:

انقلب تفسير المفهومات، فلم يعد **الكافر**، هو فرعون الذي طغى في البلاد، بل أصبح هو **المواطن** الذي يخرج على طاعته. وقد اتفقت مذاهب الفقه. على اهدار دم الخارج على السلطان، بحجة انه خارج على الجماعة، من دون أن يهدر أحد دم السلطان نفسه الذي استباح حق الجماعة بأسرها.

لقد نجح الفقه، في تحويل الاسلام. من عقيدة لها ادارة، إلى عقيدة مسخرة لخدمة ادارة أخرى. ونجح بذلك في تغييب وظيفة **الجامع** وراء وظيفة **المسجد**، وإنهاء نظام الدولة الجماعية، وتفريق الجماعة بين **المذاهب**، وتطويع **الاغلبية** لارادة **الأقلية**. وأكثر من كل شيء آخر، نجح الفقه في تفسير الدين، تفسيراً غيبياً محضاً، لا يستعمل لغة الناس، ولا يتكلم عن عالمهم، الذي يعرفونه في ضوء النهار. إن **يوم الجمعة** مثلاً يتحول في **علم الفقه** إلى يوم خاص، لأسباب جديدة حقاً(٧).

قال الترمذي:

عن النبي صلى الله عليه وسلم، انه قال «خير يوم طلعت فيه

الشمس، يوم الجمعة. فيه خلق الله آدم وحواء، وفيه ادخلا الجنة، وفيه اخرجا منها، ولا تقوم الساعة إلا يوم الجمعة».

وفي مكان آخر:

«إن يوم الجمعة، فيه ساعة الاجابة، وهي الساعة التي لا يسأل فيها الله شيئاً، إلا أعطاه. وقد اختلف الناس في موعد هذه الساعة من يوم الجمعة على أحد عشر قولاً: فأبو هريرة يقول: إن ساعة الاجابة هي من طلوع الشمس وبعد صلاة العصر، إلى غروب الشمس».

والحسن البصري يقول: انها عند الزوال أو خلال خطبة الجمعة. والسيدة عائشة تقول: انها في وقت الأذان بصلاة الجمعة، وأبو بردة، يقول: انها هي الساعة التي اختارها الله لصلاة ظهر الجمعة. وأبو السوار العدوي يقول: إنها ما بين زوال الشمس إلى أن تدخل الصلاة. وأبو ذر الغفاري، يقول: انها ما بين أن ترتفع الشمس شبراً إلى ذراع. وعبدالله بن سلام، يقول: إنها ما بين العصر إلى غروب الشمس. وأحمد بن حنبل يقول: إنها آخر ساعة بعد العصر. والنووي يقول: إنها من خروج الإمام إلى فراغ الصلاة.

وفي مكان آخر:

«قال كعب: أنا أحدثكم عن يوم الجمعة، انه إذا كان يوم الجمعة، فزعت له السموات والأرض والبر والبحر والجبال والشجر والخلائق كلها إلا ابن آدم والشياطين، وحفت الملائكة بأبواب المساجد، فيكتبون من جاء الأول فالأول».

وعن الضحاك، انه قال: «من زار قبراً يوم السبت قبل طلوع الشمس، علم الميت بزيارته، فقيل له، كيف ذلك؟ قال لمكان يوم الجمعة».

وفي مكان آخر:

«ومن فضل يوم الجمعة، ان من قرأ سورة الكهف، يوم الجمعة،

سطع له نور من تحت قدميه، ويضيء له يوم القيامة، وغفر له ما بين الجمعتين».

لقد اختار الفقه أن يتكلم لغة **السحرة**، وفتح على نفسه بابا، سوف يصعب عليه أن يغلقه. فمنذ عصر معاوية، كان الفقهاء قد ورطوا أنفسهم في **مساومة** مستحيلة مع اجهزة الحكم، وكانت الحاجة إلى فتواهم، تتصاعد بقدر ما تصعب عليهم الفتوى. مما دعا في نهاية المطاف، إلى خروج الفقهاء طائعين من الحفلة، واغلاق **باب الاجتهاد** بعد منتصف القرن العاشر، في موقف تضامني طارىء، تم سراً، من دون اتفاق معلن. لكن هذا العلاج المتأخر، جاء، للأسف، بعد وفاة المريض، بأربعة قرون.

فالفقه علم، موقعه من الشريعة، مثل موقع النحو من اللغة، يستطيع ان يصحح الكلام، لكنه لا يستطيع أن يتكلم نيابة عن الناس أنفسهم، أو يختار لهم نائباً يتكلم بدلاً منهم. ومنذ أن ارتكب الفقهاء هذه الغلطة، وسمحوا لأنفسهم ان يبرروا اقصاء الجماعة عن الادارة، بموجب نظرية فقهية عن الخلافة في قريش، كان الفقه الاسلامي، يتكلم نيابة عن المسلمين، وكان المسلمون انفسهم، قد خسروا كل قدرة على النطق.

لهذا السبب، لم تلتزم الادارة الاسلامية، بتطبيق مبادىء الاسلام، ولم تنجح في احتواء الطوائف، أو إنهاء عصر الاسترقاق، أو منع تشغيل الأطفال، أو اكتشاف الضمان الاجتماعي، وحق العمل والتعليم. لقد كان على المسلمين أن ينتظروا ساكتين، من عصر معاوية، إلى عصر المماليك، لكي يسمعوا عن هذه الحقوق. وعندما سمعوا عنها أخيراً، كان المماليك يركضون هاربين أمام نابليون، وكان المسلمون أنفسهم يلجأون إلى الفقهاء العزل في المساجد طلباً للنجاة من سيوف الفرنسيين. انها كارثة تحل بالناس تلقائياً، عندما يفقدون القدرة على النطق، ويكتفون في ما بينهم بلغة خرساء.

— ١ —

حتى بداية العصر الصناعي الحالي، كان الفقهاء قادرين على حل مشكلة المراهق، بدعوته إلى الزواج المبكر. وكانت ظروف المجتمع الزراعي، تجعل مثل هذا الزواج حلاً مناسباً من جميع الوجوه.

فخلال الخمسة عشر عاماً الأولى، التي يكتمل فيها نمو الصبي، يكون هذا الصبي قد تعلم كل المهارات المطلوبة، لاداء العمل اليومي في المزرعة، وأصبح مزارعاً مؤهلاً، يكسب رزقه بعرق جبينه، ويستطيع أن يعول امرأة وأطفالها، مما يجعل زواجه المبكر، مشروعاً مفيداً، يحل كل مشاكله النفسية والاجتماعية، ويحرره من مرحلة المراهقة نفسها، ويضمن له ان يلتزم جانب العفة، ويغض طرفه عن بقية النساء، كما يريده الفقهاء ان يفعل.

بحلول العصر الصناعي خرج المراهق فجأة من هذه الجنة، لم تتأخر مرحلة المراهقة عن موعدها، بل تأخر موعد التأهيل، وصار على الصبي، الذي يكتمل نموه في سن الخامسة عشرة، أن يواصل تعليمه إلى ما بعد سن العشرين، ثم يقضي بضع سنوات أخرى في التدريب على مهنته الجديدة، قبل ان يصبح مواطناً قادراً على كسب ما يكفي لاعالة زوجته وعياله. وفي ظروف هذا التغيير الخارج على سنن الطبيعة نفسها، كان على المراهق، ان يواجه في مجتمعه المسلم ثلاث مشاكل معقدة، لا يعرف لها الفقهاء حلاً، لانها غير قابلة أصلاً للحل.

الأولى: إن مرحلة المراهقة، ترتبط تلقائياً باكتشاف المراهق لجسده، باعتباره مصدراً لمتعة محيرة جديدة، وهو اكتشاف صاعق، لا يحتوي ابعاده سوى الزواج المبكر، لأنه سلاح في يد الطبيعة لتحقيق هذا الغرض بالذات.

من دون الزواج المبكر، يصبح جسد المراهق مشكلة مؤلمة، خارجة على سنن الطبيعة نفسها. فليس ثمة مخلوق حي ـ بما في ذلك الحشرات والدواب ـ معداً لكي يغالب طبيعته، من دون أن يواجه أمراضاً معقدة لا علاج لها.

المشكلة الثانية: التي تواجه المراهق في مجتمعه المسلم، انه يعيش في واقع، بفضائل موروثة من واقع سواه، فالفقهاء لا يزالون يريدونه أن يغض طرفه عن النساء،

ويطالب بحجاب المرأة، وينادي بالتزام العفة، مثل كل رجل متزوج، رغم انه ليس متزوجا حقاً، ولا يستطيع ان يغض طرفه عن النساء، أو يغالب غرائزه الجنسية إلا بقدر ما يستطيع الفقيه نفسه ان يغالب سلطان النوم.

المشكلة الثالثة: التي تواجه المراهق في مجتمعه المسلم، انه إنسان محكوم عليه سلفاً بمعاداة الجسد الانساني. فهذا الجسد هو موضع «العورات» في ثقافتنا العربية، من وجه المرأة إلى أخمص قدميها، ومن وسط الرجل إلى ما فوق الركبة ببضعة سنتيمترات، في محاولة قاسية من جانب الفقهاء، لادانة أعضاء جسم الإنسان، بدل ادانة مجتمعه الشاذ.

والواقع ان معاداة الجسد الإنساني، ليست فكرة إسلامية، بل فكرة يهودية، مصدرها التفسير الوثني للتوراة، التي روت في قصة الخلق، أن آدم وحواء، اكتشفا انهما عريانان، عندما أكلا من الشجرة المحرمة، وطفقا يغطيان عورتيهما بأوراق الشجر. وهي قصة، لا يجوز تفسيرها حرفياً، إلا في منهج وثني مثل منهج اليهود في تفسير نصوص الدين، أما بلغة الدين نفسه، فان القصة لا تتحدث عن عري الجسد، بل عن عري الروح، بسبب ارتكاب الخطيئة، وهو عري من نوع آخر، يسمى «عورة»، لانه نقص طارىء على الانسان، وليس قطعة من جسده الحي.

إن الزعم بأن «عورة» آدم وحواء، هي جسدهما، فكرة لا يصدقها أحد سوى عجائز الأحبار اليهود. وفيما عدا هذا الاستثناء، فان الجسد البشري، بريء من كل العورات، وبريء من الدنس، وجميل، ومؤنس، ويستحق أن ينال نصيبه من الهواء والشمس، لكي يزداد عافية، ويقاوم أمراض السمنة والترهل. وإذا شاعت ثقافة ما، ان تورط نفسها في معاداته، بموجب أقوال بضعة عجائز من أحبار اليهود، فإن ذلك يكون خياراً مميتاً حقاً، لأنه يجعل كل طفل يولد في هذه الثقافة، يولد طفلاً في جسم يهودي عجوز.

وفي مجتمعنا العربي الحالي، أكثر من أربعين مليون مواطن في سن المراهقة ـ وثمة ملايين أخرى قادمة في الطريق ـ يعيشون جميعاً في العصر الصناعي، بنظم عصر الزراعة، ويقضون زمناً يتراوح بين ٧ و١٥ سنة، محشورين في الظلمة، بعيداً عن أعين المجتمع، ريثما يتم تأهيلهم في المدارس والجامعات. وطوال فترة الدراسة، لا أحد يعرف ما تفعله هذه الملايين، ولا أحد يعرف ماذا يحدث لها.

ـ ٢ ـ

في العصر الحديث، اختارت الدولة الاسلامية ان تسخر وسائل الاعلام، في إظهار هويتها الدينية، ببث آيات القرآن من محطات الإذاعة والتلفاز، وتركيب مكبرات

الصوت على المآذن. وهي فكرة تريد ان تبدو مفيدة في نشر مبادىء الاسلام، لكنها في واقع الأمر ليست مفيدة حقاً.

فوسائل الاعلام الحديثة، موجهة للبحث عن زبائن، وليس عن اتباع، انها اجهزة تخاطب الناس لكي تبيع لهم بضاعة معروضة للبيع، من علب التبغ إلى السيارات، وأصناف الجبنة. وخطتها في جذب الناس، هي خطة البائع الذي يسليهم، ويدهشهم، ويغريهم، ببرامج تزداد فعالية، بقدر ما تزداد إثارة، مما يعني في لغة الاعلام، اجتناب برامج الخطابة والوعظ بالذات، وعدم التعرض لقضايا الدين.

لهذا السبب لا تفتتح الاذاعة الرأسمالية برامجها بتلاوة آيات من الإنجيل، ولا تنقل قداس يوم الأحد، ولا تبث مواعظ البابا نفسه، إلا إذا أثار البابا، قضية تهم الجمهور، مثل تحريم حبوب منع الحمل. وفي ما عدا ذلك، فإن البرنامج الديني، في وسائل الاعلام الرأسمالية، مجرد وسيلة للوصول إلى قطاع معين من الجمهور، تتخلله اعلانات لا علاقة لها بالدين، من بيع الثلاجات، إلى بيع نسخ ملونة من الكتاب المقدس.

إن البرنامج الديني في اجهزة الاعلام الرأسمالية، ليس غاية في حد ذاته. ولا يهدف إلى نشر الدين، بل يستغل انتشاره، للوصول إلى قطاعات عريضة من الزبائن. طبقاً لمبدأ إعلاني يقول، إن ثمن الاعلان يزداد طردياً بزيادة عدد الجمهور. فالبرنامج الذي يخاطب خمسة ملايين متفرج تزيد أسعار اعلاناته، بمقدار خمسة أضعاف، عن أسعار الاعلانات، في برنامج لا يخاطب أكثر من مليون، وبموجب هذا المبدأ، تعمل أجهزة الاعلام الرأسمالي، على بث جميع أنواع البرامج الموجهة إلى جمهور عريض، من البرامج الدينية، إلى برامج الرياضة، وأفلام الرعب والجنس. وإذا شاء أحد ما، أن يتجاهل علاقة البرامج بالاعلانات، ويورط نفسه في برامج موجهة لوعظ الجمهور، بمحاضرات يلقيها رجال الدين، كما يحدث مثلاً في وطننا العربي، فان ذلك أمر من شأنه ان يدل على جهل فاضح بطبيعة اجهزة الاعلام الرأسمالية نفسها.

فالفرق الحاسم، بين الواعظ في المسجد، وبين الواعظ في التلفاز، أن الأول يأتي إليه الناس طائعين، والثاني يذهب إليهم، من دون اذن منهم، في جهاز، غير مخصص للوعاظ، يمكن اطفاؤه، ويمكن تغيير قنواته، بحثاً عن برنامج آخر، وهو ما يحدث فعلاً، بمجرد أن يبدأ برنامج الوعظ، في شهادة واضحة، على أن التلفاز، لا يمكن تطويعه لاداء وظيفة أخرى، غير وظيفته التي خلق من أجلها في وطنه الرأسمالي، وان خطب الوعظ الديني والسياسي، التي تبثها محطات التلفاز في وطننا العربي، بتكاليف تصل إلى ملايين الدولارات سنوياً، قد لا يشاهدها في الواقع، سوى نسبة ضئيلة جداً من الجمهور. ولواختار الواعظ ان يستعمل جهاز الهاتف، لمخاطبة كل

مشاهد على حدة، فان نفقات المكالمات، قد تقل عن نفقات بث برنامج مدته نصف ساعة على قناة تلفازية واحدة.

فمشكلة وسائل الاعلام الرأسمالي، انها باهظة التكاليف إلى حد لا يصدق، وفي أحيان كثيرة، تبلغ تكاليف بث الدقيقة الواحدة، على قناة تلفازية واحدة، أكثر من مائة ألف دولار. وهي تكاليف تستطيع اجهزة الاعلام الرأسمالي أن تتحملها، مقابل ما تقبضه من دخل الاعلانات، التي تبلغ بدورها احياناً، نصف مليون دولار لكل دقيقة. أما دون دخل الاعلانات، فان قناة تلفازية واحدة، تبث بمعدل ست ساعات في اليوم، تحتاج إلى ميزانية، تعادل ميزانية جامعة تضم ماية ألف طالب.

إن استخدام أجهزة الاعلام الرأسمالية، في بث خطب السياسيين ورجال الدين، خطأ باهظ التكاليف حرفياً، وأسوأ من ذلك، إنه خطأ لا مبرر له، سوى الجهل بطبيعة هذه الأجهزة، التي جاءت لاداء هدف تجاري محدد، بأسلوب يتعمد أن يتجنب الخطابة والوعظ بالذات.

فالجريدة لا ترغم المواطن على القراءة، والإذاعة لا ترغمه على الاستماع، واستخدام هذه الأجهزة الرأسمالية، لاغراض الوعظ والإرشاد، فكرة سهلة جداً، لكنها غير واقعية، وليس بوسعها ان تخاطب سوى جزء ضئيل من جمهور هذه الأجهزة. أما بقية الجمهور، فإنه يقذف بالجريدة جانباً، ويحول إذاعته إلى محطة أخرى. وهي خيارات متاحة أمامه، بموجب طبيعة هذه الأجهزة نفسها.

من جهة أخرى، ترتبط اجهزة الاعلام الحديثة، بخلق طبقة من الاعلاميين المحترفين، الذين يعتمدون على هذه الحرفة في كسب خبزهم اليومي نفسه، وإذا اختارت الادارة الاسلامية، ان تضم الدين إلى مادة الاعلام، فلا مفر من ظهور «فقهاء محترفين» يبيعون برامج وأحاديث دينية، قد لا تكون رخيصة الثمن، أو دينية أصلاً منها برامج تلفازية ملونة، «تبيع» حلقات تاريخية «مزورة» عن تاريخ الاسلام بثمن قدره آلاف الدولارات للحلقة الواحدة. ومنها صحف، تتحدث لغة العصور الصليبية متأخرة عن عصر الصحافة، بزمن قدره ألف سنة على الأقل، مثل جريدة «المسلمون» التي يحسن ان نطلع على نوع مادتها «الصحفية» لكي نتعرف بأبعاد المشكلة الكامنة، في تسخير وسائل الاعلام الرأسمالية، لخدمة هدف آخر، غير هدف كسب العيش.

جاء في العدد التاسع والخمسين لسنة ١٩٨٦ (فتوى):

[سؤال: هل يجوز للمسلم اقتناء الانجيل والتوراة؟

إجابة: لا يجوز اقتناء شيء من الكتب السابقة على القرآن من إنجيل أو توراة أو غيرهما لسببين:

١ ـ ان ما كان نافعاً فيها، فقد بينه الله تعالى في القرآن.

٢ ـ إن في القرآن، ما يغني عن كل هذه الكتب، لقوله تعالى: ﴿نزل عليك الكتاب بالحق، مصدقاً لما بين يديه﴾.

فكل ما في الكتب السابقة من خير، موجود في القرآن، أما قول السائل، أنه يريد أن يعرف كلام الله لعبده ورسوله عيسى، فان النافع منه موجود في القرآن، فلا حاجة للبحث عنه في غيره.

وأيضاً، فالانجيل الموجود الآن محرف، والدليل على ذلك، أن هناك أربعة أناجيل، يخالف بعضها بعضاً، وليست انجيلاً واحداً، اذن فلا يعتد بها.

أما طالب العلم الذي لديه علم، يمكنه من معرفة الحق من الباطل، فلا مانع من دراسته لها، لرد ما فيها من الباطل، واجابة الحجة على معتنقيها].

وهذا مفتي يتحدث من عصر ريتشارد قلب الأسد، ويريد أن ينهى الناس عن القراءة، بموجب نص من القرآن نفسه، الذي بدأ نزوله بكلمة «اقرأ».

أكثر من ذلك، فهو رجل يفتي بغير علم، ويبدي جهلاً واضحاً بتاريخ الاناجيل. فالواقع أن أحداً لم يقل إن الأناجيل كتب سماوية أصلاً، ولو اطلع المفتي ـ مجرد اطلاع ـ على هذه النصوص، لرأى أنها تحمل أسماء مؤلفيها، وان وصفها بأنها «محرفة» خطأ ينبىء عن جهل لا عزاء فيه.

والواقع ان أحد هذه الأناجيل ـ وهو إنجيل لوقا، يروي قصة المسيح، كما رواها القرآن حرفياً، في شهادة واضحة، على أن مثل هذه الفتاوى، «التي تهدف إلى نشر الاسلام»، لا يحقق نشرها في أجهزة الاعلام الرأسمالية، سوى أن يخلق حرفة، لرجل لا حرفة له، يقول على الله ما لا يعلم، ويقبض ثمن اخطائه قروشاً.

إن الصحافة والاذاعة والتلفاز، لا تستطيع ان تنشر مبادىء الاسلام من دون شرعه الجماعي، لانها مجرد مكبرات للصوت. وما دامت الادارة غير جماعية، فان ترديد آيات القرآن، وأحاديث الوعاظ، في هذه الأجهزة، عمل باهظ التكاليف جداً، ثم انه غير واقعي، وغير ملائم لمادة هذه الأجهزة، ولا هدف من ورائه، سوى اسدال ستار من لغة الدين على ما تفعله أجهزة الادارة.

أما استخدام مكبرات الصوت للاذان، فهو عمل يتجاهل الهدف من وراء اختيار صوت الانسان بالذات، فقد اختار الرسول عليه السلام «درجة» الصوت الانساني، لأنها هي الدرجة التي «يسمعها» الناس فعلاً، من دون أن تصم اذانهم، وتزعج أطفالهم، وتقلق مرضاهم. ولعل المؤذنين الذين يحبون استخدام مكبرات الصوت، يدهشهم ان يعرفوا، ان الذبذبات الصوتية الصادرة من مثل هذه المكبرات، تتصاعد حول المئذنة في دائرة محيطها خمسين متراً، إلى ١٠٠ ديسيبل. وإن رفع الأذان خمس مرات كل يوم، عن طريق هذه المكبرات يعرض جميع جيران المسجد، طوال نصف ساعة يومياً، لمقدار من الضغط، يعادل الجلوس على مقربة من محرك نفاث.

وهو أمر من شأنه أن تكون له عواقب صحية وخيمة، اراد الرسول عليه السلام، أن يتجنبها متعمداً، لكن المؤذنين اعتقدوا انهم أكثر معرفة، بما أراد الرسول.

إن «درجة» الصوت الانساني، هي التي تجعله صوتاً مؤنساً يليق باشاعة الأذان. أما رفع هذه الدرجة، بمقدار ما تستطيع المكبرات، فهو أمر يتجاهل أن الآذان البشرية نفسها، لا تستمع صوتاً تزيد ذبذباته على ٢٥ ديسيبل، من دون ان يقفز قلب الأسد في صدره رعباً، وتزيد دقاته بمقدار ثلاثة أضعاف على الأقل. وهي حيثيات الدعوة التي رفعها جيران المسجد في مدينة لندن، لمنع الآذان من مكبرات الصوت، وحكمت المحكمة لصالحهم في يوم ١٩٨٦/٤/١٦، وتم إلغاء المكبرات فعلاً، باعتبارها «خطرا على الصحة العامة».

— ٣ —

قيل ان أبا ذر الغفاري، ذهب إلى معاوية عندما تولى الخلافة، لكي يحاسبه على تبذير أموال المسلمين، لكن معاوية، اعترض بقوله، إن المال مال الله، فخرج أبو ذر، وهو يقول (كأنه بذلك يريد ان يحتجنه دون المسلمين.. اني لا أقول أنه ليس لله، ولكن سأقول: مال المسلمين).

— ٤ —

نظرية الخلافة في قريش، صاغها الماوردي في القرن العاشر، أي في دولة العباسيين التي خلفت الأمويين في الحكم منذ سنة ٧٥٠، لكن الماوردي لم يخلق نظريته من العدم، بل باستقراء تاريخ الخلافة الاسلامية التي كانت حتى القرن العاشر، خلافة مقصورة على القرشيين وحدهم.

في العصر الحديث، بعثت نظرية الخلافة القرشية من جديد. وفي هذه المرة، تم بعثها على يد البريطانيين الذين كانوا قد وضعوا نهاية لعصر الملوك في وطنهم قبل ثلثمائة سنة على الأقل.

تحت رعاية البريطانيين، استلم مقاليد السلطة في الوطن العربي، ملوك من قريش، أحدهم فؤاد الأول، الذي اجهد البريطانيون أنفسهم لتنصيبه «خليفة على المسلمين».

— ٥ —

«لغة السحرة» مصطلح يشير إلى لغة مفرداتها مستمدة من لغة الناس، لكن معانيها ليست مستمدة من واقعهم. فالجماعة تصلي على الميت، لكنها لا تحمي الحي. والجماعة تلتقي للصلاة في المسجد، لكنها لا تتحدث خلال هذا اللقاء عن

مشاكلها الحياتية. والجماعة تصوم لتجربة الجوع في رمضان، لكنها لا تضمن القوت للجائعين. والجماعة توحد الله، لكن ادارتها في يد رجل وحيد. والجماعة تتلو كتاب الله، لكنها لا تتحدث عن شرعه الجماعي.

كل شيء حسن في اللغة، وكل شيء ليس حسناً في الواقع، فهذا هو الهدف الاساسي للساحر، الذي يحتاج بداهة إلى واقع غريب عن عالم الناس، من دون أن يكون غريباً عن لغتهم.

الكلمة الساكتة

إذا وقف رجلان فوق تلة، واشار أحدهما إلى القمر باصبعه، وأشار إليه الآخر بعكازه. فان ذلك لا يعني أن القمر اصبع أو عكاز، بل يعني أن الناس يشيرون أحياناً إلى شيء واحد، بأدوات مختلفة. هذه الحقيقة المألوفة، تظل مألوفة - وغير مزعجة - حتى نتذكر ما يحدث في اللغة.

فاللغة أيضاً أداة اشارة. إن كل كلمة فيها، مجرد اصبع أو عكاز، يشير إلى شيء آخر، وليس إلى الكلمة في حد ذاتها، وإذا شاءت ظروف ثقافة ما، ان تغيب هذه الحقيقة عن أعين الناس، وتخلط في قاموسها بين الكلمة وبين معناها، فان ذلك خطأ عقابه دائماً، ان يكسب القاموس كلمة، ويخسر الناس ضوء القمر. فمثلاً:

كلمة **السلام** أداة إشارة إلى واقع ملموس في أرض الواقع. انها ليست ستة حروف، بل عمال وأطفال ونساء ومراهقون وعجائز، ينعمون بالسلام في مجتمع محرر من الفقر والخوف والمرض. وإذا اختار الناس، ان يستبدلوا الحروف بمعناها، ويكتفوا بترديد كلمة **السلام عليكم** للتحية في ما بينهم، فان ذلك عقابه طبعاً، أن تزداد التحيات كلمة، ويخسر الناس نعمة السلام. ومثلاً:

كلمة مسلم أداة إشارة إلى مواطن مسلم في أرض الواقع، صفته الأولى أنه لا يعيش في غابة، بل في جنة، لأنه مواطن في مجتمع محرر من سلطة الأقوياء. وإذا اكتشف احد ما، تعريفاً آخر

للاسلام، وتعلم المواطن أن يعيش مسلماً خاشعاً في غابة، فإن اللغة تكسب تعريفاً فقهياً، لكن الناس يخسرون الجنة. ومثلاً:

كلمة **الرحمة** أداة إشارة إلى قوانين رحيمة في واقع الناس، لا تهضم حق العامل أو الطفل أو المراهق أو المرأة والعجوز. وإذا اختار الناس، أن يقبلوا الكلمة بديلاً من معناها، تذهب الرحمة إلى الموتى، ولا أحد يرحم الأحياء. ومثلاً:

كلمة **القرآن** أداة إشارة إلى شرع جماعي، مسؤولة أمامه كل الجماعة. إنه ليس **كتابا** للمطالعة، بل **دستور** للتطبيق العملي في جهاز الادارة. وإذا اختار الناس، أن يصبح **القرآن، هو كلمات القرآن، وليس شرعه الجماعي**، يزداد عدد الكتب المقدسة واحداً. ويتاجر المشعوذون بآيات الله في التعاويذ لشفاء المرضى، من دون ان يشفى - بعون الله - مريض واحد. ومثلاً:

كلمة **الديمقراطية** أداة إشارة إلى نظام رأسمالي، يحفظ توازنه، بتوزيع السلطة بين العمال، وأصحاب رأس المال. إنها ليست كلمة أوروبية، بل شركات أوروبية، ورؤوس أموال عاملة في الخارج، واتحادات عمالية منظمة، وإذا اكتشفت السياسة في وطن فقير مثل الوطن العربي، ديمقراطية أخرى، من دون عمال ولا رأس مال، وذهب العرب طائعين وراء هذه الخدعة، فإن الديمقراطية لا تتحقق في أرض الواقع، لكن العرب يتورطون في كلمة اجنبية، صعبة النطق. ومثلاً:

كلمة **وطن** أداة إشارة إلى أرض آمنة، محررة من الخوف والحاجة. إنها ليست **تراب** الوطن، بل **دستوره** الشرعي، وإذا شاعت وسائل الاعلام،أن تغيب هذه الحقيقة عن واقع الناس، فإن ذلك يخلق اعلاماً وطنياً عالي الصوت، لكنه لا يخلق الوطن نفسه.

إن الكلمة التي تصبح بديلاً من معناها، تصبح مجرد فكرة تائهة في الفراغ، وتدخل تلقائياً في باب التيه، المدعو باسم

الايديولوجية. فهذا المصطلح المغترب في لغتنا، جاء للتعبير عن واقع غريب حقاً[1]:

إنه لا يعني **العقيدة**، لانه لا يشترط التطبيق العملي، بل يشترط **أداء الطقوس**، ويقوم على افتراض مؤداه، أن الكلمة هي الفعل نفسه، وأن الأفكار تعيش في اللغة، وليس في واقع الناس. فاليهود هم شعب الله المختار، لأن لغتهم **العبرية**، تقول انهم كذلك، وليس لأن **سلوكهم** اليومي، له علاقة بحب الله. وبهذه المغالطة المميتة، تستطيع **الايديولوجية** أن تعيش في لغة الجماعة، من دون ان تلمس واقعها، وان تكون **أفكاراً** مضيئة، في وطن مظلم، وبديلاً من الأمان، في وطن خائف، وبديلاً من العدل في وطن مقهور، ان **الايديولوجية** تستطيع ان تتكلم، بينما جميع الناس ساكتون. وذلك للاسف، ما حدث للاسلام في غياب شرعه الجماعي.

لم يسكت صوت القرآن. ولم يكف الناس عن الصلاة والصوم والحج وإيتاء الزكاة.

لم تغب شعائر الاسلام، لكن **الاسلام** نفسه، أصبح **ايديولوجية**، تعيش في **لغة** الناس، ليس في **واقعهم** وهي محنة ثقافية قاسية، علامتها أن يتورط المواطن في لغة بديلة من لغة الواقع، كما يبدو العكاز بديلاً من القمر. إن مصطلحات الشرع الاسلامي، تعايش هذه المحنة، منذ عصر معاوية.

فقد تسبب غياب الادارة الجماعية، بعزل الدين عن الدنيا واطلق يد السياسيين في تبرير هذه المخالفة، تبريراً فقهياً مؤداه، ان الدنيا نفسها، ليست نهاية المطاف، وان المسلم الذي يخسر حقه في هذه الدنيا «يعوضه» الله منه في حياة ثانية أخرى، وهو تفسير يريد أن يبدو اسلامياً، لكنه في الواقع، ليس اسلامياً جداً.

فالاسلام لا «يعوض» الناس من خسائرهم، بل يحاسبهم بقدر ما قدمت أيديهم، انه لا يضمن الجنة لاتباعه، بل يضمن لهم أن

يحصدوا ما زرعوه، وهو طرح جديد، وطارىء على تاريخ الاديان، مثل دستور الحكم الجماعي نفسه.

فحتى القرن السابع، كانت فكرة الحياة بعد الموت، سلاحاً في يد المؤسسات الدينية، تسخره للدفاع عن نصيبها في الادارة، باعتبارها سلطة «غير دنيوية». وقد عمد اليهود الفريسيون إلى استغلال هذا السلاح في تكفير خصومهم السديوسيين، وحرمانهم من البعث في حياة أخرى، فيما طوره قداسة البابا في وقت لاحق، وانشغل ببيع صكوك الغفران لمن يشتري مكاناً في الجنة.

كانت **الحياة الأخرى،** فكرة تضمن للمؤسسة الدينية، سلطة دستورية في هذه **الحياة الدنيا،** وكانت كل الطرق إليها، تمر رسمياً من خلال المؤسسة. وطوال الفترة الواقعة بين عصر سومر، في الألف الثالثة قبل الميلاد، وبين ظهور الاسلام، كان رجال الدين قد طوروا فكرة الحياة بعد الموت، الى صناعة كهنوتية على درجة عالية من التخصص والتعقيد، وكانت لغة السحرة، قد ألغت لغة الدين، ونجحت في اقرار حلول سحرية بحتة، للمشاكل المميتة في واقع الناس، من علاج المرضى بالتعاويذ، إلى استغلال شقاء المواطنين، بحضهم على ضمان تعويضهم بعد الموت، عن طريق القرابين، واداء الطقوس، والاعتراف للكاهن.

لم يكن المواطن مسؤولاً عن مصيره، في هذه الحياة، أو في الحياة الأخرى، بل كان مصيره، يتقرر تلقائياً في يوم مولده، فالاقطاعيون يولدون في الأسر الاقطاعية، والفقراء يولدون في الاسر الفقيرة. والمختارون يولدون في شعب الله المختار. والموعودون بالجنة، يولدون في كنيسة مخصصة لغفران الذنوب. وإذا كان البروتستانت، قد عادوا فأصلحوا هذا الانحراف، في جهاز الكنيسة، فان ذلك تم في وقت متأخر حقاً، بعد احقاب طويلة قضاها الأوروبيون في تلقي المغفرة من القسس، أملا في الصعود إلى مملكة في السماء، تعوضهم من ضياع مملكتهم على الأرض. وهي احقاب امتدت في ظلام العصور الوسطى، منذ إنشاء الكنيسة خلال القرن السادس،

إلى عصر مارتن لوثر في القرن السادس عشر. إن الاسلام، أصلح هذا الانحراف، قبل أن يولد مارتن لوثر بزمن قدره ٧٩٣ سنة فقط.

لم يقبل الاسلام نظرية **الشفاعة** . لم يخول المؤسسة الدينية سلطة غفران الذنوب. لم يعترف أساساً ـ بما يدعى رجال الدين. لقد جعل الحياة الأخرى، مثل هذه الحياة الدنيا، مسؤولية في أيدي الناس أنفسهم، **﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره﴾** (سورة الزلزلة، الآيتان ٧ و٨). سواء في حياته أو بعد مماته. بغض النظر عن لونه وعقيدته وبغض النظر عما يقوله رجال الدين. إن الاسلام يطرح قضية **الحياة بعد الموت**، من منظور يختلف عن منظور المؤسسة الدينية، في ثلاث قواعد جديدة على تاريخ الدين:

الأولى: إن الحياة بعد الموت، ليست **تعويضاً** مما خسره الناس في هذه الحياة. لان **الجنة ليست للفقراء، بل للصالحين.**

والثانية: إن **عمل** الانسان ـ وليس ما **يقوله** أو يقرأه ـ هو الذي يقرر، اين يريد الانسان أن يذهب، سواء في هذه الحياة، أو في الحياة الأخرى.

والثالثة: إن عالم ما بعد الموت، اسمه في الاسلام **عالم الغيب**، الذي لا يعرفه أحد. ولا يجوز لأحد ان يدعي معرفته، سواء باسم العلم، أو باسم الدين.

فماذا حدث في عصر معاوية؟

لقد سقط نظام الادارة الجماعية، وسقطت معه، مسؤولية الناس عن مصيرهم في هذه الحياة الدنيا. وتقدم الفقهاء لحل معضلة لا يملكون لها حلاً. وخلال وقت قصير، كان الفقه الاسلامي، يفسر الاسلام بأسره، تفسيراً قائماً على التبشير بجنة سماوية في حياة أخرى، وكانت فكرة الجنة في هذه الحياة ـ أو على الأقل نصف الجنة ـ قد خرجت من حسابات الفقه الاسلامي إلى الأبد. إن

الإسلام الذي لا يعترف بسلطة رجال الدين، يعيد رجال الدين تفسيره، باعتباره اسلاماً لا علاقة له بالسلطة(٢).

لم تعد **الحياة الأخرى هي عالم الغيب** الذي لا يعلمه إلا الله، بل صار لرجال الدين علم بها، وصار بوسع بعضهم أن يصفها للناس، بالشبر والذراع.

لم تعد كلمة **مسلم** أداة إشارة إلى مواطن محرر من شرع الأقوياء، يعمل لدنياه كما يعمل لآخرته، بل اصبحت لقبا، يحمله مواطن، غير مسؤول عن مصيره في الحياة الدنيا، أو مصيره في الآخرة.

لم تعد كلمة **السلام** أداة إشارة إلى سلام ملموس في حياة الناس، بل أصبحت تحية يتبادلها المسلمون، في واقع لا يعرف السلام.

لم تعد كلمة **الرحمة** أداة إشارة إلى قوانين إسلامية رحيمة بالطفل والمراهق والمرأة والعجوز والغريب، بل أصبحت دعاء للميت - قبل الحي - لكي يرحمه الله في حياة جديدة أخرى.

لم يعد **عدل الله** يشمل الدنيا والآخرة، بل أصبحت الدنيا، رهناً بالحظ والأنساب، واقتصر عدل الله بين الناس، على الناس الميتين.

إن **لغة الاسلام**، تتحول على يد الفقه، إلى لغة تتحدث عن (عالم الغيب). وتصبح بذلك **لغة غائبة**، لا تقول شيئاً له علاقة بواقع الناس. وفي ثقافة خرساء إلى هذا الحد، يفقد المواطن قدرته على النطق، ويتراجع شرع الجماعة، ويغيب عدل الله عن عالم الناس، من دون أن يغيب اسم الله، عن لغتهم. وهو ما حدث في تاريخ الادارة الإسلامية، منذ عصر معاوية، ولا يزال يحدث علنا حتى الآن. فمثلاً:

لا يزال القاضي المسلم، يتعمد ان يصدر حكمه **باسم الله**. وهو إجراء يعني ضمنا أن القاضي **قد ضمن نزاهة** التحقيق، لأنه يعيش في مجمتع محرر من أهواء السلطة. ورغم أن هذا الشرط، لم يتوافر لقاض مسلم واحد، منذ عصر معاوية، فإن كل حكم يصدر في محاكم المسلمين، يصدر **باسم الله**. ومثلاً:

كل دولة إسلامية، تعلن الآن في دستورها، ان **الاسلام** دينها الرسمي، مما يعني ترجمته حرفياً، إن الإدارة نفسها، **إدارة جماعية.** وهو نظام لم تعرفه الدولة الاسلامية، منذ عصر معاوية أيضاً، لكن أحداً لا يتنازل عن حصته من الاسلام. ومثلاً:

لا يزال المواطن المسلم، يتلقى في المسجد دروساً في الدين الاسلامي، ولا يزال يسمع في الحديث انه «راع» وانه **مسؤول عن رعيته،** لكن أحداً من المواطنين المسلمين، الذين ولدوا منذ عصر معاوية حتى الآن، لم يرع أبداً سوى بعض الخرفان. ومثلاً:

لا تزال جمعيات الدعوة الاسلامية، تنفق أموالاً طائلة لنشر الإسلام بين الأمم، رغم أن الاسلام لم ينتشر بعد بين أمة المسلمين أنفسهم، الذين خسروا شرعه الجماعي منذ عصر معاوية. ومثلاً:

لا تزال الاذاعات الاسلامية، تفتتح برامجها **بآيات بينات من كتاب الله الحكيم.** لكن برامج هذه الإذاعات نفسها، لا تزال أشهر نماذج الدجل الاعلامي الخالي من روح البيان والحكمة.

ان «ترجمة» الاسلام، **من شرع جماعي** قائم على حق كل مواطن في تقرير مصيره حياً وميتاً، إلى **وصفة فقهية** لدخول الجنة في حياة أخرى، ترجمة بعيدة عن أصل النص. أملتها حاجة الأمويين إلى ادارة تتكلم بلغة الاسلام، من دون أن تتكلم عن شرعه الجماعي، وهي حاجة، لم يكن بوسع الفقه ان يلبيها إلا بانهاء العلاقة بين لغة الدين وبين لغة الدنيا، والعودة إلى قاموس السحرة القديم، في **الاسرائيليات** التي ظهرت فجأة على يد علم فقهي جديد، اسمه **علم الحديث والسنة.**

هوامش

— ١ —

تستطيع الايديولوجية أن تعيش في لغة الناس من دون أن تلمس واقعهم. فعندما كان الخليفة المنصور يضرب قرى الفلاحين بجيوشه النظامية في شرق العراق، وثورة الزنج تجتاح البصرة، والناس تعاني المجاعة بسبب ارتفاع أسعار الدقيق، كان الفقه الاسلامي في أوج مجده وازدهاره، وكانت مملكة الفقهاء قد اتسعت لكي تضم طوائف لا حصر لها، منها، في جبهة السنة القدرية والدهرية والجهمية والمجسمة والحشوية والمرجئة. ومنها، في جبهة الشيعة، الامامية السبعية، والامامية الاثني عشرية والاسماعيلية والسبئية والعليائية والكيسانية والسليمانية والخطابية والراوندية والنعمانية والشرمقية. وكان الحماس يبلغ اشده بين هؤلاء الفقهاء المتجادلين، إلى حد استعمال العصي والتشابك بالأيدي. قال ابن الأثير: (تجادل رجل من الخوارج اسمه عبيدة مع مساور، وكان الخلاف بينهما على توبة الخاطىء. فقال مساور «تقبل توبته» وقال عبيدة «لا تقبل». فجمع عبيدة جمعاً كبيراً، وسار إلى مساور. فتقدم إليه مساور بجيش من اتباعه. فالتحموا بنواحي جهينة بالقرب من الموصل في جمادى الأولى سنة ٢٥٧هـ واقتتلوا أشد القتال).

الصفة الظاهرة في هذه الايديولوجية، انها تستعمل لغة القرآن، لكي تتحصن بكتاب الله، وليس بشرعه الجماعي، مما يجعلها تنطق في الظاهر بلسان الاسلام، وتعمل في أرض الواقع، بمثابة بديل منه، في مسرحية متقنة، لا يكشفها سوى ان مفهومات لغة الايديولوجية لا تتحدث أبداً بلسان الجماعة.

فالعفة مثلاً، تعني في الايديولوجية التي خسرت شرع الاسلام الجماعي، عفة المرأة، وعفة اللسان، لكنها لا تعني عفة المجتمع الاسلامي نفسه الذي تزدحم فيه الجواري والخصيان والمتسولون.

والامانة مثلاً، تعني في الايديولوجية، اعادة الحق إلى أصحابه، لكنها لا تعني اعادة حق الطفل والمراهق والمرأة والعجوز، في بنود الميزانية العامة.

والصدق مثلاً، ليس هو أن يكون المجتمع نفسه صادقاً، ويكف عن الكذب العلني في صحفه واذاعاته، بل هو أن يلتزم المواطن الوحيد بعدم الكذب.

والتقوى مثلاً، ليست هي أن يكون المجتمع تقياً، ويحرر نفسه من مصالح المرابين والمرتشين وأصحاب الوساطات، بل هي أن يكون المواطن تقياً في مجتمع يزدحم بالمرابين والمرتشين وأصحاب الوساطات.

كل فضيلة سنها شرع الاسلام الجماعي بمثابة مسؤولية جماعية، أصبحت في ايديولوجية الاسلام، مسؤولية مواطن واحد، قد يقوم بها، أو لا يقوم بها من دون أن يغير ذلك من الواقع شيئاً. فالايديولوجية في حد ذاتها هي الواقع، وهي كل ما يملكه الناس بين أيديهم، في غياب شرعهم الجماعي.

رداً على هذا الانحراف، شهد تاريخ الاسلام صياغتين لمعنى الثورة، احداهما تدعو إلى تدمير الادارة الاسلامية بالقوة، مثل ثورة القرامطة، والاخرى تدعو إلى تحرير الادارة من سيطرة الايديولوجية، وهي الصياغة التي اشتهرت على يد الحسين بن منصور الحلاج باسم نظرية الحلول، في محاولة اكاديمية لإلغاء مسؤولية الفقهاء عن الدين.

فقد جرب الحلاج أن يستعيد مبدأ الادارة الجماعية في الاسلام، اعتماداً على لغة الاسلام، وانكر مسؤولية الفقهاء، وكان يردد قول الرسول عليه السلام «اتقوا فراسة المؤمن، فانه ينظر بنور الله». وعندما أطبق الفقهاء على الحلاج، وقدموه للمحكمة التي خلدت اسمه في التاريخ، لم يكن الفقهاء يحاكمون رجلاً، بل كانت الايديولوجية الاسلامية، تحاكم شرع الاسلام نفسه، وكانت الكارثة قد تصاعدت فجأة إلى هذا الحد.

إن قاضي الحلاج، وهو فقيه مشبوه اسمه أبو الحسين بن الاشناني، يفتتح الجلسة، بقول الله تعالى: **﴿إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا. أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض، ذلك لهم خزي في الدنيا، ولهم في الآخرة عذاب عظيم﴾**. (سورة المائدة ٣٣).

وباختيار هذه الآية، يكون القاضي قد أدان الحلاج سلفاً، وعلق في عنقه الجرائم التي ارتكبتها الايديولوجية الاسلامية ضد شرع الاسلام الجماعي، بموجب نص من القرآن نفسه:

فالحلاج الاعزل الذي ينادي بحق الناس ضد الدولة والمؤسسة الدينية، اصبح هو عدو الله ورسوله.

والدعوة إلى رفع الظلم عن أهل الأرض الجياع، أصبحت هي الفساد في الأرض.

والمحكمة المنعقدة تحت سلطة الوزير أبي الحسن بن الفرات أصبحت هي الشرع العادل المستمد من كتاب الله.

والفقيه ابن الاشناني الذي قيل عنه انه (أنف في السماء واست في الماء)، أصبح هو الناطق الرسمي، باسم الله ورسوله معاً.

ـ ٢ ـ

في كتاب الاشارات الآلهية، قال أبو حيان التوحيدي، مخاطباً الفقهاء: «.. والعجب أنك أيها العالم الفقيه والأديب النحوي تتكلم في إعرابه وغريبه [يقصد القرآن الكريم] وتأويله وتنزيله، وبأي شيء تعلق، وكيف حكمه في ما خص وعم، ودل، وشمل، وكيف وجهه، وكيف ظاهره وباطنه، ومشتمله ورمزه، وماذا أوله وآخره، وأين صدره وعجزه، وكنايته وافصاحه، وكيف حلاله وحرامه، وبلاغته ونظمه، وغايته ودرجته ومقامه، ومن قرأ بحرف كذا، وبحرف كذا، ثم لا تجد في شيء مما ذكرتك به، ووصفتك فيه، ذرة تدل على صفائك في حالك وإدراكك ما لك، بل لا تعرف حلاوة حرف منها، فعلمك كله لفظ، وروايتك حفظ، وعملك كله رفض..».

«... إلى متى نعبد الصنم بعد الصنم، كأننا حمر أو نعم؟ إلى متى نقول بأفواهنا ما ليس في قلوبنا. إلى متى ندعي الصدق، والكذب شعارنا ودثارنا؟.. إلى متى نستظل بشجرة، تقلص عنا ظلها، إلى متى نبتلع السموم، ونحن نظن أن الشفاء فيها».

أكثر من حديث
وأكثر من سُنّة

سنة ٦٦١ ميلادية - قبل مرور ثلاثين سنة على وفاة الرسول - كانت الدولة الاسلامية، قد أصبحت مملكة عربية، يديرها ملك جالس على عرش وراثي، لا يختلف عن الملك جستنيانوس الحاكم في بيزنطة، إلا في أن اسمه يزيد بن معاوية بن أبي سفيان. وفيما عدا الاسم وحده، لم يكن ثمة فروق.

فقد اضطر الأمويون إلى نقل دولتهم حرفياً عن كتاب بيزنطة، صفحة، صفحة، ومن دون تمييز، لان دولتهم نفسها، لم تكن لها جذور إدارية في الاسلام، ولم يكن بوسعهم ان يتبنوا نظامه الجماعي، الذي قاتلوا لإلغائه بقوة السلاح.

لقد كان الخيار الوحيد المتاح أمام الأمويين، هو ان ينقلوا نظم الادارة في بيزنطة، بقدر ما في حوزتهم من الدقة في النقل، وهي مهمة، أداها الأمويون بسذاجة اعرابي، جاء متأخراً عن درس التاريخ بحوالى سبعة آلاف سنة. لقد خسروا ضوء الشرع الجماعي، وبات عليهم أن يتلمسوا طريقهم في الظلمة بين اطلال حضارات قديمة، حافلة بالفخاخ.

نقلوا **نظام الحرس الملكي**. وهو نظام لم تكن بيزنطة تتبناه طائعة، بل كانت متورطة فيه. وكانت فرق الحرس الملكي، قد اثبتت منذ عصر القيصر اغسطس، انها **مصدر الخطر** الحقيقي، داخل حجرات البيت المالك نفسه.

نقلوا **نظام الديوان**. وهو جهاز إداري، مهمته ـ على الورق ـ أن يضمن **تركيز** السلطات في يد الخليفة، لكن مهمته التي عمل من أجلها طوال التاريخ، هي أن **يوزع** السلطات بين رئيس الوزراء، وقائد الحرس، وامرأة الخليفة، وخادمه المفضل، وقاضي القضاة.

نقلوا **نظام الخدم**، وهو جهاز اداري آخر، له سلطة مستمدة من موقعه، تحت سقف البيت المالك، مثل سلطة حامل الختم، وأمين السر، وسياف الخليفة، وقد عاش في بيت الأمير العباسي المقتدر مثلاً أحد عشر ألف خادم، قبل أن تؤول إليه الخلافة، احدهم المدعو (يونس الخادم) الذي قال عنه المسعودي: (... **ثم كانت بينه وبين المقتدر وحشة، أودت إلى حروب، انتهت بقتل المقتدر. فحملوا رأسه إلى يونس. فلما رأى رأس مولاه، بكى ولطم وجهه...**).

كل فكرة نقلها الأمويون عن بيزنطة، كانت فكرة مميتة، أثبت التاريخ خطرها، بشهادة من بيزنطة نفسها، لكن الأمويين ـ من دون شرع الجماعة ـ لم يكونوا أصلاً سوى أعراب أميين، لا يحسنون قراءة التاريخ. وكان عليهم ان يتعلموا الدرس بأنفسهم، ويعيدوا المسيرة من أولها، خطوة، خطوة، في طريق لا يختلف عن طريق بيزنطة، إلا في نقطة هائلة واحدة، وهي حاجة الامويين إلى التعايش مع نص القرآن.

فهذه مشكلة لم تواجه ملك بيزنطة، ولم تواجه ملكاً غيره طوال التاريخ، لانها مشكلة طارئة على تاريخ الكتب المقدسة مثل نص القرآن نفسه.

فالامر بالحفاظ على النص الشرعي، من دون ترجمة، أو تغيير، أمر انفرد به القرآن وحده، من دون بقية الكتب المقدسة. واثبت في وقت لاحق، انه الضمان الوحيد الصحيح، للحفاظ على مصدر الشرع الجماعي. لان كل تشكيك في اصالة هذا النص، كان من شأنه أن يفتح بابا فقهياً لتفسير مشكوك فيه، وقد تعمد الرسول عليه السلام، أن يشرف بنفسه على جمع القرآن، وترتيب آياته،

وتدوينه، بعد مراجعته، كلمة بكلمة، وحرفاً بحرف. وبذلك ابلغ الرسول الأمين، رسالته بأمانة، وجمع دستور الشرع الجماعي، في (كتاب محفوظ)، لا تخرج منه كلمة، ولا تضاف إليه كلمة، ولا يشكك أحد في مصدره، لأنه كتاب الله، ولا يشك أحد في نصه، لأنه منقول عن رسول الله شخصياً.

وراء هذا الحصن الذي لا يمكن اختراقه كان النص القرآني، في دولة الامويين، صوتاً عالياً ـ وخطيراً جداً ـ لا يخاطب الدولة المسؤولة، بل يخاطب الناس، ويحملهم المسؤولية، ويجمعهم تحت اسم واحد، ويحرضهم علنا ضد سلطة فرعون. وفي دولة يحكمها فرعون شخصياً، كان هذا الصوت، دعوة علنية إلى الثورة المسلحة.

إن الدولة الأموية، تواجه مشكلة لا تعرف لها حلاً، ولم تواجهها دولة اقطاعية من قبل، وهي حاجتها إلى التعايش مع دستور شرعي، لا يعترف بشرعية الدولة الاموية:

فالخليفة يحكم بموجب **حقه** في وراثة العرش. والقرآن يقول ان **الشورى** هي دستور الحكم الوحيد في الاسلام.

والخليفة رجل هائل **الثراء**، يمثل طبقة الاغنياء وتجار القوافل وكبار الملاك. والقرآن يقول: ﴿**... والذين يكنزون الذهب والفضة، ولا ينفقونها في سبيل الله، فبشرهم بعذاب أليم**﴾ (سورة التوبة، الآية ٣٤).

والخليفة يستند إلى فتاوي رجال الدين، والقرآن **لا يعترف** برجال الدين، ولا يخولهم حق الفتوى نيابة عن الناس، ولا يميزهم بلباس متميز، كما فعل كتاب العهد القديم[1].

والخليفة متحصن وراء **جيش مأجور**، معد للقتال في سبيل الخليفة، والقرآن **يستنكر** وجود هذا الجيش، ويدعو **لتدميره** تحت راية الجهاد في سبيل الله.

والخليفة يضع يده على **ميزانية الدولة**، والقرآن يسمي هذه الميزانية **مال الله.**

والخليفة ينوي أن يصفي **خصومه** السياسيين، والقرآن يقول: ﴿**من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً**﴾ (سورة المائدة، الآية ٣٢).

والخليفة يخطط لانشاء **دولة** اسلامية على غرار بيزنطة، والقرآن يقول ان **اسقاط بيزنطة** فريضة واجبة على المسلمين.

في ظروف هذا التناقض الشامل، لم يكن أمام الخليفة الأموي، سوى ان **يصادر** القرآن، أو يكتشف لنفسه قرآناً آخر لا يناصبه العداء. ولأن الخليفة، كان رجلاً سياسياً، وليس أحمق مغامراً، فقد ترك القرآن وشأنه، وعمل على إيجاد نص شرعي جديد اسمه **الحديث.**

لم يكن الرسول نفسه، قد اعتمد **الحديث** مصدراً للتشريع، ولم يجمعه، ولم يوص بحفظه، وبالتالي، لم يكن الحديث **كتاباً محفوظاً في صيغة محددة**، يصعب تحريفها، أو الاضافة إليها. ومن هذه الثغرة الطارئة، تسلل إلى الاسلام، **نص شرعي جديد**، منقول أيضاً عن رسول الله، لكنه ليس هو القرآن.

علم الحديث، أضاف إلى الاسلام، مصدراً جديداً للتشريع على أساس السنة. وهي فكرة ضمنت للخليفة الأموي، منفذاً فقهياً طارئاً، كان الخليفة في أشد الحاجة إليه:

فالسنة لها ثلاث درجات:

الأولى: ما صدر عن النبي، باعتباره صاحب **الرسالة**، مثل تبيين الشعائر، وشرح مجمل القرآن وهي درجة واجبة على جميع المسلمين.

الثانية: ما صدر عن النبي باعتباره صاحب **السلطة الادارية**، مثل تجهيز الجيوش وجباية الزكاة، والإشراف على الدواوين. وهذه

درجة لا تلزم جميع المسلمين، بل تلزم رئيس دولتهم وحده، باعتباره خليفة رسول الله.

الثالثة: ما صدر عن النبي، بحكم موقعه على **رأس السلطة التشريعية**، مثل تعيين القضاة، والفصل في الدعاوى، والاشراف على تطبيق القوانين. وهي درجة أخرى، لا تلزم جميع المسلمين، بل تلزم رئيس دولتهم وحده.

فإذا كان **رئيس الدولة**، هو **خليفة** رسول الله حقاً، وحاكماً شرعياً، انتخبه المسلمون بأغلبية الأصوات، يصبح تقسيم درجات السنة، تحديداً مفيداً لمسؤوليات الفرد والدولة معاً، إما إذا كان **الخليفة**، رجلاً أموياً، **اغتصب** السلطة بقوة السلاح، فان هذا التقسيم يجعله خليفة رسول الله في شؤون الادارة والقضاء، من دون أن تنتخبه الاغلبية، ويمنحه بذلك حقاً شرعياً، مستمداً من **علم الحديث**، وليس من **اجماع الناس**. لقد فتح الخليفة الاموي لنفسه، في جدار الاسلام، ثغرة على مقاسه بمعاول الفقهاء.

وخلال وقت قصير، كان **الحديث قد أصبح علماً جديداً، هدفه المعلن ان يحفظ سنة رسول الله**، وهدفه غير المعلن، أن يخول **الفقهاء** سلطة التشريع نيابة عن الأغلبية، وقد عمد الامام الشافعي إلى تحديد مصادر الشرع، في أربعة مصادر، هي **القرآن والسنة والاجماع والقياس**، وفسر **الاجماع** على انه اجماع الصحابة، وليس إجماع الناس أنفسهم، مما ترتب عليه تلقائياً، ان انقسمت السنة بدورها، بين مذاهب الفقه، فأصبح للشيعة أحاديث، وللخوارج أحاديث، وللمرجئة أحاديث، وانفتح الباب المسحور، الذي سيحاول الفقهاء اغلاقه عبثاً منذ ذلك الوقت، حتى الآن، بكتب **تصحيح الحديث**، وكتب **تصحيح التصحيح**.

إن الامام الشافعي، يتقدم بمصادر جديدة للتشريع، ليس بينها سلطة الناس أنفسهم، وهو خطأ لم يكتشفه المسلمون، إلا بعد ظهور الديمقراطيات الحديثة في الغرب، مما ترتب عليه، ان أدار الفقه الاسلامي ظهره، للسلطة الشرعية الوحيدة، وترك الناس الاحياء في

أرض الواقع، وذهب يبحث عن حلوله في أقوال الصحابة، طبقاً لمنهجين:

أحدهما يسمي نفسه **مذهب العقل**، لكنه لا يؤمن بعقول الناس، بل بعقول **الفقهاء** المتخصصين بعلوم الفقه. إنه لا يحيل قضايا الجماعة إلى الجماعة، بل يعالجها في كتب الفقهاء العارفين بالقرآن والسنة، لكي يصدر بشأنها فتوى فقهية، قائمة على **النظر والعقل**. وهو موقف يشبه ان يتكلم علماء النحو نيابة عن كل الناس.

والثاني يسمي نفسه **مذهب النص**، لكنه لا يعني نص القرآن، وهو مذهب الشيعة الذين يقولون بوجوب الخلافة في بيت علي بن أبي طالب، بناء على وصية من رسول الله، رغم ان الوصية نفسها، ليست واردة في أي نص.

على يد هذين المذهبين، تفرق الفقه الاسلامي بين المذاهب إلى ما لا نهاية، وظهرت في الاسلام من الفرق الدينية، أكثر مما ظهر في جميع الأديان مجتمعة، في جميع العصور[٢]، وغاب صوت الأغلبية، وراء صوت الفقهاء. وأكثر من كل شيء آخر، غاب التفسير الجماعي الحي للقرآن[٣].

فلم يعد **فرعون**، هو الحاكم المتسلط الذي يعيش حياً بين الناس، بل أصبح هو ملك مصر الذي تسلط على اليهود، خلال الالف الثانية قبل الميلاد.

لم يعد **الدين**، هو الطريق إلى العدل في واقع الناس على الأرض، بل أصبح هو الطريق لتعويضهم في حياة غائبة أخرى.

لم يعد **الصابرون** هم الناس الذين يصبرون على الشدائد في سبيل تغيير واقعهم. بل أصبحوا هم الناس الساكتين. الذين ينتظرون أن يتغير واقعهم بطول السكوت[٤].

لم يعد **جنود هامان هم** الحرس الملكي الذي يسد الطريق إلى قصر الخليفة، بل أصبحوا قصة تاريخية، يرويها القرآن لغرض التاريخ، عن حرس ميتين، كانوا في حراسة طاغية ميت.

لم يعد **رسول الله عليه السلام**، هو صاحب الشرع الجماعي الذي احتوى كل الأديان، بل صار الاسلام ديناً اضافياً آخر، وغاب شخص الرسول نفسه، وراء أساطير اسرائيلية من عالم السحرة الاسرائيليين.

ان اعتماد **السنة** مصدراً للتشريع، فكرة غير شرعية أصلاً، إلا إذا كانت الادارة في يد الجماعة، بموجب نظام قائم على صوت الأغلبية، أما من دون هذا الشرط، فان أحكام السنة، لا تفعل شيئاً آخر، سوى ان تضع السلطتين الادارية والتشريعية، باسم الشرع، في يدي حاكم غير شرعي، وتحتوي بذلك مصادر الثورة بين الناس، وتبرر لهم غياب العدل، باعتباره قضاء من الله نفسه. وتشل قدرتهم على فهم القرآن، وتسد أمامهم كل طريق ممكن إلى اكتشاف شرعه الجماعي العادل. وهي مهمة حققها فقهاء السنة والشيعة بنجاح كبير، وكسوا بها الادارة السياسية ثوب الشرع، وقدموها للناس بمثابة ادارة شرعية، مستوفية لجميع الشروط. لكن ذلك بالطبع، كان مجرد كلام جميل، من فقهاء يحسنون الكلام. أما في أرض الواقع، فقد كانت الادارة الاسلامية، تواجه كارثة محققة على عتبة الباب. وكان هولاكو يدق اسوار بغداد، معلناً عزمه على **دكها إلى الأرض السابعة**. والخليفة العباسي يحذره من **غدر الزمان في رسالة، ختمها بقوله: ...ان كل من قصد اسرة بني العباس، كانت عاقبته وخيمة. فاحذر عين السوء من الزمان الغادر.**

هوامش

— ١ —

بشأن الزي الرسمي الذي يميز رجال الدين، جاء في كتاب العهد القديم: ... واصنع ثياباً مقدسة لهارون أخيك للمجد والبهاء، وتكلم جميع حكماء القلب (يعني الصناع المهرة)... أن يصنعوا ثياب هارون لتقديسه، ليكهن لي. وهذه هي الثياب التي يصنعونها: صدرة، ورداء، وجبة، وقميص مخرم، ومنطقة وعمامة. (خروج ٢٨). **وهو زي لا يرتديه أحبار اليهود الآن، بل يرتديه فقهاء المسلمين.**

— ٢ —

من الأحاديث التي شاعت بين رؤساء الفرق الدينية، حديث مؤداه ان الرسول عليه السلام تنبأ بأن **«تتفرق أمة المسلمين إلى ثلاث وسبعين فرقة كلها على ضلال، إلا فرقة واحدة فقط»**.

وبموجب هذا اللغز، بدأ البحث عن الفرقة الناجية بين علماء الفرق، وأجهد كل عالم نفسه، في تقسيم المسلمين إلى ثلاث وسبعين فرقة بالضبط، لكي يضع فرقته في المكان الشاغر، كما فعل عبد القادر البغدادي، وهو فقيه سني يقول عن السنّة، في كتاب دعاه **«الفرق بين الفرق»**: (... هم الفرقة الناجية.. يجمعها الاقرار بتوحيد الصانع وقدمه، وقدم صفاته الأزلية، وإجازة رؤيته من غير تشبيه، وإباحة ما أباحه القرآن، وتحريم ما حرمه القرآن، واعتقاد الحشر والنشر. وسؤال الملكين في القبر..).

— ٣ —

التفسير الجماعي للقرآن، ليس هو التفسير **«الحرفي أو الباطني، أو التاريخي أو العلمي»** بل هو النظر إلى كتاب الله من زاوية الناس الاحياء الذين يخاطبهم هذا الكتاب في أرض الواقع.

فقصة فرعون، ليست حكاية تخص المصريين القدماء، بل نموذج يلزم محوه من حياة المصريين إلى الأبد. إن القرآن ـ في منهج الجماعة ـ لا يلعن فرعون الميت منذ ثلاثة

آلاف سنة، بل يلعن فرعون الحي، الذي يتناول افطاره هذا الصباح، في قلعة عسكرية سرق نفقاتها من مال الناس العام، وسط حراسة مشددة من سيافين محترفين، يدفع رواتبهم من مال الناس نفسه، فالمشكلة لا تكمن في اسم فرعون شخصياً، بل في علامات عصره الاقطاعي، وهي علامات مميتة في كل عصر، لأنها تعني غياب الناس عن الادارة، ووقوع جهاز الدولة في يد رجل، يحرسه جيش محترف، ويخدمه كهنة محترفون، لا يعرف ما يفعل في وحدته الهائلة، سوى أن يتسلى ببناء الأهرام، ويسخر جهد الانسان الحي في رفع حجر كبير ميت.

إن التفسير الجماعي للقرآن، ليس فقهاً، بل منهج لربط لغة الفقه بلغة الواقع. واصلاح الخطأ القديم، الذي تورطت فيه علوم التفسير، تحت وطأة الرقابة الاقطاعية الصارمة، مما دعاها إلى استبعاد لغة الجماعة من منهج التفسير، والأخذ بمذاهب أكاديمية، بعضها يفسر القرآن حرفياً، وبعضها يؤوله بقدر ما يسمح التأويل، لكن كليهما يلتقيان بعد ذلك في نقطة واحدة مؤداها، ان فرعون الذي طارد اليهود الهاربين عبر البحر الأحمر ـ وليس فرعون الذي يجلس حالياً في القلعة ـ هو الطاغية الذي يريد القرآن أن يلعنه الناس يومياً، رغم انه مات منذ أربعة آلاف سنة تقريباً.

في منهج التفسير الجماعي للقرآن، تنتقل زاوية النظر من مقعد الفقيه إلى واقع الناس، ويتضح السبب الذي دعا القرآن إلى اختيار بعض الأحداث التاريخية من دون سواها. فالقرآن دستور للادارة الجماعية، لا يهمه التاريخ، إلا بمثابة نموذج عن واقع الجماعة، عندما تجتمع في غياب هذا الدستور.

انه لا يروي قصة خروج اليهود من مصر، لأنهم شعب الله المختار، بل لانهم لاذوا بالله من سلطة فرعون، واجتمعوا معاً تحت مظلة واحدة، وخططوا ونفذوا وعبروا البحر والصحراء، إيماناً منهم بأن الله مع الجماعة ضد فرعون.

وعندما نسي اليهود شرع الجماعة، وتورطوا بدورهم في مجتمع اقطاعي آخر، ازاحهم القرآن جانباً من مسرح التاريخ، ولم يذكرهم بعد ذلك إلا بمثابة مزورين لكتاب الله.

وقصة السيد المسيح، لا يضيف إليها القرآن شيئاً جديداً على ما جاء في الاناجيل، لكنه يحذف منها مبدأ ابعاد السيد المسيح وأمه، عن بقية الجماعة الانسانية، بحجة أنهما ليسا من طبيعة البشر. فهذا مبدأ جدلي لا يخدم واقع الناس، بل يخدم مؤسسة أكاديمية، تسخر الكلام لكي تعيش عاطلة على حساب الناس.

والملوك المتألهون في الشرق القديم، من فرعون إلى هامان، لا يلعنهم القرآن، لانهم اعتقدوا أنهم من نسل الآلهة، بل لأنهم كانوا آلهة فعلاً، في أيديهم أرزاق الناس وحياتهم وموتهم، بموجب دستور إداري خارج عن إرادة الناس.

ـ ٤ ـ

الأصل في كلمة الصبر، هي المقاومة. فشرط «الصابر» أن يكون حياً، وأن يعاني، وأن يعرف أنه يعاني، وهي شروط تحتم نشوء المقاومة، وتحتم أن يتحرك الحي ذاته مرة، لتغيير واقعه، لأنه لا يستطيع أن يجلس **«صابراً»** إلى الأبد.

إن الصبر ـ من دون مقاومة ـ كلمة لا علاقة لها بمعنى الصبر في الإسلام. فالمسلم عليه أن يقاوم بيده ولسانه وقلبه. ومن دون عنصر المقاومة، لا يسمي الاسلام الناس الساكتين، باسم **«الصابرين»** بل يسميهم الناس الذين شهدوا على أنفسهم بالباطل. وقد جاء في الآية ٩٧ من سورة النساء: **﴿إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم، قالوا: فيم كنتم؟ قالوا كنا مستضعفين في الأرض. قالوا: ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها؟ فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا﴾**. فالصبر على الظلم، ليس فضيلة، بل جريمة عقوبتها الحرق بالنار.

«ما كسبت أيديكم»

سنة ٨٩٠ توفي الخليفة هارون الرشيد، أعظم خلفاء بني العباس، وأشهر حاكم شهدته القرون الوسطى على الإطلاق. أما نظام الخلافة نفسه، فقد كان يواجه ثلاث مشاكل مميتة، وغير قابلة للحل:

الأولى: أن الولاة، لم يعودوا مجرد موظفين في ديوان الخليفة، بل أصبحوا أمراء يتوارثون العرش في نظام اسروي لا يقل شرعية عن نظام وراثة الخلافة نفسها.

الثانية: أن فرقة الحرس الخاص، لم تعد فرقة واحدة، بل انقسمت بين أمراء البيت المالك، إلى جيوش مسلحة، تتبادل التهديد وحبك المؤامرات.

الثالثة: إن نظام الخلافة، أصبح معرضاً للضرب من داخله بسبب نزاع الأمراء على امتيازات السلطة، في معركة علنية تحت سقف البيت المالك. إن الخليفة هارون الرشيد شخصياً تضطره هذه الظروف الصعبة إلى أن يتخطى العرف السائد، ويعين وليين اثنين من أولاده لولاية العهد تباعاً، بدل ولي واحد. في محاولة يائسة لاغلاق الباب في وجه العاصفة. لكن الباب انفتح بيسر، قبل أن يصل الرشيد إلى قبره.

انفجر النزاع بين ولديه الأمين والمأمون، فانحاز احدهما إلى الأمراء العرب، وانحاز الآخر إلى الأمراء الفرس، وانغمسوا جميعاً في

صراح مسلح، على جبهة عريضة شملت معظم العراق وخراسان، وانتهت بعد ثلاث سنوات، بحصار بغداد، وتهديم بيوتها، وأسر الخليفة الأمين، الذي احتز الجنود الفرس رأسه وبعثوه إلى أخيه المأمون في خراسان، بمثابة رسالة لا تحتاج إلى مترجم. وفي نهاية هذه الحرب الشاملة، كان من الواضح ان الصراع على السلطة، قد انتقل من ميدانه المألوف بين الاسرة والاسرة، إلى ميدانه الجديد بين أفراد الأسرة الواحدة، وإن نظام البيت المالك، كما صممه معاوية قد انهار حرفياً، على رؤوس سكانه.

فكرسي الحكم الذي صعد إليه المأمون على جثة أخيه، ما لبث ان تحول إلى فخ مميت، يشبه كرسي الاعدام، لا يعتليه الخليفة لكي يحكم، بل لكي يقتل علناً، أو يموت بأسلحة صامتة مثل السم والخنق. ان الحرب تندلع سراً داخل حجرات البيت المالك.

بعض الخلفاء، لقي حتفه على يد أقرب الناس إليه.

قال ابن الأثير:

(أول من استبد من النساء الخيزران أم هارون الرشيد. وهي قرشية، وكانت ذات نفوذ وقوة يخافها أولادها، ومن خالفها منهم أو اعترضها قتلته. وكانت في أيام زوجها المهدي صاحبه الأمر والنهي، وهو يطاوعها. فلما تولى ابنها الهادي، ارادت الاستبداد بالامر من دونه، وأن تسلك به مسلك أبيه. فلم يمضِ أربعة أشهر، حتى انثال الناس إليها، وكانت المواكب تغدو وتروح على بابها. فساءه ذلك. وكلمته يوماً في أمر، فلم يجد إلى اجابتها فيه سبيلا، فقالت «لا بد من اجابتي إليه، فإني قد ضمنت هذه الحاجة لعبدالله بن مالك». فغضب الهادي وقال: «ويلي على ابن الفاعلة. قد علمت أنه صاحبها. والله لا أقضيها لك». قالت: «إذن والله لا أسألك حاجة». قال: «لا أبالي». وقامت مغضبة، فصاح بها «مكانك! والله لئن بلغني انه وقف ببابك أحد من قوادي أو خاصتي، لاضربن عنقه، ولأقبضن ماله. ما هذه المواكب التي تغدو وتروح إلى بابك؟ أما لك مغزل يشغلك؟ أو مصحف يذكرك؟ أو بيت يصونك؟ إياك وإياك، لا تفتحي بابك لمسلم ولا ذمي». فانصرفت وهي لا تعقل).

إلى أن يقول:

(فحقدت عليه، حتى إذا علمت أنه يريد خلع أخيه الرشيد، والبيعة لابنه جعفر، أمرت بعض جواريها بقتله بالغم والجلوس على وجهه حتى قتلنه).

بعض الخلفاء لقي حتفه على يد خادمه الخاص.

ومشكلة الخدم داخل البيت المالك لها علاقة بالبيت المالك نفسه. فما دامت السلطة محصورة، تحت سقف بيت واحد، فإن كل فرد يعيش تحت هذا السقف، يكتشف ممراً - شرعياً - إلى موقع السلطة. فالغلام بدر - خادم المعتضد - «تولى قيادة الجند، ونقش اسمه على التروس والأعلام». والغلام بجكم - خادم المكتفي - «ترقى في المناصب - حتى صار أمير الأمراء» وهي أكبر وظيفة في الدولة. وجوهر الصقلي - خادم المعز - «تولى قيادة الجيش المتجه لغزو مصر، وودعه أولاد الخليفة وأهله، ومشوا بين يديه، حتى خرج موكبه من المدينة». وكافور النوبي - خادم الأخشيديين - وضع يده على عرش مصر، وتولى حكمها فعلاً[1].

أغلب الخلفاء، لقوا حتفهم على يد حرسهم الخاص.

ومشكلة الحرس الخاص، بدأت في عصر معاوية، ثم تفاقمت في عصر المأمون الذي أحاط نفسه بفرق من الجنود الفرس. وبعد ذلك أصبحت معضلة غير قابلة للحل، عندما خطر للخليفة المعتصم أن يحرر نفسه من الجنود الفرس، فوضع عنقه - وعاصمته - تحت سيوف الجنود الأتراك.

قال ابن الأثير:

(فلما أفضت الخلافة للمعتصم، كان الأتراك عوناً له، وتكاثروا حتى ضاقت بغداد عنهم، وصاروا يؤذون العوام في الأسواق، فينال الضعفاء والصبيان من ذلك أذى كثيراً، وربما أردوا الواحد بعد الواحد قتيلاً على قارعة الطريق. فاتفق أن المعتصم خرج بموكبه في يوم عيد، فقام إليه شيخ، وقال له: «يا أبا اسحاق». فأراد الجنود ضربه، فمنعهم وقال: «يا شيخ ما لك؟» قال: «لا جزاك الله عن

الجوار خيراً. جاورتنا. وجئت بهؤلاء العلوج من غلمانك الأتراك، فأسكنتهم بيننا، فأيتمت بهم صبياننا، وأرملت نساءنا، وقتلت رجالنا» والمعتصم يسمع ذلك، فدخل منزله ولم ير راكباً إلى مثل ذلك اليوم..).

فماذا فعل الخليفة؟

لقد بنى لنفسه وحراسه مدينة تخصهم وحدهم في سامراء. وهو الحل الوحيد، أمام رجل لا يستطيع أن يعيش من دون جيش من الحرس. ووراء أسوار المدينة الخاصة، كان الخليفة في الواقع مجرد رجل أسير بين أيدي أمراء الأتراك، وكانت هذه الحقيقة، قد أصبحت بالنسبة للمواطنين من سكان بغداد، مجرد مصدر مألوف للنكات:

قال الفخري:

(... فلما تولى المعتز، قعد خواصه، وأحضروا المنجمين، وقالوا لهم: «انظروا كم يعيش الخليفة، وكم يبقى في الخلافة». وكان في المجلس بعض الظرفاء فقال: «أنا أعلم من هؤلاء بمقدار عمره وخلافته» فقالوا له: «فكم تقول إنه يعيش، وإنه يملك؟» قال: «مهما أراد الأتراك». فلم يبق أحد في المجلس، إلاّ ضحك).

لكن النكتة لم تكن طريفة إلى هذا الحد. فقد قام الأتراك فعلاً، بقتل الخليفة المعتز، بعد أن (جروه برجله إلى باب الحجرة، وضربوه بالدبابيس، وخرقوا قميصه، وأقاموه في الشمس، فكان يرفع رجلاً، ويضع أخرى لشدة الحر). أما الخليفة المكتفي فقد (سملوا عينيه، ثم حبسوه حتى مات في الحبس) وعزلوا ابنه المدعو باسم القاهر (فكان يشاهد وهو يستعطي في أسواق بغداد، لابساً قبقاباً خشبياً).

إن هولاكو يجتاح العراق عند منتصف القرن الثالث عشر، ويظهر فجأة تحت أسوار بغداد، مثل كارثة في حجم اعصار، فيقابله خليفة أعزل اسمه المستنصر بالله يحيط به موكب من الفقهاء العزل، في شهادة معلنة على أن تغييب الشرع الجماعي، وراء

فتاوى الفقه، لم يحل مشكلة الإدارة الإسلامية، بل حرمها من إيجاد الحلول، وسلمها في شخص خليفة سمين، حاسر الرأس، إلى، جزار دموي من طراز هولاكو.

كتب التاريخ الإسلامي، لا تفسر تاريخ الإسلام من هذا المنظور، ولا تربط بين غياب الشرع الجماعي، وبين ما حدث لدولة المسلمين. إنها تلتزم بمنهج موجه لتسجيل التاريخ، وليس لتفسيره، بسبب الرقابة الحكومية الصارمة على كتب التاريخ. وفي منهج حكومي إلى هذا الحد، كان على المؤرخ المسلم أن يلتزم بمنهج منحرف، وغير إسلامي.

إنه لا يتحدث عن شرع الجماعة، ولا يلاحظ غياب الأغلبية عن الإدارة، ولا يستطيع أن يقول، إن الخليفة سرق حق الناس، وخطفهم في مدن مسورة تحت حراسة جنوده المأجورين.

لقد كان على المؤرخ المسلم، أن يطفو ساكناً مع التيار. ويسجل غزوات الخليفة، ويمتدح مآثره في الدفاع عن أرض الإسلام. ويتغاضى عما يفعله الخليفة للمسلمين أنفسهم. ويتغاضى عن غياب الإدارة الجماعية. ويدير ظهره للواقع، لكي يسجل واقعاً سواه. وفي ظروف حرجة من هذا النوع، كان تاريخ الإسلام يصاغ بمنهج محرج حقاً.

ففي عصر بني العباس مثلاً، كان على المؤرخ المسلم أن يستقبل خليفة اسمه «السفاح»، ويلحق نسبه ببيت الرسول، ويناصره على أعدائه الأمويين، ويلعنهم إلى يوم الدين. لكنه لم يلعنهم، لأنهم سرقوا حق الناس، بل لأنهم يشربون الخمر، ويشترون الجواري، ويسمعون الغناء. فسرقة حق الناس، جريمة ارتكبها السفاح أيضاً، ومن شأنها أن تجمعه مع أعدائه في خانة لعينة واحدة.

في وقت لاحق، عاد العباسيون، فتعلموا بدورهم أن يشربوا الخمر، ويشتروا الجواري، ويسمعوا الغناء، لكن المؤرخ المسلم، كان مضطراً هذه المرة، إلى أن يسجل الحادثة من دون لعنات.

في عصر الفاطميين، كان على الفقهاء في القاهرة، أن يطعنوا في شرعية العباسيين، وكان على الفقهاء في بغداد، أن يطعنوا في شرعية الفاطميين، وكان على المؤرخ المسلم أن يسجل هذه المعركة النظرية، من دون أن يشير من جانبه إلى أنها معركة نظرية جداً، وأن الشرعية مصدرها الشرع الجماعي، وليس نسب الخليفة من رسول الله. فالشرع الجماعي، يلغي نظرية العباسيين والفاطميين على حد سواء، مما يضع رأس المؤرخ المسلم حيث يلتقي السيفان.

لقد كتب التاريخ الإسلامي، من منظور فرضته ظروف الرقابة السياسية، والتزم سلفاً بأن يصبح تاريخاً تسجيلياً منحازاً، لا يرى الأحداث من واقع الناس، بل من واقع الدولة، وهي زاوية شديدة الانحراف في موضعين.

في **الموضع الأول**: يصبح تاريخ دولة الإسلام، هو تاريخ الخلفاء شخصياً، فالدولة الإسلامية قوية، في يد رجل قوي، وضعيفة في يد رجل ضعيف. من دون أن يمضي المؤرخ خطوة واحدة بعد ذلك، لكي يكتشف وراء هذا التفسير السطحي، أن المشكلة تكمن في غياب الإدارة الجماعية، وأن الدولة التي تضع مصيرها في يد شخص أو طبقة، تضعه أصلاً في يد الصدفة العمياء.

في **الموضع الثاني**: تصبح منجزات الإسلام هي منجزاته العلمية والحضارية. ويتعمد المؤرخ أن يخلط بين أمة إسلامية ذات شرع جماعي. وبين دولة إقطاعية يحكمها خليفة مسلم، وينطلق من هذه المغالطة المميتة، للحديث عن حضارة إسلامية لم يعرفها تاريخ الحضارة أصلاً.

فمنجزات العلماء المسلمين، لا علاقة لها بالإسلام، بل بموقع المسلمين في الشرق. إنها ثمرة حضارة قديمة قدم الأهرام نفسها، تكفلت منذ الأزل، بارتياد المعارف العلمية في الحساب والجبر والطب والكيمياء والفلك والهندسة. ونجحت في تطويرها قبل الإسلام وبعده، إلى مستويات رفيعة من الدقة والإبداع.

أما العلوم الإسلامية الحقة، فإنها للأسف، لم تولد في لغة الإسلام نفسه، لأنها أجهضت في وقت مبكر جداً، بإنهاء نظام الشرع الجماعي، على يد الأسرة الأموية، والعودة بالمسلمين إلى شرائع الشرع القديم.

إن الجبر والهندسة والفلك، ليست علوماً إسلامية، بل علوم فقط. أما العلوم الإسلامية، فهي الشرع الجماعي، وحرية الرأي والعقيدة، ومسؤولية المواطن عن سير الإدارة، وحقوق الإنسان، وتحرير الرقيق، وتوفير الضمان للعمال، وتحريم الإقطاع في جميع صوره القديمة والجديدة. وهي علوم لم يعرفها المسلمون، ولم تسمع عنها إداراتهم ـ لأول مرة ـ إلاّ في لغة رجل غير مسلم، اسمه نابليون بونابرت.

إن كتب التاريخ الإسلامي، تتحدث من حضارة بديلة عن حضارة الإسلام، وعلم بديل من علم الإسلام، وتتورط في مقاييس قصيرة النظر لمعنى الحضارة والعلم معاً، لأنها لم تكن تعرف، أنها تعيش في عالم قديم ضيّق، وان كوكب الأرض، لا يزال يضم أربع قارات في عالم جديد، وأن مصير الحضارة والعلم، سوف يقرره وصول الملاحين الأوروبيين إلى هذا الكنز في قارات المحيط الهادىء، وليس ما يقوله مؤرخ خائف عن خليفة وحيد.

— ١ —

في عصر كافور الأخشيدي، زار مصر شاعر من أشهر شعراء العرب في كل العصور، هو أبو الطيّب المتنبي. وكانت مصر ـ تحت حكم كافور ـ مجرد إقطاعية متخلفة، ينهبها أمراء الحرس وجباة الضرائب، ويعاني أهلها شظف العيش بين المجاعات والأوبئة. لكن عذاب الناس، لا ينعكس في شعر المتنبي، ولا يجد هذا الشاعر الموهوب في مصر، ثمة ما يلفت نظره سوى كافور الأخشيدي شخصياً.

إن المتنبي لا يشغل باله، بما يحدث للملايين، ولا يلاحظ فقر الرجال، وبؤس النساء، وتشرد الأطفال المتسولين في الطرقات، بل يركّز عينيه على كافور وحده من دون سواه، مبدياً عجزاً ظاهراً عن الخروج بشعره، من هذه الزاوية الضيقة، خلال مرحلتين:

في المرحلة الأولى: امتدح المتنبي شخصية كافور، واجتهد في نيل عطاياه، بأشعار مسطحة، منها قوله:

«مولاي هل في الكأس فضل أناله   فإني أغني منذ حين وتشرب»

وفي المرحلة الثانية: عاد المتنبي، فهجا كافور، واجتهد ـ هذه المرة ـ في إيذاء مشاعره شخصياً، بأشعار مسطحة أخرى، منها قوله:

«لا تشتر العبد، إلاّ والعصا معه   إن العبيد لأنجاس مناكيد»

ويلفت النظر في هذا الشعر، أن بناءه الجميل، مسخر في الواقع لخدمة أفكار قبيحة، وغير إسلامية، وغير لائقة بروح الشعر. فلا (العبد) في الإسلام هو الرجل الأسود، ولا التسول على أبواب الاقطاعيين، حرفة إنسانية، ولا دعوة النخاسين لضرب المستعبدين بالعصي، وصية تحتاج إلى جهد الشعراء.

إن شاعراً في مستوى المتنبي ـ وهو مستوى متطور جداً تقنيا ـ لا يقول في القرن العاشر، سوى ما ردده تجار الرقيق في أسواق النخاسة منذ عصر الرومان على الأقل. فقد كان كاتو ـ خبير الزراعة ـ قد أعلن منذ القرن الثامن قبل الميلاد أن أفضل طريقة لتشغيل الأرقاء في المزرعة، هي أن تقيّد أرجلهم بسلسلة...

هذا الموقف المنحرف، لا يميز أدب المتنبي وحده، بل يميز الأدب العربي القديم كله،

لأن الضربة التي قضت على شرع الجماعة في الإسلام، قضت تلقائياً على الضمانة الوحيدة للأدب الإنساني نفسه.

فالأدب ـ من دون شرع الناس ـ ليس مسخراً لخدمة الناس أصلاً. إنه مجرد سلاح آخر من أسلحة الإقطاع القديمة التي عرفتها الحضارة منذ مولدها في سومر ومصر. فالقصة والرواية والمسرحية والقصيدة، لم تولد لتغيير الواقع ـ كما يشيع أهل الأدب ـ بل ولدت لتبريره من وجهة نظر الإقطاع، بموجب أساطير لا علاقة لها بالواقع، مثل قصص الكهنة عن العالم السفلي، وعلاقة الملك بالآلهة، وقوة الساحر الخفية، وحاجة النيل إلى أن «يتزوج» فتاة عذراء. وهي أفكار لا تريد أن تغير الواقع، بل تريد أن تفسره أسطورياً، باعتباره جزءاً من عالم سحري غائب. وطوال الفترة الممتدة بين عصر فرعون، وبين عصر كافور الأخشيدي، لم تشهد الحضارة الإنسانية، نصاً أدبياً، مكتوباً، ينادي بإنهاء منهج الأسطورة، ورفع عبء الإقطاع عن كاهل الناس، سوى نص واحد، فقط، لا غير، هو نص القرآن الكريم.

باستثناء القرآن، لم تعرف الحضارة حتى مطلع العصر الحديث نصاً مكتوباً واحداً، ينادي بتحرير الرقيق، أو إنهاء نظام الإقطاع، أو الدفاع عن حقوق المرأة، أو الشفقة بالأرض والحيوانات. ولعل منهج القرآن الإنساني، كان من شأنه أن يخلق أدباً إنسانياً مزدهراً في ثقافتنا العربية، لو أن القرآن لم يخسر تجربة الشرع الجماعي، ويخسر معركته مع الإقطاع، قبل أن تبدأ. مما أعاد الأدب العربي إلى موقعه القديم، وأغلق مدخل الطريق من أوله.

ومنذ أن صار بوسع الخليفة، أن ينثر الدنانير على رؤوس الشعراء ـ وأن يقطع رؤوس بعضهم ـ كان الشعر العربي قد اختار مكانه في جانب الخليفة ضد الناس. وكان الكاتب العربي، يشغل نفسه بالسجع والبديع والكناية والطباق، وليس بقضايا الدستور، وحقوق المواطن في الضمان الاجتماعي، وحرية الرأي والقول والقضاء. ورغم ثورة النشر التي عاشها الأدب العربي، منذ عصر المأمون على الأقل. ورغم المواهب الكبيرة التي ظهرت على مسرح هذا الأدب، فإن لغتنا العربية لا تشهد نصاً أدبياً واحداً، له علاقة بواقع الناس.

فالشعر العربي لا يخاطب العرب، بل «يتحدث إليهم» عن كرم الخليفة، ومجالسه، وحبه للشعر، والنثر العربي، لا يشغل باله بما يعانيه العرب يومياً، بل بما يتعين عليهم معرفته حباً في ذات المعرفة، من الموسوعات الخاصة بسلوك الحيوان، إلى سير الشعراء والمغنين. وقد قدم الأدباء العرب منجزات أدبية متطورة في الشعر والقصة والبحث والمقالة، لكنهم لم يكتشفوا أبداً مهمة الأدب في تغيير الواقع، ولم يتركوا وراءهم نصاً أدبياً واحداً، ينادي بتحرير الأرقاء، أو إنهاء عصر الإقطاع، أو إلغاء نظام الجيش المأجور، أو توفير حق الضمان الاجتماعي للمواطنين، لقد كان أدبنا العربي

الإسلامي، أدباً ساكتاً عما يقع للمسلمين، مثل كل أدب عرفه تاريخ الإقطاع، قبل الإسلام وبعده.

لهذا السبب، لم يكن بوسع موهبة فائقة مثل موهبة المتنبي، أن تكتشف الفرق بين تسخير الشعر للهجاء، وبين تسخيره للثورة، ولم تولد أول قصيدة عربية تخاطب الأمة إلاّ على يد أحمد شوقي، ولم يسجل الأدب العربي، أول رواية عن واقع العرب، إلاّ في روايات طه حسين، مثل دعاء الكروان، والمعذبون في الأرض. أما قصص الأطفال ـ وهذه حقيقة قاسية فعلاً ـ فإن الأدب العربي لم يعرفها إلاّ على يد كامل الكيلاني منذ ثلاثين سنة فقط.

خسرنا المحيط

حتى منتصف القرن الخامس عشر، كان العالم ثلث العالم فقط، وكانت خرائطه لا تزال ناقصة، بمقدار أربع قارات، هي أميركا الشمالية وأميركا الجنوبية، وأستراليا، والقارة القطبية بالإضافة إلى آلاف الجزر الواقعة داخل المحيط.

لكن المحيط نفسه، كان اسمه «بحر الظلمات»، وكان اجتيازه للوصول إلى أراضي العالم الجديد، مشكلة تقنية معقدة، تتوقف على تطوير السفينة، من وسيلة نقل في بحار مغلقة مثل البحر الأبيض المتوسط، إلى وسيلة نقل في المحيط، عبر مساحات مفتوحة من المياه، من دون مرافىء، ومن دون محطات تموين. وهي مشكلة، لم تكن ظروف التقنية البحرية قادرة على حلها، حتى نهاية القرن العاشر على الأقل.

فالإبحار عبر المحيط، يتطلب سفينة عميقة القاع لنقل حمولات تغطي تكاليف هذه الرحلة الطويلة. بالإضافة إلى سطوح خاصة بالمدافع، لحماية السفينة من غارات القراصنة، وغرف لجنود المدفعية، ومخازن للتموين وخزانات للمياه، وأطعمة يمكن حفظها لعدة أشهر، ودراية بأمراض البحر الناجمة عن الإبحار الطويل، وخرائط مفصلة لحركة التيارات والرياح. وهي شروط تتطلب بدورها مستويات تقنية خاصة، في تصميم السفن، وآلات القياس معاً، مما جعل ظهور السفينة المحيطية على أيدي العرب، عند مطلع

القرن الحادي عشر، انجازاً تقنياً حاسماً، لا يقل ضخامة، أو إثارة للمشاعر، عن ظهور سفن الفضاء في العصر الحالي. لقد فتح العرب للحضارة طريقاً عبر المحيط.

وعندما ظهر السندباد في حكايات ألف ليلة وليلة، كانت سفن العرب المحيطية، قد وصلت إلى اليابان، وارتادت جزر تيمور التي تدعى الآن أستراليا أو نيوزيلندا. وكان المحيط ـ لأول مرة في تاريخه ـ يتحول من حاجز بين القارات إلى جسر يربط بينها. وعند مطلع القرن الخامس عشر، كان (البحر الشرقي الكبير) الذي يدعى الآن باسم المحيط الهادىء، قد أصبح ممراً للتجارة الدولية، ترتاده سفن العرب من موانىء مصر والشام، عبر البحر الأحمر. ومن موانىء اليمن وحضرموت والبحرين والبصرة، قاصدة أسواق الشرق الأقصى، تحت قيادة ربابنة متخصصين بالإبحار عبر المحيط، منهم أحمد بن ماجد الذي قاد سفينة فاسكو دي جاما من مدغشقر إلى الهند سنة ١٤٩٧.

في ذلك الوقت، لم يكن ثمة ما يمنع العرب، من أن يستديروا بسفنهم غرباً، ويقصدوا شواطىء العالم الجديد، في رحلة كان من شأنها أن تغير مجرى التاريخ، وتفتح للإسلام واللغة العربية ثلاث قارات مرة واحدة. وهو إنجاز، كان العرب مؤهلين تقنياً لتحقيقه، منذ مطلع القرن الحادي عشر، قبل مولد كولمبس بثلاثة قرون على الأقل. ولو كان السباق على المحيط سباقاً مفتوحاً أمام جميع الأمم، لاختلف شكل العالم الذي نعرفه الآن، بقدر ما يختلف العرب عن الأميركيين. لكن السباق، كان مغلقاً بالسلاسل في وجه العرب بالذات.

فالحرب الصليبية، التي اعتقد صلاح الدين، أنه أنهاها في الشرق، كانت مندلعة في أقصى الغرب، على جبهة أخرى، داخل أسبانيا، عندالطرف الهش للهلال الإسلامي، في منطقة قليلة السكان، تصعب نجدتها من مراكز القوة الإسلامية الكثيفة في مصر والشام.

وعلى هذه الجبهة البعيدة، كان الرمح الصليبي يطعن صدراً عربياً عارياً.

سنة ١٠٨٥ سقطت طليطلة، وتقدم الأسبان جنوباً، قاصدين مضيق جبل طارق، فاجتاحوا بقايا الإمارات الأموية، ووقفوا قبل نهاية القرن الرابع عشر، على ساحل البحر المتوسط، عند رأس المضيق، تاركين أمراء بني الأحمر في غرناطة، وراء ظهورهم، لمدة ماية سنة أخرى.

فلم يكن الأسبان، يشغلون بالهم بغرناطة الواقعة شرقاً داخل البحر المتوسط، بل بمدينتي سبتة ومليلة المغربيتين، اللتين أتاحتا للمدفعية الأسبانية، أن تتمركز على جانبي جبل طارق، وتسد هذا المضيق، في وجه الأسطول الإسلامي إلى الأبد، وهي كارثة مميتة جداً، لأنها تمت في عصر شهد تطوير السفينة المحيطية، وأخرج العرب من معركة حضارية كبرى، لا تقل أهمية عن معركة الفضاء في العصر الحالي.

إن العرب، لم يخسروا أسبانيا، كما يقال في كتب التاريخ، بل خسروا المحيط كله، ومعه الأميركتين، وأستراليا ونيوزيلندا، وآلاف الجزر، وجميع ممرات التجارة الدولية[1]. وقد حشرتهم مدافع الأسبان، وراء مضيق جبل طارق، لكي يتفرجوا على التاريخ من بعيد، ويروا الفلاحين الأوروبيين، يبحرون بسفن عربية، وخرائط عربية إلى عصر آخر في «عالم جديد». وعندما نزلت فرقة الخيالة الأسبانية في المكسيك، وتقدم المدعو (كورتيز) لإبادة هنود الأزتك والأنكا، كان الحصان العربي، هو السلاح الذي أربك الهنود أكثر من سواه. وكان على التاريخ أن يسجل بهدوء، أن الحصان العربي قد وصل إلى أميركا، لكن فارسه العربي لم يصل.

خلال الثلثمائة سنة التالية، كان العرب، يقضون عقوبة الحبس، وراء مضيق جبل طارق، مثل مارد مسحور في قمقم. وكان البحر المتوسط قد أصبح زنزانة للإسلام، ولفظ المحيط موجة رأسمالية عاتية، ما لبثت أن اجتاحت العالم بقاراته الخمس، ووضعتها جميعاً

تحت إدارة رأسمالية واحدة، لأول مرة في تاريخ العالم والإدارة معاً.

في ظروف هذا الواقع الجديد، كان من الواضح، أن الإسلام، لم يحقق هويته العالمية، ولم يسيطر على مسيرة الحضارة، بل حجز داخل العالم القديم، في مناطق موبوءة بالفقر والجهل، تحت حراسة فقهاء غائبين عن التاريخ، حبسهم الرأسماليون وراء مضيق جبل طارق منذ خمسمائة سنة على الأقل.

لم يحقق الإسلام رسالته العالمية على يد الفقه، بل خسر معركته، قبل أن يعبر المحيط، وظهرت الرأسمالية، بمثابة دين عالمي بديل، وفتح التاريخ صفحة جديدة أخرى، وطوى صفحة الأديان، بموجب نظريات رأسمالية واشتراكية مستحدثة. لكن المؤرخ المسلم لم يكن بوسعه أن يسجل ما حدث للإسلام، إلا على الصفحة القديمة نفسها.

إنه لا يلاحظ غياب الإدارة الجماعية، ولا يفسر ما حدث للمسلمين، باعتباره نتيجة حتمية لغيابها. بل يبدأ من حيث يبدأ الفقهاء، وينحي باللوم على المسلمين الذين (فرطوا في دينهم) من دون أن يحدد لهم أين فرطوا فيه. ويعيرهم بحاضرهم، على أساس أنهم لا يستحقون ماضيهم المجيد، من دون أن يفسر لهم، لماذا ذهب الماضي المجيد نفسه. إن تاريخنا يكتبه فقيه غاضب، لا يعرف ما حدث في التاريخ.

رجل يريد أن يقول، إن المسلمين خسروا ثلاث قارات، وخسروا أرضهم نفسها، لأنهم لم يتمسكوا بدينهم، ولم يؤدوا الشعائر، ولم يكونوا مسلمين حقاً كما كانوا ذات مرة في عصر هارون الرشيد. وهو تشخيص حكومي، يتعمد أساساً، أن ينسى ما حدث في عصر هارون الرشيد نفسه.

فالواقع أن المسلمين، لم يفرطوا في دينهم، بل انتزعه منهم رجل مسلح على رأس جيش، من القتلة المأجورين. وإذا كان الإسلام هو

أداء شعائره، فإن عدد المسلمين الذين يؤدون هذه الشعائر الآن، يزيد على عدد المسلمين في عصر هارون الرشيد، بعشرة أضعاف على الأقل. أما إذا كان الإسلام، هو الإدارة الجماعية، فإن ذلك مسؤول عنه رجل مسلح، على رأس جيش من القتلة المأجورين، ومسؤول عنه فقيه يزعم أن مصادر الشرع أربعة، ليس بينها صوت الناس.

إن المنهج التاريخي المستخدم في كتابة تاريخنا الإسلامي، لا يرى حجم الكارثة التي حلّت بالإدارة الإسلامية، منذ إبطال الشرع الجماعي في عصر معاوية. بل ينطلق من هذا العصر، لكي يسجل «أمجاد» الإدارة الإسلامية، في إعلان مدفوع، يتجاهل، أولاً، أن الإدارة التي يتحدث عنها، نسخة منقولة عن تراث بيزنطة. ويتجاهل، ثانياً، أنها إدارة قامت على أنقاض الشرع الإسلامي بالذات. وإذا كانت مهمة التاريخ، أن يشرح للناس أخطاءهم، فإن المنهج المستخدم في تاريخنا الإسلامي، موجّه عمداً لإخفاء هذه الأخطاء.

إنه منهج لا يشغل نفسه، بما حدث للناس، ولا يرى مدى خسائرهم التي نجمت عن إبطال الشرع الجماعي. ولا يهمه الفارق الصارخ، بين حضارة إقطاعية، قامت على حاجة الأقوياء للترف، وبين حضارة اشتراكية، تقوم على حق كل مواطن في السلام والعدل.

منهج لا يهمه أن العالم الذي خاطبه القرآن، يضم خمس قارات، وأن الإدارة الإسلامية قد فشلت في حمله إلى خمس منها، وأن ذلك، ليس سببه، عدم تمسك الناس بأداء شعائر الدين، بل سببه، عدم تمسك الخليفة بالإدارة الجماعية. إن تاريخنا لا يعلمنا الدرس المفيد، الذي سوف نتعلمه من تاريخ أمة أخرى، على أي حال.

فقد أثبت سير الأحداث في غرب أوروبا، أن الشرع الجماعي، ليس فكرة قابلة للموت، بل قانون طبيعي، لا بد منه في نهاية المطاف. ورغم أن الثورات الأوروبية، لم تنجح أبداً، في إقرار صيغة

إدارية شاملة، مثل صيغة الشرع الجماعي في الإسلام، فإنها ـ على الأقل ـ قد نجحت في إنهاء نظرية الحق الإلهي المقدس في الحكم، وكسرت بذلك سلسلة الاقطاع الحديدية التي طوّقت عنق الإدارة منذ عصر الملوك المتألهين في دول الشرق القديم. وفي اليوم الثلاثين من كانون الثاني (يناير) سنة ١٦٤٩، سقطت المقصلة في مدينة لندن، على عنق أول ملك في التاريخ، يتم إعدامه بموجب قرار من محكمة شعبية، وتدحرج رأس شارل الأول، ملك انكلترا، مفتتحا عصراً طويلاً من رؤوس الملوك المتدحرجة.

لم تكن الثورة الإنكليزية، موجهة لاحتواء طبقات الناس، ولم تنجح في إقرار شرع جماعي قادر على ضمان المساواة بينهم، بل أن «كرمويل» قائد قوات الثورة، كان يبدي ازدراءه لفكرة المساواة نفسها، وكان يسمي الدعاة إليها (المسوّين). وقد اختار أن يصفيهم، قبل أن يصفي الملك، لكن الثورة الإنكليزية، لها فضل إحياء حقيقتين، كاد العالم أن ينساهما، منذ أن سمعهما لأول مرة، في لغة الإسلام.

الأولى: إن الإقطاع فكرة محكوم عليها بالموت، حتى من دون الإسلام.

والثانية: إن الجيش المأجور، الذي تقوم عليه نظرية الإقطاع، جيش من ورق، يمكن هزيمته بجيش من الناس.

ولأن الإسلام نفسه، لم يصل إلى بريطانيا، فقد وصلت إليها صيغة مختلفة من صيغ الشرع الجماعي، والتأم شمل كبار الملاك والتجار البريطانيين تحت سقف واحد، مفتتحين عصر الرأسمالية الحديثة، بمعركة مضمونة النتائج سلفاً، بين سلطان تركي وحيد جاهل، وبين جزيرة مغطاة بالضباب، يديرها جيش من الخبراء الحاذقين، تحت سقف برلمان واحد.

وخلال المائة سنة الأولى، كانت السفينة المحيطية، قد تحوّلت من وسيلة نقل، إلى سلاح للسيطرة على ممرات التجارة الدولية. وكان

القرصان البريطاني ذو الرجل الخشبية، قد صار ضابطاً وسيماً، في بدلة رسمية، يذرع المحيط على رأس أساطيل مسلحة بالمدافع، ويرفع علم بريطانيا على كل أرض تطأها قدماه. وعندما كان السلطان التركي أحمد الثالث، منغمساً في حرب مدمرة ضد الفرس، من أجل بضعة أميال من أراضي العراق، كان قبطان بريطاني اسمه جيمس كوك، قد رفع علم بريطانيا على أستراليا ونيوزيلندا، وجزر البحر الكاريبي، وسواحل كندا، والبرازيل، وسواحل القارة القطبية. وهي مساحة تزيد خمسين مرة على مساحة أراضي الأتراك والفرس معاً.

وفيما يخيم الشلل الاقتصادي على الوطن الإسلامي، وتقفر أسواقه، وتخرب مزارعه ويتناقص عدد سكانه في الشام، من ستة ملايين إلى مليونين، فقط، ويتناقص في مصر، من أربعة ملايين إلى أقل من النصف، وفيما يتوقف النشاط التجاري داخل البحر المتوسط، ويفقد البن اليمني السوق، أمام البن الجديد القادم من البرازيل، ويضرب الكساد أسواق البهارات والحبوب، يكون مواطننا الذي بدأت الحضارة على يديه، في مدن غنية مزدهرة، قبل أن يتعلم الأوروبيون بناء البيوت، بثلاثة آلاف سنة، قد أصبح مواطناً جائعاً، وعارياً، وحافي القدمين، يطارد السياح الأوروبيين بين الآثار. وتكون الحضارة التي عرفها الشرق من دون شرع الجماعة، قد انهارت علناً، ودفنت الشرق حياً، تحت الركام. إن المنتصرين الجدد، لا يرحمون أحداً.

فالرأسمالية التي كسبت السباق هذه المرة، لم تكن رسالة إنسانية لجمع الناس في نظام محرر، من سلطة المؤسسات. بل كانت رسالة المؤسسات نفسها، محررة من كل مبدأ إنساني، وموجهة دستورياً، لخدمة رأس المال، على حساب كل رأس سواه، وقد أباح الأوروبيون لأنفسهم انتهاك جميع الحقوق الإنسانية لغير الأوروبيين، من إبادة الهنود الحمر، إلى قصف اليابانيين بقنابل نووية.

وعندما ظهر نابليون تحت أسوار عكا، سنة ١٧٩٩، كانت قد مرت ستمائة سنة على عصر ريتشارد قلب الأسد. وكان الأسد الجديد، قد تضاعف حجمه إلى ما لا نهاية، من دون أن يتغير شيء في قلبه الصليبي. وفي لحظة هائلة لها طعم الكابوس، كان من الواضح، أن المسلمين، لم يخسروا معركتهم ضد أمة جديدة لا تعرفهم، بل ضد أمة تعرفهم جيداً، وتعتقد أن لها ثأراً قديماً عندهم، وتملك تراثاً يعاديهم عداء سافراً[٢]، وتواجه سلطاناً تركياً، خالي اليدين من كل سلاح، ما عدا سلاح الصبر والمروحة.

إن الفرنسيين يضعون يدهم على الجزائر سنة ١٨٣٠، ويحط البريطانيون رحالهم في مصر. وبعد ذلك يجتمع ضباط أوروبيون صغار السن، لكي يرسموا وطننا الذي نعرفه الآن، يقتسموه بينهم، كما يقتسم القراصنة سفينة ركاب. فتذهب ليبيا والصومال إلى إيطاليا. وجنوب المغرب إلى أسبانيا، ويذهب الباقي قسمة بالتساوي، بين بريطانيا وفرنسا، وتدخل الدبابات الفرنسية دمشق في حزيران (يونيه) سنة ١٩٤١، وتمر بالقرب من الجامع الأموي حيث يرقد معاوية منذ ١١٨٢ سنة. وإذا كان الخليفة قد فتح عينيه ذلك النهار، فلا بد أنه لن يغلقهما قبل مرور زمن طويل.

إن عصر المحيط، الذي افتتحه العرب، لا يدخله العرب، بل يقعون في الأسر داخل البحر المتوسط، تحت سيطرة حضارية رأسمالية، تناصبهم عداء قديماً مزمناً في تراثها وتاريخها معاً.

وفي ظل هذه الحضارة المعادية، ولدت في ثقافتنا العربية التي نعرفها، ثقافة عربية أخرى، لا تعادي تراثنا فقط، بل تشترط أن نلغيه من ذاكرتنا، بحجة أنه سبب الكارثة من أولها. وهي نصيحة تشبه ما يروى عن جحا ـ عليه رحمة الله ـ الذي قال للطبيب ناصحاً: (ان المريض، إذا غيّر اسمه لا يصبح شخصياً هو المريض).

هوامش

— ١ —

تضم قارة أوروبا، ثلاث ثقافات رئيسية، هي اللاتينية والجرمانية والسلافية. وقد نجم عن موقع السلاف في شرق القارة ـ بعيداً عن شواطىء المحيط الأطلسي ـ أن غابت ثقافتهم عن المستوطنات الأوروبية الجديدة في الأميركتين وأستراليا، مما أخرج لغاتهم من مسيرة الثقافة العالمية حتى الآن، في قائمة تضم اللغات المجرية والتشيكية والرومانية واليوغسلافية والتركية والروسية.

بقيت في ميدان المعركة، ثقافتان، **إحداهما** تمثلها أسبانيا والبرتغال وإيطاليا وفرنسا. وهي ثقافة لاتينية، ارتبطت بالمذهب الكاثوليكي، وفشلت في تطوير نظام ديمقراطي، وخسرت السباق العالمي مبكراً، ما عدا في فرنسا، حيث نجحت الثورة في تلافي هذا النقص منذ سنة ١٧٨٩، ووضعت نهاية لعصر الاقطاع، على يد الطبقة البرجوازية الجديدة، التي فرضت وصاية الرأسمالية على الدولة، وعملت على بناء جيش فرنسي مخصص، لتأمين حصة فرنسا من المستعمرات. وبفضل هذا الجيش، امتدت أملاك فرنسا من كندا إلى شمال نيوزيلندا إلى أفريقيا، إلى شرق آسيا في فيتنام، وأصبحت اللغة الفرنسية لغة عالمية، تخاطب أجناساً مختلفة، في قارات مختلفة.

الثقافة الأوروبية **الثانية**، كانت تمثلها ـ في عصر الغارة على المحيط ـ بريطانيا وهولندا. وهي ثقافة جرمانية، ارتبطت بالمذهب البروتستانتي، ونجحت مبكراً في تطوير نظام برلماني قائم على سلطة التجار، وحرية الكسب. وفي مستوطنات هذه الثقافة الجرمانية، ولدت دولة «بيضاء» تدار من مكان اسمه «البيت الأبيض» سوف تشتهر في التاريخ، باسم «الولايات المتحدة». وهي النسخة الأصلية لدول المستوطنين البيض، كما نعرفها الآن في كندا وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا وإسرائيل.

فاسم «البيت الأبيض» ليس اسماً جاء بالمصادفة، بل جاء رمزاً لقيام دولة جرمانية، مفتوحة للجنس الجرماني وحده، فقط، لا غير. ومغلقة في وجه كل جنس آخر سواه، من أجناس الهنود الحمر، إلى أجناس الأوروبيين اللاتين والسلاف. والمعروف

أن اسم «البيت الأبيض»، اختاره جورج واشنطن شخصياً، تخليداً لاسم بيت زوجته الثرية في فرجينيا. لكن الإدارة الأميركية خجلت من اعتماد هذا الاسم العنصري، وظلت تدعو «البيت الأبيض» في مراسلاتها الرسمية باسم Executive mansion وهي تسمية منتقاة بعناية، تعني تقريباً «دار الموظف المكلف بالإدارة». أما المواطنون الأميركيون أنفسهم، فقد شاع بينهم اسم «البيت الأبيض»، لأنه كان تعبيراً صحيحاً عن واقع دولتهم، كما اختاره الرجل الذي بناها بيديه، وقد أصروا على استخدامه من دون سواه، حتى اضطرت الإدارة الأميركية إلى الإذعان بقبوله في نهاية المطاف، وأصدر تيودور روزفلت سنة ١٩٠٢، مرسوماً يقضي بإعلان تسمية «البيت الأبيض» رسمياً، في لحظة شهدت ميلاد أكبر دولة في التاريخ، على فراش نخاس أبيض:

إن جورج واشنطن، لم يعرف أبداً، ما إذا كانت لغة الولايات المتحدة، سوف تكون الإنكليزية أو الألمانية. والواقع أن ترشيحه للرئاسة، بدأ بصدور كتاب ألماني يسميه أبو الوطن VATER DER HEIMAT لكن واشنطن، كان يعرف أن المستوطنات الأميركية، سوف تكون مستوطنات جرمانية، وليست لاتينية، ولهذا السبب، كانت فكرة الاستقلال عن بريطانيا بالنسبة لجورج واشنطن شخصياً، فكرة لا تخطر لغير المجانين. فقد كتب ذات مرة إلى صديقه روبرت مكنزي رسالة، قال له فيها: (... أما حكاية الاستقلال، وما إليه، فإني على يقين أنها فكرة لا تخطر ببال رجل عاقل واحد، في أميركا الشمالية بأسرها).

إن جورج واشنطن، المستوطن الأبيض، الذي تمتد مزارعه على مساحة ٢٠٠ ألف هكتار، ويعمل في اسطبلاته ٣٠٠ من الزنوج الأرقاء، كان يعيش مع زوجته في «البيت الأبيض» قبل أن تولد الولايات المتحدة. وقد حمل ميراثه معه، وتولى صياغة الدولة الجديدة، بمثابة مستوطنة بيضاء مسلحة، لا تعترف بحقوق أصحاب الأرض من الهنود الحمر، ولا تعترف بحقوق العاملين فيها من الزنوج، ولا يرأسها سوى رجل أبيض، ولا يكون هذا الرجل الأبيض سوى مستوطن جرماني الأصل. وهي الصيغة التي ظهرت بها دولة الولايات المتحدة، وتمّ نقلها حرفياً، إلى جميع المستوطنات البيضاء، في كندا وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا.

أما في إسرائيل، فإن تأخر قيام هذه المستوطنة، لم يغر الأجناس الجرمانية البيضاء الغنية بالهجرة، مما دعا إلى تعويض هذا النقص، باختيار أجناس أخرى، بيضاء أيضاً، لكنها ليست غنية، لأنها لم تشارك في الغارة من أولها. وهم أجناس السلاف من شرق أوروبا، الذين يتولون حالياً، إنشاء المستوطنة الجديدة، لحساب الرجل الأبيض في فلسطين.

إن تاريخ المستوطنات الرأسمالية البيضاء - وليس التوراة - هو الكتاب المقدس الحقيقي في إسرائيل، لأنه مصدر الخطة التي تفسر نظامها الإداري في أرض الواقع.

فالتوراة لا تعترف أصلاً بنظام الأحزاب، بل تقسم السلطة في دولة إسرائيل، «بين جميع قبائل الشعب»، لأنها دستور للحكم الجماعي. لكن إسرائيل تدار حالياً بسلطة أحزاب رأسمالية وعمالية، لا تعترف بنظام التوراة.

والتوراة تقول إن اليهودي، لا يقرض اليهودي بالربا. لكن بنوك إسرائيل، ترفع فوائد قروضها، إلى المواطنين اليهود، بقدر ما ترتفع الفوائد في بنوك واشنطن، بغض النظر عما تقوله التوراة.

والتوراة لها شرع إداري يقول حرفياً إن دستور الدولة هو دستور الجماعة. لكن الصيغة الإسرائيلية الحالية، صيغة حزبية مترجمة حرفياً، عن شرائع المستوطنات الرأسمالية في الغرب، في شهادة علنية على أن المستوطنة البيضاء، لا تستطيع أن تخفي جلدها الأبيض، حتى إذا قامت على أساس الدين.

والتوراة تقول إن الرب أعطى فلسطين لنسل إبراهيم. وهي قائمة تضم على الأقل المسيحيين والمسلمين، لكن اسرائيل قامت طبقاً لنموذج جورج واشنطن بمثابة مستوطنة بيضاء، لا تعترف بحق أصحاب الأرض من الفلسطينيين، ولا تعترف بحق اليهود الشرقيين أنفسهم، ولا يرأسها سوى رجل أبيض، ولا يكون هذا الرئيس، سوى مستوطن أوروبي الأصل. إن تسمية إسرائيل باسم الدولة اليهودية مجرد تسمية إعلامية بحتة، لها سوابق معروفة في تاريخ المستوطنات.

فالولايات المتحدة الأميركية نفسها، ليست أميركية حقاً، ولم تقم بمشيئة سكان أميركا، بل بمشيئة المستوطنين الأوروبيين الذين تولوا إبادة أصحاب الأرض، لحساب البنوك الأوروبية. وكذلك حدث في أستراليا ونيوزيلندا وكندا وجنوب أفريقيا وإسرائيل. فكل دولة من هذه الدول، أقامها المستوطنون الأوروبيون لحساب البنوك الأوروبية، طبقاً لخطة واحدة لم تتغير، منذ استيطان أميركا خلال القرن السادس عشر.

في **المرحلة الأولى**، تقوم البنوك بتمويل هجرة الأوروبيين إلى أي مكان يختارونه بشرط أن يقع هذا المكان في أراضي شعوب غير مسلحة.

وفي **المرحلة الثانية**، تتولى البنوك تسليح المستوطنين الأوروبيين، خلال موجة من أعمال التخريب، لافتعال معركة مع أصحاب الأرض الأصليين.

وفي **المرحلة الثالثة**، توعز البنوك إلى المستوطنين البيض، بإعلان قيام دولة أوروبية في أراضيهم، تحت شعار واحد، محدد سلفاً، هو حرية رأس المال.

وقد أقيمت دولة الولايات المتحدة، طبقاً لهذه الخطة حرفياً. وأقيمت بعد ذلك المستوطنات الأوروبية البيضاء. في عصور مختلفة، وقارات مختلفة. لكنها التقت جميعاً على حرية رأس المال. في معسكر يدعو نفسه رسمياً، باسم المعسكر الرأسمالي، ويجمع هذه المستوطنات البيضاء، في جبهة نووية، تطوق أراضي

المستوطنات في المحيط الأطلسي، تحت قيادة حلف، اسمه ـ طبعاً ـ حلف الأطلسي. إن إسرائيل مستوطنة رأسمالية مسلحة، في عالم الرأسماليين المسلحين، لكنها ليست دولة يهودية ولا يعني تمريرها تحت هذا الاسم في وطننا الإسلامي، سوى أن الرأسماليين أيضاً، يخطئون أحياناً في الحساب.

فالرمال الناعمة في الوطن الإسلامي بالذات، مجهّزة خاصة لاحتواء الخلاف بين الأديان، لأن شرع الإسلام الإداري، هو نفسه شرع التوراة الحقيقية، وقد احتوى اليهود ذات مرة، وسوف يحتويهم مرة أخرى، بمجرد أن يستعيد نظامه الإداري. فالفرق الحاسم ـ والغائب عن حسابات الرأسماليين ـ بين العرب، وبين الهنود الحمر، ان شرائع الهنود الحمر، كانت أكثر قدماً، وبدائية، من شرائع الأوروبيين. أما العرب، فإنهم أصحاب شرع جماعي متطور، يعيش حياً في لغتهم، ويضمن لهم وطناً محرراً من سلطة المؤسسات. وهو فرق يعني، أن الأوروبيين البيض، يستطيعون إقامة مستوطنة مسلحة في فلسطين، بمعونة من مراكز رأس المال، لكنهم لا يستطيعون أن يقيموا دولة يهودية في فلسطين، من دون أن يحتويها شرع الإسلام الجماعي، الذي احتوى اليهود، منذ ظهور الإسلام. ولعل الرؤية لا تزال الآن غائمة بعض الشيء. لكن الرأسماليين البيض المعروفين ببعد النظر، عليهم أن ينظروا بإمعان أكثر، لكي يروا بأنفسهم، أن الذي يبحث عن وطن في الشرق الأوسط، ليس هم اليهود، بل هو الشرع الجماعي، وأن هذا الشرع قد أعطى اليهود وطناً من دون أسلحة أميركية، قبل أربعة عشر قرناً، وأن إقرار السلام في المنطقة، رهن باستعادة الشرع الجماعي، وليس بإقامة المستوطنات في أراضي أمة، ملزمة بموجب شريعتها نفسها، أن تقاتل حتى الموت ضد شريعة المستوطنات.

إن الدول الرأسمالية الغربية، تستطيع أن توفر على نفسها ـ وعلى العرب واليهود ـ أحقاباً من الخراب والدمار، إذا شاءت ذات مرة، أن تراجع مفهومها الصليبي للإسلام، وتتعرف بنظامه الإداري المتطور، وتتكلم لغته في البحث عن حلول، بدل لغة المستوطنات القائمة على (الحدود الآمنة، والحزام الأمني، والتوازن العسكري..). فالإسلام بالذات شريعة لا تفهم لغة المستوطنات، ولا تقر قيام دولة على أساس اللون أو الدين، ولا تعترف بمثل هذه الشرائع البدائية. ولا يعني الإصرار على إقامة مستوطنة في أراضي الإسلام، سوى تحديه لإثبات قدرته الخارقة على ضرب هذه المستوطنة، بموجة بعد موجة من الشهداء في معركة قد تستمر، طوال ألف سنة من الآن.

ـ ٢ ـ

كلمة الله التي تعني رب العالمين، لا يترجمها الأوروبيون بكلمة GOD بل يكتبونها

كما هي في نطقها العربي ALLAH باعتبار أن الله، هو رب المسلمين وحدهم، من دون سواهم.

أما كلمة يهوه التي تعني رب اليهود وحدهم دون سواهم، فإن الأوروبيين، لا يكتبونها كما هي في نطقها العبري EHEYEH بل يترجمونها بكلمة GOD أي رب العالمين.

سبب هذا التناقض الظاهر، ان الكنيسة الأوروبية، اعتبرت المسيحية امتداداً لشريعة اليهود، وضمت كتاب العهد القديم إلى الإنجيل، لكنها لم تقف هذا الموقف من الإسلام، ولم تضم القرآن إلى نص الكتاب المقدس، لأسباب سياسية بحتة.

فقبل أن يولد الرسول محمد عليه السلام بثماني سنوات، كان البابا قد أسس أول كنيسة في بلاد الغال التي تدعى الآن «فرنسا»، وشرع يخطط لاجتياح بقية أوروبا ببعثاته التبشيرية، متعمداً أن يرث الأمبراطورية الرومانية، في ما دعاه باسم «الأمبراطورية الرومانية المقدسة». وعندما وصل المسلمون إلى أسبانيا سنة ٧١٤، كانت أمبراطورية البابا، قد امتدت إلى أيرلندا، وكان ظهور المسلمين المفاجىء، على بعد مرمى السهم من روما، تهديداً خطيراً، لا يستطيع البابا أن يتجاهله أو يحتويه. إنه يعلن الحرب على الإسلام، قبل أن يعرف ما هو الإسلام نفسه.

هذا العداء السياسي، كساه البابا قناعاً دينياً محضاً، بإصراره على أن الله رب آخر غير رب العالمين، وأن القرآن كتاب آخر غير الكتاب المقدس، مما حتّم بالتالي عدم ترجمة اسم الله بكلمة GOD، وفتح الباب أمام أول - وأسوأ - معارك دينية في التاريخ. لقد شنّ البابا على الإسلام حرباً «مقدسة»، دامت ألف سنة حتى الآن، من دون مبرر مقدس واحد.

ولو اطلع البابا على نص القرآن، لاكتشف ما اكتشفه النجاشي، قبل ذلك، خلال هجرة المسلمين إلى الحبشة، وعرف بدوره، أن الإسلام لا يمكن محاربته باسم المسيحية بالذات. لكن البابا لم يطلع - مجرد الاطلاع - على نص القرآن، لأن أهدافه نفسها، كانت أهدافاً سياسية محض، لا علاقة لها بالدين.

في ظروف هذا التزييف المتعمد، كان على الكنيسة الأوروبية في روما، أن تلتزم بمعاداة الإسلام إلى الأبد، وتورّط نفسها في خطأ أبدي، غير قابل للإصلاح:

فقد ضمت الكنيسة الأوروبية، كتاب العهد القديم إلى (الإنجيل). وهي كلمة تعني تقريباً الكتاب المقدس، رغم أن اليهود - أصحاب العهد القديم نفسه - لا يعترفون ببعثة السيد المسيح.

وبموجب هذا الاحتواء القسري، اختارت الكنيسة الأوروبية أن تترجم كلمة يهوه بكلمة رب العالمين GOD وأدخلت بذلك تاريخ اليهود في صلب الكتاب المقدس.

أما القرآن الذي جاء مصدقاً لبعثة السيد المسيح، فقد اختارت الكنيسة أن تسميه

KORAN، وتخرجه من قائمة النصوص المقدسة، باعتبار أن الله، هو ALLAH رب المسلمين وحدهم من دون سواهم.

وفي خدمة هذه المؤامرة السياسية، اختارت الكنيسة أن تستعير كلمة الجهاد التي وردت في الإسلام، بمعنى الدفاع عن شرع الجماعة، لكي تجعلها شعاراً للحرب ضد الإسلام نفسه، في أشهر مثال عرفه التاريخ، عن مدى تورط المؤسسة الدينية في تزوير لغة الدين. وعندما أعلن البابا إيربان الثاني افتتاح الغارة الأوروبية على المشرق سنة ١٠٩٨، تحت شعار الجهاد المقدس، كانت الكنيسة الأوروبية، قد وصلت إلى النقطة التي لا عودة منها، وجعلت قتل المسلم فريضة دينية على جميع الأوروبيين، في مسيرة الدم التي بدأت بعد عام آخر، بذبح سبعين ألفاً من المواطنين العزّل، في شوارع القدس.

إن التاريخ يسجل عصر هذه المذابح، تحت اسم الحروب الصليبية. وهي تسمية تريد أن تقول ان الغارة الأوروبية على المشرق، كانت حرباً دينية بين المسيحية والإسلام.
لكن مجرد الاطلاع على النصوص المقدسة التي تروي مولد السيد المسيح في الإنجيل والقرآن معاً، من شأنه ان يظهر مدى تزييف هذه التسمية بالذات.

ففي إنجيل لوقا، مثلا: (**... كان في أيام هيرودس.. كاهن اسمه زكريا.. وامرأته من بنات هارون، واسمها أليصابات.. ولم يكن لهما ولد..**

فبينما هو يكهن.. ظهر له ملاك الرب.. فلما رآه زكريا، اضطرب، ووقع عليه الخوف. فقال له الملاك، لا تخف يا زكريا، لأن طلبتك قد سمعت، وامرأتك اليصابات، ستلد لك ابناً، وتسميه يوحنا).

وفي القرآن: ﴿**... هنالك دعا زكريا ربه، قال رب هب لي من لدنك ذرية طيبة، إنك سميع الدعاء. فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب، ان الله يبشرك بيحيى**﴾ (سورة آل عمران، الآيتان ٣٨ و٣٩).

وفي إنجيل لوقا: (**... فقال زكريا للملاك، كيف أعلم هذا، أني أنا شيخ، وامرأتي متقدمة في أيامها..**).

وفي القرآن: ﴿**قال رب أنّى يكون لي غلام، وقد بلغني الكبر، وامرأتي عاقر**﴾ (سورة آل عمران، الآية ٤٠).

وفي إنجيل لوقا: (**فأجاب الملاك، وقال له أنا جبرائيل.. أرسلت لأكلمك وأبشرك بهذا. وها أنت تكون صامتاً، ولا تقدر أن تتكلم...**).

وفي القرآن: ﴿**قال كذلك الله يفعل ما يشاء. قال رب اجعل لي آية، قال آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزاً...**﴾ (سورة آل عمران، الآيتان ٤٠ و٤١).

وفي إنجيل لوقا: (**وفي الشهر السادس، أرسل جبرائيل الملاك.. إلى عذراء مخطوبة لرجل من بيت داوود اسمه يوسف، واسم العذراء مريم. فدخل إليها**

الملاك، وقال مباركة أنت في النساء، فلما رأته اضطربت من كلامه.. فقال لها الملاك، لا تخافي يا مريم، لأنك قد وجدت نعمة عند الله، وها أنت ستحبلين، وتلدين ابناً وتسميه يسوع..).

وفي القرآن: ﴿**.... إذ قالت الملائكة يا مريم، إن الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى ابن مريم..**﴾ (سورة آل عمران، الآية ٤٥).

وفي إنجيل لوقا: (**فقالت مريم للملاك، كيف يكون هذا، وأنا لست أعرف رجلاً. فأجاب الملاك وقال لها، الروح القدس يحل عليك**).

وفي القرآن: ﴿**قالت رب أنّى يكون لي ولد، ولم يمسسني بشر، قال كذلك الله يخلق ما يشاء...**﴾ (سورة آل عمران، الآية ٤٧).

إن نجاح البابا في إشعال (حرب مقدسة) بين هذين النصين المتشابهين، ليس مصدره قدرة البابا على تحقيق المعجزات، بل مصدره أن الكنيسة الأوروبية نفسها، كانت في الواقع مجرد أداة سياسية موجهة منذ أول يوم لضرب الإسلام، وقد أثبتت ثورة البروتستانت، أن الكنيسة الكاثوليكية التي شنت الحرب الصليبية على المشرق، لم تكن كنيسة شرعية أصلاً، ولم تكن تمثل المسيحية، بل كانت تمثل مصالح البابوات ورجال الإقطاع.

لكن الكنيسة البروتستانتية بدورها ـ رغم كل ما كشفته من مغالطات البابا ـ لم تكشف مغالطته الهائلة تجاه الإسلام، ولم تهتم بتصحيح انحرافه في هذه النقطة بالذات. ورغم أن مارتن لوثر، كان يردد ما قاله القرآن قبل ذلك حرفياً، من إنكار مبدأ الشفاعة، إلى إنكار سلطة البابا، فإن أحداً لم يشأ أن يعترف بهذه الحقيقة حتى الآن.

إن كلمة الله لا بد أن تترجم بكلمة GOD وليس ALLAH، وكلمة قرآن لا بد أن تترجم بكلمة BIBLE وليس KORAN ولا بد أن يضم القرآن نفسه إلى نص الكتاب المقدس.

وإذا شاء رجال الكنيسة الأوروبية أن يبدأوا هذه البداية العادلة، فسوف يكتشفون ما اكتشفه النجاشي منذ أربعة عشر قرناً، ويعرفون أن الحرب (المقدسة) بين المسلمين والمسيحيين، لم تبدأ أبداً، في أي يوم من الأيام، بموجب مبرر مقدس واحد.

عالم جحا

جاء الإسلام، وذهب[1]. انتهى نظام الإدارة الجماعية. أغلق الجامع أبوابه. سلّم المجاهدون أسلحتهم. ظهر جيش أموي مأجور. أعيد عصر الإقطاع من جديد. تفرّق الإسلام بين مذاهب الفقه. انقسمت نظرية الخلافة إلى ثلاث نظريات. ذلك كله حدث تباعاً، قبل مرور قرن واحد على وفاة الرسول.

خلال الأربعة عشر قرناً التالية، وطوال عهود لا تحصى من حكم العائلات، وصراع الجيوش المأجورة على السلطة، كان الإسلام قد أصبح أيديولوجية، تتكلم عن واقع، وتعيش في واقع مختلف سواه، وكانت هذه المفارقة القاسية، تتصاعد إلى مستوى المحنة في عقل المواطن المسلم، وفي ثقافته معاً.

إن الأدب الشعبي يشهد فجأة ظهور شخصية جحا، ذلك المواطن نصف المعتوه، نصف الحكيم، الذي يقول ما لا يعنيه، ويعني ما لا يقوله، ويعيش مرة في عصر الأمويين، ويعيش مرة في عصر تيمورلنك. وهي شخصية إسلامية خاصة، جاءت لكي تطابق واقع المواطن المسلم على المقاس.

فنوادر جحا، ليست نكاتاً، بل ردود عنيفة على إدارة تثير الضحك، إنها لا تسخر من المواطن العادي، ولا تستخدم مادة النكتة المستمدة من مآسي الناس، مثل النكات الشائعة عن

الحموات والفلاحين والمدمنين والعميان والخرس، بل تتوجه لنقد الإدارة، مثل كل نكتة سياسية موجهة، وتحدد موقعها سلفاً، إلى جانب الأغلبية، ضد سياسة الدولة، وجهاز القضاء، وفتاوى الفقه، وإرهاب الجيش المأجور.

كل ما قاله جحا، كانت أغلبية الناس تقوله سراً، في غرف مغلقة، من إنكار شرعية الخليفة، إلى الشكوى من فساد جهاز القضاء، وتعقيدات فتاوى الفقه، وشغب جنود الحرس الملكي في الشوارع والأسواق. كل ما في الأمر، ان جحا، كان ينقله علناً ـ مثل إذاعة يومية ـ إلى جميع الناس.

من هذه الحكايات:

(... جاء الشرطي برجلين إلى مجلس القضاء، وجحا عند القاضي يحدثه في بعض شؤونه، فعرض الشرطي قضية الرجلين، وقال إنه وجد في الطريق بينهما أقذاراً ممنوعة، وادعى كل منهما أن الآخر مطالب بإزالتها، لأنه هو الذي وضعها في عرض الطريق.

أراد القاضي أن يعبث بجحا، ليسخر منه، ويفضح دعواه، لأنه كان يدعي العلم، ويتصدى للافتاء. فأحال إليه القضية، وسأله أن يقضي فيها بالحق بين الرجلين.

قبل جحا تحدي القاضي، وسأل الشرطي: «هل كانت الأقذار أقرب إلى دار هذا أو ذاك؟». فأجاب الشرطي بأنها كانت في الوسط بين الدارين. وإذ ذاك قال جحا: «إذن يزيلها مولانا القاضي، لأنها في الطريق العام، ومولانا القاضي هو المسؤول عن المدينة»).

وهذا حكم قد يصدر من رجل درويش، أو من مواطن غاضب، يريد أن يقول، إن القضاء الشرعي مسؤول عما يحدث للمسلمين، وعما يقع في شوارعهم، تحت إدارة قذرة مجرمة، لا علاقة لها بالشرع.

ومن هذه الحكايات:

(ادعى جحا الولاية، فسأله السامعون عن كرامته، فقال: «كرامتي، اني أعلم بما في قلوبكم». وعندما سألوه، عما في قلوبهم، قال لهم: «كلكم تعرفون انني كذاب»).

وهذا رد قد لا يثير انتباه أحد، سوى خليفة يدعي لنفسه حق الخلافة، بموجب نسبه في أسرة رسول الله، ويهمه أن يسمع ما يدور في صدور الناس بصدد هذا الادعاء.. إن جحا، لا يزعم أنه ولي الله، بل يقول إن الخليفة صاحب الولاية رجل كذاب.

ومن هذه الحكايات:

(سكن جحا داراً قديمة، كان سقفها يحدث قرقعة. وعندما اشتكى إلى صاحبها، قال له: «لا تخف! إن السقف يسبّح الله».

إذ ذاك قال جحا: «هذا الذي أخشاه، أن تدركه رقة، فيسجد علينا»).

وهذا احتمال، يضعه في حسابه رجل يسكن داراً قديمة، أو مواطن يسكن وطناً منهاراً، أصبحت السياسة فيه عدواً مميتاً متنكراً وراء لغة الدين. ان جحا، ليس ضد التسبيح، بل ضد الخليفة المعلق فوق رأسه في سقف إدارة منهارة، بحجة أنه خليفة شرعي، يحكم باسم الله.

ومن هذه الحكايات:

(عرض عليه رجل رسالة ليقرأها له. فتعلل برداءة الخط، لأنه لم يكن يعرف القراءة. لكن صاحب الرسالة، سأله محنقاً: لماذا إذن، تضع هذه العمامة على رأسك، كأنها الرحى؟» فخلع جحا عمامته جانباً، وقال له: «دونك والعمامة، فاسألها، فإنها صاحبة العلم الذي تبتغيه).

وفي ثقافة تخلط بين كلمة [العلم] وبين كلمة [الفقه]، وتسمي أصحاب الدراسات الفقهية [علماء]، كان من شأن هذا الرد أن

يعني، أن الفقه ـ من دون شرع الجماعة ـ لا يستطيع أن يقرأ واقع المسلمين، وليس بوسعه أن يجد حلاً لمشاكلهم الحقيقية، لأنه ليس علماً، بل مجرد بديل شكلي من العلم، يتعمد أن يتنكر وراء عمامة ضخمة.

ومن هذه الحكايات:

(سئل أيهما أفضل، المسير خلف الجنازة أم المسير أمامها، فقال: «لا تكن في النعش، وسر حيث تشاء»).

وهي فتوى عملية جداً، في مسألة فقهية تافهة جداً، من طراز المسائل التي انشغل بها الفقه الإسلامي، عن قضايا الحياة في الواقع المعيش. إن الميت، عند جحا، هو علم الفقه نفسه، الذي علّم الناس أن يركضوا وراء مزاعمه، لإحراز الحسنات في الحياة الأخرى، حتى نسوا حق المواطن الحي في هذه الحياة.

ومن حكايات جحا:

(سأله تيمورلنك الطاغية: «أين ترى يكون مثواي في الآخرة؟».

فقال جحا: «وأين تريده أن يكون، إلاّ مع جنكيز خان وفرعون والنمرود والاسكندر»).

وهذه رسالة بالشيفرة السرية، لكن حل الشيفرة نفسها ليس سرياً جداً، فاسمان من هذه الأسماء، هما فرعون والنمرود، يتحدث عنهما القرآن، باعتبارهما نموذجين ساطعين من نماذج الطغيان، وما دام جحا، قد حدد عنوان الصفحة، فإن كل مواطن، يعرف تلقائياً، أين سيذهب تيمورلنك.

ومن هذه الحكايات:

(رأى سرباً من البط على شاطىء البحيرة، فتسلل لكي يمسك بواحدة منها. وعندما طار البط، أخرج جحا رغيف خبز، فغمسه في البحيرة وقال لمن حوله موضحاً: إذا فاتكم البط، لا يفوتكم مرقه).

وهذه نصيحة تريد أن تقول إن الله العادل، لا يعوض الناس من خسائرهم، بقدر ما يعوضهم الخبز والماء والفول من مذاق البط. وفي ثقافة تعتبر الآخرة بديلاً من الدنيا، وتنكر حق الناس في الجنة على الأرض، تصبح مثل هذه «النصائح» منشورات سياسية ضد الدولة والمؤسسات الدينية.

ومن هذه الحكايات:

(حمل جحا اوزة مشوية إلى أمير حلب، وغلبه الجوع، فأكل إحدى رجليها في الطريق. وعندما سأله الأمير عنها، زعم له أن الاوز كله، خلقه الله برجل واحدة، في حلب. ثم أشار إلى سرب الاوز في حديقة الأمير. وكان الأوز قائماً على قدم واحدة، كعادته وقت الراحة.

نادى الأمير جندياً من حرسه، وأمره أن يهجم على سرب الاوز بعصاه. فما كاد يفعل، حتى أسرع الاوز يعدو على قدميه. ثم قال الأمير لجحا: «هل رأيت الآن أن الاوز في حلب خلقه الله بقدمين، وليس بواحدة؟».

قال جحا: «مهلاً، أيها الأمير، فلو هجم حارسك على إنسان بهذه العصا، لجرى الإنسان نفسه على أربع).

والجندي المأجور، صاحب العصا الغليظة، هو حارس الأمير الخاص، الذي لا يطارد الاوز، بل يطارد الناس، ولا يغير طبيعة الطيور، بل يغير طبيعة البشر، لأنه يقهرهم بسلاح القوة، ويأكل حقوقهم، ويحاسبهم على كل حق ينالونه لأنفسهم، حتى تحت وطأة الجوع، وإذا كان جحا، قد جاع في الطريق، لكي يأكل رجل اوزته، فلا بد أنه يعيش بين كثير من الجائعين.

إن نوادر جحا، ليست نكاتاً، بل منشورات سياسية، معروضة للتداول بين المواطنين، على لسان نموذج صحيح واحد، يمثل كل مواطن مسلم على حدة.

الصفة الأولى، في هذا النموذج، انه مسلم على مذهب الجماعة،

فجحا، لا يشغل نفسه بمذاهب الفقه، ولا يدافع عن أحد منها ضد الآخر.

والصفة الثانية، إنه مواطن على علم واضح بشرع الإسلام الجماعي، يعرف دقائقه، ويعرف علاقته بإقامة العدل، وتغيير واقع الناس، وتحرير الإدارة من سلطة الإقطاع.

والصفة الثالثة، أنه مواطن يعيش دائما تحت رحمة طاغية. فجحا لا يظهر في عصر الخلفاء الراشدين، بل يظهر في وقت لاحق، في عصور طغاة من طراز الحجاج بن يوسف، وهولاكو، وتيمورلنك.

والصفة الرابعة، أنه مواطن أعزل، لا يحمل السلاح، ولا يحسن استعماله، لأن الخليفة، كان قد جرّد المواطن المسلم من سلاحه، واشترى لنفسه أرقاء مسلحين.

والصفة الخامسة، أنه مواطن خائف، لكن خوفه، لا يعوقه عن المطالبة بالتغيير. فجحا، رجل فدائي، يجاهد علناً، لإقرار شرع الجماعة. وفي غياب هذا الشرع بالذات، يتنكر الفدائي الجاد في ثياب مواطن درويش.

إن جحا، نصف المعتوه، نصف الحكيم، الذي يقول ما لا يعنيه، ويعني ما لا يقوله، هو المواطن المسلم شخصياً، الذي علمه القرآن كنوزاً من الحكمة في شرع الجماعة، وعلمه أنه صاحب حق شرعي، في حياة محررة من الخوف والفقر، ثم سلبه الخليفة هذا الحق، باسم الشرع نفسه، وأرغمه، على العيش تحت عصي جنوده، في قبضة الخوف والفقر معاً. وإذا كانت شخصية جحا، قد اختفت من أدبنا الشعبي في العصر الحديث، فإن ذلك ليس سببه أن جحا، لم يعد يمثل المواطن المسلم الآن، بل سببه أنه شخصية لا تحتاج أصلاً إلى الخروج من عصرها، لأن قضيته، لها صيغة واحدة في كل العصور.

إن جحا، لا يدخل عالمنا المعاصر، ولا يذهب إلى عالم سواه، ولا يستطيع أحد أن ينزله من فوق حماره، أو ينزع ثيابه الإسلامية، من

دون أن يخل بتوازن هذه الشخصية، ويتورط في عمل مفتعل، وغير عادل، لسببين:

الأول: إن جحا شخصية لها رسالة مقيدة بلغة القرآن. إنه لا يذهب إلى عصر فرعون، ولا يدخل العصر الحديث، ولا يكون ماركسياً، أو طائفياً، لأنه ليس شخصية فنية، بل نموذج محدد للمواطن المسلم نفسه الذي يعيش في واقع غير إسلامي.

الثاني، إن جحا ليس شخصية معدة لإلقاء كل أنواع النكات. إنه لا يضحك على مآسي الناس، ولا يصلح لرواية طرائف الكوميديين الشائعة عن الحماة السمينة، والصعيدي التائه، والعجوز الذي تورط في عروس شابة. لأن هذه المادة السهلة، لا تحتاج أصلاً إلى جهد جحا، بل الذي يحتاج إلى جهده، هو تحريض الناس ضد طاغية مثل تيمورلنك، وفضح قضاته، وتجريد فقهائه من صفة العلم، وإنكار شرعه البدائي، ومحاربته علناً في لغة الناس. وهذا أمر لا يتطلب أن يخرج جحا من عصر إلى عصر، لأنه أمر واقع في كل العصور.

لهذا السبب، لم يدخل جحا عصر الآلة، ولم يقحمه الأدب الشعبي في حكايات معاصرة تضعه في سيارة، أو تبيع له القطار. لأنه ليس مواطنا تائها بين الحضارات، بل مواطن له حضارة واحدة يعرفها، ويعرف أنها تقوم على الإدارة الجماعية، وأن السلطان قد سلبه هذه الإدارة، ومن واجبه أن يعادي السلطان في السر والعلن:

إنه مواطن، مطيته الحمار. لأن الحصان مطية الجندي المحترف. والجندي المحترف في خدمة السلطان.

مواطن درويش، لأن أهل الفطنة، هم المثقفون. والمثقفون في خدمة السلطان.

مواطن على اطلاع وثيق على الشرع الجماعي، لكنه ليس قاضياً، لأن القضاء في خدمة السلطان.

مواطن على رأسه عمامة، ويفتي في شؤون الفقه، لكنه ليس فقيهاً. لأن الفقهاء في خدمة السلطان.

مواطن أعزل، جرّده السلطان من كل سلاح، لكنه يقاتل بقلبه ولسانه ضد السلطان، لأنه صاحب كتاب، يعده بالنصر، مهما طال المطاف.

مواطن له قضية واحدة، ولغة واحدة، قد تختلف حرفته، ويختلف حجم عمامته، لكن مهمته دائماً، هي أن لا يعترف بشرعية تيمورلنك، ولا يكف عن السخرية بقضاته وفقهائه وجنوده المأجورين.

إن نابليون يجتاح مصر، عند نهاية القرن الثامن عشر، ويدخل الوطن الإسلامي، في عصر لا يعرف لغة الإسلام، وتفقس في لغتنا العربية، ثقافة أخرى، تحت جناح نابليون، علامتها الفارقة، انها تتحدث لغته الفرنسية، وتقلده في زيه وطعامه، كما يقلد الغراب الغراب. لكن هذه الثقافة العربية الجديدة و«المتطورة» لا تكتشف أبداً ما اكتشفه مواطن أمي أعزل مثل جحا، ولا تنكر وجه تيمورلنك، ولا تقاتل بأسلحة الإسلام، ولا تتكلم لغته القرآنية[٢].

وفي ثقافة مغتربة إلى هذا الحد، كان من المتوقع، أن يعاد الدرس نفسه بلغة عربية أخرى، لكي يتعلم العرب، ما سبق لهم أن تعلموه من جحا، معرباً عن لغة نابليون[٣].

إن كلمة **حكم الجماعة** مثلاً، تصبح في لغتنا المعربة هي كلمة **الديمقراطية**. ويصبح على العرب أن يعودوا إلى القاموس اللاتيني لكي يتعلموا ما تعنيه هذه الكلمة اللادينية.

هوامش

\- ١ -

القول بإن الإدارة الإسلامية، محت الإسلام من وعي الناس، ليس استعارة، بل تقرير لحقيقة حرفية مروّعة. فثمة ممحاة خاصة، لا تمحو الكلمات المكتوبة، بل تمنع معانيها من الوصول إلى وعي الناس، بثلاث مصاف ثقافية فعالة.

الأولى: مصفاة اللغة. فالفكرة التي لا تعبر عنها كلمة، لا تصل أبداً إلى وعي الناس. وقد تعمدت الإدارة الإسلامية مثلاً، أن تنقل نظمها عن بيزنطة، من دون أن تنقل ألقابها الرسمية. فلم يدع الخليفة نفسه أمبراطورا بل خليفة، لأن كلمة الأمبراطور، كان من شأنها أن تصل إلى وعي المواطن، وتعري أمامه مدى الانحراف المميت، في جهاز دولته الإسلامية.

رداً على هذه الخدعة، اختار جحا، أن يعيش - دائماً - في عصر رجل طاغية. فهو لا يخاطب الخليفة أو الأمبراطور، بل يخاطب الحجاج بن يوسف، وجنكيز خان، وهولاكو، وتيمورلنك في محاولة متعمدة، لتجاوز حيلة لقلب الخليفة، وإيصال مفهوم الطغيان إلى وعي المواطن المسلم.

المصفاة الثانية: في يد الإدارة الإسلامية، لمحو الإسلام من وعي الناس، هي مصفاة التقاليد المقدسة. فالفكرة التي تحرسها المقدسات تصبح فكرة محرمة، حتى إذا لم تكن محرمة حقاً، من سفور المرأة إلى الخروج على طاعة السلطان. وفي هذا المجال، لعب الفقه الإسلامي، الدور النهائي الحاسم، في محو كلمة الأغلبية من وعي الأغلبية نفسها، بتحديد مصادر التشريع، في أربعة مصادر فقهية، ليس بينها صوت الناس. هي القرآن، والسنّة، وإجماع الصحابة، وقياس الفقهاء.

رداً على هذه الضربة، اختار جحا، أن يلعب دور الفقيه الجاهل. وهو دور صعب، بالنسبة لرجل جاهل حقاً. أما بالنسبة لجحا، الذي ارتوى قلبه بحكمة الشرع الجماعي، فإن هذا الدور، كان يقوم على منهج دقيق في النقد، يجعله سهلاً، وممتعاً أيضاً.

إن جحا، لا يثير معركة أكاديمية مع الفقهاء، مثل الحلاج، ولا يعتبرهم طرفاً في النزاع أصلاً. إنه لا يناظرهم في مسائل الفقه الإسلامي، بل يتحداهم لتطبيق

الإسلام نفسه، في واقع الإدارة الإسلامية. ومن هذا المنظور العملي - والصاعق - كان بوسع جحا، أن يعري تحالف المؤسسة الدينية مع الاقطاع، ويخلد الفقيه الجاهل في وعي الناس باعتباره أمثولة جماعية للجهل المضحك في جميع العصور.

وقد بلغ من غضب جحا، على أئمة الجوامع، أنه قتل ذات مرة إماماً، ورمى جثته في بئر. لكن أمه، شاءت أن تنقذه من عواقب جريمته، فأبعدت جثة الإمام، ورمت في البئر جثة تيس. وعندما جاءت الشرطة للتحقيق مع جحا، اعترف لهم مباهياً بما فعله، ونزل إلى البئر، لكي يريهم جثة القتيل.

في قاع البئر وجد جحا جثة التيس، ورفع رأسه لكي يسأل الشرطة قائلاً: (اللحية هي اللحية، لكن هل كان للإمام قرون؟)، في محاولة واضحة، من جانب جحا الغاضب، لرد بعض المستحق إلى حضرة الإمام.

المصفاة الثالثة: في يد الإدارة الإسلامية، لمحو الإسلام من وعي الناس، هي مصفاة المنطق. فمشكلة المنطق أنه في الواقع (منطقان). أحدهما يوناني، ينتسب إلى أرسطو، ويقوم على فكرة مؤداها أن (أ) هو (أ). وكل شيء غير (أ)، ليس هو (أ). والآخر صيني، ينتمي إلى تشوانج تسو الذي يقول: (ما هو واحد، هو واحد. لكن الذي ليس واحداً، هو أيضاً واحد).

والفرق العملي بين هذين المبدأين: يظهر بوضوح في القياس التالي:

فطبقاً لمبدأ أرسطو:

(إن الإسلام، هو الإسلام، وكل شيء غير الإسلام، ليس هو الإسلام).

وطبقاً لمبدأ تشوانج تسو

(إن الإسلام، هو الإسلام، لكن الذي ليس إسلاماً، هو أيضاً إسلام).

المبدأ الأول: تبناه أهل الظاهر، والمبدأ الثاني تبناه أهل الباطن. وبذلك انقسمت ثقافة المسلمين، بين منطقين، كلاهما يثبت - منطقياً - عدم منطقية الآخر.

فأهل الظاهر، يكفرون الصوفية، لمجرد أنهم لا يقولون بالظاهر. والصوفية تتجاهل الفقهاء، لمجرد أنهم لا يعترفون بعلم الباطن. ورغم أن المعركة، تبدو منطقية في حد ذاتها، فإنها في أرض الواقع، كانت مجرد معركة مختلقة، لها هدف مشترك واحد، وهو محو الإدارة الجماعية من واقع الإسلام، ومنع هذه الفكرة من الوصول إلى وعي المواطن، بإبادة كلمة الإدارة الجماعية، من قاموسه باسم الجدل المنطقي.

رداً على هذه الضربة، اختار جحا، أن يلعب دور المعلم الجاهل. وهو دور صعب آخر بالنسبة لرجل جاهل حقاً. أما بالنسبة لجحا، العارف بعيوب الجدل، فإن المشكلة تحل نفسها بنفسها. إنه يضرب مبدأ الظاهر، بمبدأ الباطن، ويتركهما يتشاجران، على مشهد من جمهور في حاجة ملحة إلى الضحك. فمثلاً:

ضاع حماره ذات مرة، وجاء الشامتون لكي ينقلوا له هذا الخبر الأليم، فقال لهم، متعمداً أن يحصي أمامهم مكاسبه: (الحمد لله، إنني لم أكن فوق الحمار).

والحمار رمز صوفي للشهوات، وجحا، يقرر هنا، أن الإنسان الذي أضاع شهواته، ليس إنساناً ضائعاً، لكنه لا يقول ذلك مباشرة، بل يقوله في الصيغة التي تتيح له أن يسخر من وسائل المنطق. فالمنطق يقول، إن جحا يضيع، إذا ضاع حماره، وينسى طبعاً، أن جحا، قد وجد نفسه، لأنه تخلى عن شهواته، ونزل طائعاً من فوق ظهر الحمار. ومثلاً:

سأله تلميذه عن مئذنة عالية. فقال له متأملاً: (هذه بئر مقلوبة) والبئر مصدر للماء أصل الحياة. وجحا يقرر هنا، أن الإسلام المقلوب رأساً على عقب، لا يستطيع أن يروي ظمأ الناس إلى السلام والعدل. لكنه لا يقول ذلك مباشرة، بل يختار الصيغة التي تتيحها له وسائل القياس المنطقي. فليس ثمة علاقة بين البئر والمئذنة، سوى المنطق القائل، بأن البئر المقلوبة، تصبح ـ منطقياً ـ هي المئذنة. ومثلاً:

طلب منه جاره أن يعيره حماره، فاعتذر له قائلاً: إن الحمار قد مات. لكن نهيق الحمار، ارتفع فجأة، مما دعا الجار إلى أن يقرعه على هذه الكذبة. فقال له جحا متسائلاً: «يا سيدي، كيف تصدق الحمار، وتكذبني؟».

والمنطق يقول إن الجار على خطأ، لكن الواقع يقول إنه على صواب. وهدف جحا، من وراء تقرير هذا التناقض، هو أن يظهر قدرة المنطق على تبرير الكذب من دون وعي الناس. فالمواطن المسلم يصدق أن الخليفة الغارق في شهواته، حاكم شرعي لأنه من بيت رسول الله. رغم أن أعمال الخليفة نفسه، تشهد على فساد هذا التبرير، بصوت أعلى من نهيق حمار جحا.

إن الإدارة الإسلامية، لم تمح الإسلام بممحاة، بل بمصفاة مسخرة، لمنع تعاليمه من الوصول إلى وعي الناس. وقد تمت الضربة بالأسلحة الثلاثة القادرة على تدمير هذا الوعي من أساسه. وهي سلاح اللغة، وسلاح المقدسات، وسلاح الجدل. ورغم جهود جحا في مقاومة هذه الكارثة الشاملة، فإن استعادة الإسلام إلى وعي المواطن المسلم، ربما لا تكون الآن هدفاً قابلاً للتحقيق أبداً، من دون مراجعة شاملة ـ وتنقية دقيقة وموجعة ـ للغتنا نفسها، ومقدساتنا نفسها، ومنطقنا نفسه.

ـ ٢ ـ

كلمة ثقافة في لغتنا العربية ترجمة لكلمة CULTURE لكن لقب المثقف ترجمة لكلمة INTELLECTUAL. وهو ارتباك مصدره الخلط المتعمد بين هذين المصطلحين.

فكلمة CULTURE مصطلح قديم جداً، يشمل جميع معارف المجتمع، بما في ذلك

الدين. لكن كلمة INTELLECTUALISM مصطلح رأسمالي حديث، يعني استبعاد الدين، أولاً، وقبل كل شيء.

إن توريط العرب في جمع هذين المصطلحين تحت اسم واحد، خطأ أكبر من مجرد عثرة في الترجمة، لأن العرب بالذات ـ دون غيرهم من بقية الأمم ـ لا يملكون لغة منفصلة عن الدين، ولا تستطيع كلمة مثقف أن تعني في لغتهم القرآنية، ما يريدها المترجمون في أن تعنيه.

فالصفة المميزة للمثقف، في حضارات الشرق والغرب، إنه مواطن لا يضع الدين في قائمة الحلول، ولا يستعمل مصطلحاته، ولا يعول عليه في إيجاد الصيغة الصحيحة للإدارة. بل يزيحه جانباً. باعتباره ثقافة «غير دنيوية». ويبحث في دنياه، عما يهديه إليه عقله الحر. ولهذا السبب. لم يظهر لقب المثقف أصلاً، إلا بعد إنهاء سلطة الكنيسة، ونجاح الرأسمالية في تحرير الإدارة من تحالف الدين مع الإقطاع.

إذ ذاك شهدت الحضارة، لأول مرة، ظهور كاهن من نوع جديد، لا يستعمل لغة الدين، ولا يبحث عن حلول لمشاكل الناس في الحياة الآخرة، بل يبحث عن حلول لمشاكلهم الآن، ويستخدم منهجاً جدلياً قائماً على استقراء التاريخ، وليس على استشارة نصوص الدين.

على يد هذا الكاهن الجديد، ولدت شريعتان في العصر الحديث، إحداهما تقوم على «الإيمان» بحرية رأس المال، وتسخيره لضرب مصالح الاقطاع والكنيسة. والأخرى تقوم على «الإيمان» بحتمية سقوط الرأسمالية والإقطاع والكنيسة جميعاً، أمام زحف العمال. وهما الشريعتان اللتان يعتنق الآن إحداهما كل «مثقف معاصر» في الشرق أو في الغرب.

من دون الإقرار بجدلية، إحدى هاتين الشريعتين، لا تعني كلمة مثقف، ما تعنيه كلمة INTELLECTUAL، بل تصبح مرادفاً للقب الفقيه الذي يبحث عن حلول لقضايا الإنسان في نصوص الدين. وهو مواطن عارف لا غبار عليه، لكنه ليس اسمه مثقفاً، بل اسمه فقيه، وتغيير لقبه، لا يجعله أكثر علماً، بل يحرمه من مصدر المعرفة الوحيد المتاح أمامه في لغة الدين.

إن كلمة مثقف، في لغتنا العربية، لا تعني المواطن الذي صقلته التجربة وجعلته مستقيماً كالرمح ـ وهو أصل الكلمة نفسها ـ بل تعني فقيهاً عربياً من نوع جديد، لا يخاطب العرب بلغة القرآن الشائعة بين الفقهاء، بل يخاطبهم بلغة رأسمالية أو ماركسية، في مجتمع لا يصدق ما يقوله ماركس، ولا يؤمن بحرية رأس المال.

فالمثقف العربي المعاصر، ليس هو المثقف الرأسمالي الذي يبحث عن حلول لقضايا المجتمع خارج الدين، كما فعل «ماكس فيبر» الذي فسر الحرية باعتبارها «روح الرأسمالية». أو كما فعل «أوجست كانت» صاحب المدرسة الوضعية، و«هربرت

سبنسر»، الذي أخضع علم الاجتماع لنتائج مبدأ التطور عند داروين، فهؤلاء المثقفون لم يستبعدوا الحل الديني، لأنهم كانوا ضده أو معه، بل لأن الحل الديني نفسه، كان مستبعداً قبل أن يولدوا بثلاثمائة سنة على الأقل، مما اضطرهم إلى البحث تلقائياً خارج لغة الدين. أما المثقف العربي المعاصر فإنه لا يعايش هذا الواقع، ولا يستطيع أصلاً، أن يستبعد الدين من لغته العربية التي ترتبط بالقرآن، ولا تستطيع ثقافته الرأسمالية أن تجعله شخصاً مؤثراً مثل ماكس فيبر أو هربرت سبنسر، إلاّ إذا عاش في مجتمعهما الرأسمالي.

في الجانب الآخر، يختلف المثقف العربي المعاصر عن المثقف اللينيني، الذي ينطلق من نقطة مؤداها أن سلطة حزب العمال، تنوب دستورياً عن سلطة الجماعة. فهذه فكرة يستحيل تفسيرها في شرع القرآن، الذي لا يعترف بمبدأ النيابة نفسه، وليس بوسع المثقف العربي أن يعتمدها قاعدة للثقافة العربية، ما دامت لغة هذه الثقافة، هي لغة القرآن.

إن ما يدعى حالياً باسم المثقف العربي المعاصر، ليس شخصاً مؤثراً، بل مجرد سائح أوروبي، لا يملك جذوراً في تراث العرب، ولا يتكلم لغتهم أصلاً، وليس رأسمالياً، وليس ماركسياً، وليس فقيهاً، ولا علاقة له بما يحدث للعرب، ولا علاقة للعرب بما يحدث له.

- ٣ -

لم يكن نابليون، أول أوروبي يغير على الشرق بقوات مسلحة، فقبل ذلك كان الاسكندر ويوليوس قيصر وملوك الصليبيين، قد اجتاحوا المنطقة تباعاً منذ القرن الرابع قبل الميلاد. لكن الجديد في غارة نابليون، أنها وقعت في القرن التاسع عشر، بعد أن تغيرت خارطة العالم، وأضيفت إليها أربع قارات جديدة، وظهرت شريعة عالمية مسلحة تحت اسم الرأسمالية.

هذا الفرق جعل جيش نابليون يختلف عن باقي الجيوش في نقطة أساسية جداً، وهي أن الجيش الأوروبي الجديد، لا تجدي هزيمته في ميدان الحرب من دون إلحاق الهزيمة بشرعه الرأسمالي في ميدان الإدارة.

فالسلاح الذي لا يملكه الاسكندر ولا يوليوس قيصر ولا الصليبيون، هو رأس المال، الذي يستطيع أن يستعمر الأرض، دون أن يحتلها، بالتحكم في أسعار المواد الخام، واحتكار التصنيع والسيطرة على طرق التجارة الدولية. وإذا كانت جيوش الاسكندر ويوليوس قيصر والصليبيين، قد تراجعت عن الوطن العربي تحت ضربات المقاومة المسلحة، فإن الجيش الرأسمالي الجديد لا يستطيع أحد أن يقاومه بقوة السلاح، لأنه لا يعمل من قواعد عسكرية، بل من قواعد إدارية داخل نظام الدولة نفسها.

لهذا السبب، ارتبط انسحاب الجيوش الرأسمالية من الوطن العربي، بقيام إدارة حزبية، وارتبط مفهوم الديموقراطية في لغتنا العربية بنظام تعدد الأحزاب. فالواقع أن نظام الأحزاب في حد ذاته هو الضمانة المثلى لحرية رأس المال، لأنه يعفيه من حاجته إلى استعمال القوة، ويعرّفه بأصدقاء محليين، يفتحون له باب الدار، بموافقة أهل الدار أنفسهم، خلال «معركة» سلمية، تجري في ملفات الانتخابات، من دون رصاص ولا دماء. وهو حل ربما لا يناسب صليبياً مجاهداً مثل ريتشارد قلب الأسد الذي يريد أن يحتل القدس لكي يصلي فيها، لكنه مناسب جداً للصليبي الجديد الذي يصلي بعيداً في بيته الدافىء، ويسيطر على أسواق القدس، ويحتكر التصنيع لها، ويسيطر على الطريق إليها، ويملك في داخلها أصدقاء وأصدقاء.

إن الدول العربية التي «استقلت» بعد جلاء الأوروبيين عنها، عادت «فاستقلت» مرات كثيرة أخرى، في انقلابات عسكرية متعاقبة، على نظام الأحزاب. لأن الاستقلال الممكن الوحيد، من سيطرة رأس المال، لا يتم حقاً، إلاّ بتحرير الإدارة نفسها من هذه السيطرة، كما يحدث في نظام الحزب العمالي الواحد، أو نظام الشرع الجماعي في الإسلام.

بين الشورى والديمقراطية

إذا اجتمع خمسة محتالين في المحطة، واقترح أحدهم أن يبيعوا القطار للعمدة، وتم قبول الاقتراح، بعد مناقشته، بأغلبية الأصوات، وقبل العمدة طائعاً أن يشتري لنفسه قطاراً، فإن ذلك اسمه **ديمقراطية**، لكنه ليس اسمه **شورى**، لأن المصطلح الأوروبي مستمد من دستور رأسمالي لا يحمي المغفلين[1]. والمصطلح الإسلامي مستمد من دستور، موجّه لحماية المغفلين قبل سواهم. فماذا يحدث عندما تخلط ثقافة ما بين هذين المصطلحين، كما فعلت ـ مثلاً ـ ثقافتنا العربية المعاصرة؟

في بلد رأسمالي، لا يحدث ما يثير الفزع، لأن رأس المال، قوة قادرة في حد ذاتها، على ضمان بعض العدل، بتحرير الإدارة من سلطة الإقطاع، وتوزيع السلطة بين المؤسسات، مما يضمن بالتالي، حرية القضاء، وحرية النشر والإعلان. وهو دستور، ربما لا يستطيع أن يحمي جميع المواطنين، لكنه ـ على الأقل ـ يستطيع أن يحمي بعضهم.

■ من دون رأس المال، تحدث فاجعة

فالتاريخ لا يعرف قوة أخرى، قادرة على ردع الإقطاع، سوى القوة العسكرية وحدها. وهي مجرد وجه آخر للاقطاع نفسه، وليست بديلاً مختلفاً منه، لأن كليهما نظام قائم على مبدأ تحكيم القوة،

وليس تحكيم الأغلبية مما يغلق الطريق من أوله، ويخرج الناس العزّل من المعركة قبل أن تبدأ[٢].

إن الجماعة الإنسانية، لا تملك سوى سلاح فعال واحد ضد الإقطاع، هو حرية رأس المال. لكن جوهر المشكلة، أن رأس المال نفسه، سلاح غير متوافر في أيدي جميع الناس. بل في أيدي الأوروبيين الغربيين وحدهم، الذين كسبوا السباق على كنوز المحيط، واستوطنوا خمس قارات، وسيطروا على ممرات التجارة الدولية، وينوون أن يحتفظوا بالسيطرة عليها إلى وقت طويل.

بقية أمم العالم، مجرد بلايين من الفقراء، الذين تكدسوا وراء مضيق جبل طارق، في أراضي العالم القديم، بعضهم تحت مظلة رأس المال الغربي، وبعضهم يركض في الشمس من دون مظلة. فأين تذهب هذه البلايين؟

إنها تكتشف عجزها عن تقليد نظم الأوروبيين الأغنياء، وعجزها عن تحرير نفسها من الإقطاع، بسلاح رأس المال الذي لا تملكه أصلاً، وعجزها عن التفاهم بمصطلحات رأسمالية، لا تقول ما تريدها أن تقوله.

وبعد ذلك، ينقسم الطريق أمام شعوب العالم إلى طريقين، أحدهما يقوم على **تفسير «علمي»** للتاريخ، يمكن أن يستند إليه كل نظام إداري، من نظام الحزب الواحد في روسيا، إلى نظام الرجل الواحد في كوبا، والآخر يقوم على **تفسير «إنساني»** للتاريخ، لا يعترف بغير نظام إداري واحد، تكون فيه الإدارة تحت سلطة الناس شخصياً. إن كلمة **الشورى** هي شعار هذا التفسير الإسلامي بالذات.

فالشورى مصطلح لا يفسر نفسه، في لغة الإدارات الرأسمالية والعمالية المعاصرة. إنه لا يعني انتخابات مجلس النواب، لأن الإسلام لا يعترف بالنيابة. ولا يعني انتخابات الجمعية المركزية للحزب، لأن الإسلام لا يعترف بسلطة الحزب أصلاً. وليس هو

«التصويت» على القرار، لأن المسلم مسؤول أيضاً عن سلامة التنفيذ.

إن **الشورى** مصطلح آخر، من إدارة مختلفة أخرى، لا تقوم على التمثيل النيابي، أو الحزبي، بل تقوم على المشاركة الشخصية للمواطن نفسه، في مؤتمر، له سلطة أعلى من سلطة الدولة، يرتاده المواطن في موعد محدد، لكي يضمن من خلاله، إشرافه المباشر على أداة الحكم.

إشراف المواطن شخصياً، لا ينوب عنه نائب، ولا يمثله حزب لأن غيابه يحرمه من حقه في التصويت على القرار، من دون أن يعفيه من عواقب القرار نفسه، بما في ذلك ـ عادة ـ أن يصادروا بيته، ويرسلوا عياله إلى خط النار.

إشراف المواطن المستمر. دورياً، ومن دون انقطاع، فالقرار الإداري الذي يلزم إصلاحه، يلزم إصلاحه فوراً، وليس في وقت لاحق، أو بعد إجراء الانتخابات، أو انتهاء فترة الرئاسة. لأنه خلل على نطاق واسع، ثمنه أحياناً، أن يموت مائة ألف مواطن ـ كما يحدث لشعب الولايات المتحدة في فييتنام ـ قبل أن تبدأ الانتخابات، وتنتهي فترة رئاسة جونسون.

إشراف المواطن المنظم. دائماً، وبأقصى رغبة في التدقيق. فالمؤتمر الجماعي ليس ندوة، بل جلسة عمل، بموجب دستور، ولائحة إدارية، وجدول أعمال، ولجنة صياغة، وأجهزة متابعة. إنه موقع إداري ملتزم بأداء مسؤوليات محددة، في زمن محدد. ومن دون هذا الالتزام، لا تصبح الإدارة الجماعية، بديلاً جاداً من أي إدارة أخرى.

إن العلامة الفارقة بين مصطلح **الشورى**، ومصطلح **الديمقراطية**، هي أن **الشورى**، لا تتم بلقاء ممثلين عن الناس، بل بلقاء الناس أنفسهم، مما يعني في لغة التطبيق، أن تخضع الإدارة مباشرة لسلطة الأغلبية، وتعاد صياغة القوانين بلغة الجماعة، فيظهر في بنودها

للضعيف حق، وللمرأة حق، وللطفل حق، وللمراهق حق، وللعجوز حق، وتبدو الحياة الدنيا ـ حتى من دون أشجار ـ جنة على الأرض. إن الخلط بين معنى **الشورى**، ومعنى **الديمقراطية**، خطأ موجّه لحرمان الفقراء من هذه الجنة إلى الأبد.

فالمرأة والطفل والمراهق والعامل والعجوز، قد يظفرون ببعض الحماية في بلدان رأسمالية غنية، لديها ما يكفي لسد حاجة الناس في كل الأعمار. أما في بلدان الفقراء، فإن غياب الشرع الجماعي، يضع القانون تلقائياً، في أيدي رجال أقوياء، عراض الأكتاف، قادرين على القتال بالبنادق، ويطرد الباقي خارج مظلة القانون، ويخلق واقعاً، تكون فيه المرأة والطفل والمراهق والعامل والعجوز، هم فقراء الفقراء، الذين يدفعون ثمن غياب الإدارة الجماعية نقداً، وكل يوم. أما الرجال الأقوياء المسلحون، فإنهم يستطيعون دائماً، أن يلتقوا في مؤتمر ما، ويقتسموا الوطن بينهم ديمقراطياً، ويسلبوا حقوق الأغلبية الصامتة، بحجة أن القانون لا يحمي الساكتين. هذا ما يحدث عندما تخلط ثقافة ما، بين كلمة الشورى وكلمة الديمقراطية، كما فعلت مثلاً ثقافتنا العربية المعاصرة.

إنها تضيع حق الضعيف والفقير والمغفل، من دون أن تكفل للغني الحاذق ما يضمن حقه. فالديمقراطية الغربية، تبدأ بمعركة انتخابية ضارية، يتصارع فيها عمالقة كبار جداً، من أصحاب رأس المال، والاتحادات العمالية. وهي معركة شرعية في الغرب، لأنها تجري بين خصوم متكافئين، داخل مجتمع فاحش الثراء، تزداد ثرواته ضخامة كل يوم. أما في مجتمع فقير ـ يزداد فقراً كل يوم ـ مثل مجتمعنا العربي. فإن هذه المعركة ليست شرعية أصلاً، بسبب غياب الخصوم المتكافئين من جهة، وتدخل الاحتكارات الرأسمالية من جهة أخرى.

إن **الانتخابات البرلمانية والحزبية** من دون مظلة الشرع الجماعي لا تعني في واقعنا العربي المعاصر، سوى مسرحية أوروبية مترجمة، يحضرها جمهور محدود جداً من «المثقفين». لكن ثقافتنا التي

قامت على الخلط، بين الشورى والديمقراطية، لا تستطيع أن تقيس الفرق الهائل، بين مسرحية في وطن ما، وواقع في وطن سواه، ولا تملك حلاً لأزمتها الهائلة، سوى أن تورط نفسها في الدعوة إلى ديمقراطية كلامية، هدفها أن تتجاهل الواقع المر، بالكلام الحلو عن واقع سواه. فمثلاً:

قضية تحرير المرأة، قضية ساخنة في ثقافتنا العربية المعاصرة، منذ أن سمعت ثقافتنا بهذه القضية في عصر نابليون. إنها معركة كلامية يقاتل فيها محاربون تقدميون من طراز قاسم أمين، ضد محاربين رجعيين من كل طراز، في جبهة تقول إن الإسلام ينادي بتحرير المرأة، ضد جبهة تقول إنه لا ينادي، من دون أن يلاحظ أحد من أطراف النزاع، إن الإسلام في الواقع، ينادي بتحرير الإدارة أولاً، وقبل كل شيء. وأن تأهيل المرأة للعمل تحت إدارة اقطاعية، فكرة لم يقلها نابليون نفسه، لأنها لا تحرر امرأة، ولا رجلاً، ولا تغير شيئاً من واقع المرأة الأبدي، باعتبارها جارية ـ أو موظفة ـ مسخرة لخدمة طاغية ما.

إن المرأة تستطيع أن تخرج من بيتها إلى ميدان العمل، لكن ذلك لا يضمن لها العمل نفسه، ولا يعني أن زوجها لا يجلس عاطلاً طوال عمره في البيت، وأن ولدها لا تعتقله المخابرات، وأن ابنتها لا تبيع جسدها للسياح، وأن أمها العجوز لا تموت من الوحدة والجوع. ذلك كله، لا تضمنه المرأة الحرة، بل الإدارة الحرة. وهي حقيقة تبدو بديهية جداً، لكن ثقافتنا الكلامية المعاصرة، أظهرت قدرة ملحوظة على تجاهل البديهيات. ومثلاً:

الدفاع عن **حقوق الطفل**، لا يشمل الدفاع عن **حقوق المراهق** في ثقافتنا العربية. إن الطفل، لا يحتاج إلى من يشهد ببراءته، يظفر في ثقافتنا الكلامية، بمحامين متطوعين للمناداة برعايته من العقد النفسية. أما **المراهق**، الذي يواجه عقداً نفسية بالفعل، فإن أحداً لا يقول في حقه كلمة، ولا يشهد ببراءته، في وجه التزمت الديني المفتعل، ولا يقول إن المراهقة مرحلة شرعية مثل مرحلة الطفولة. إن

قوانيننا تعادي الجسد الإنساني، وتعادي سنّة الله في خلقه، وتعادي الشباب والجمال، وتختفي وراء برقع خفيف من ادعاء الحياء، بحجج خيالية بحتة، وتجد في ذلك عذراً كافياً، لحشر ملايين المراهقين في الظلام، باسم العفة والطهارة، لأن مهمة ثقافتنا الكلامية، أن تخفي وجه الواقع القبيح، بالكلام الجميل عن واقع سواه. ومثلاً:

الدفاع عن الوطن، لا يشمل الدفاع عن **المواطنين** في ثقافتنا العربية المعاصرة، إن الوطن، الذي هو الأرض والماعز، يصبح وطناً مقدساً، له حرية مقدسة. أما المواطن شخصياً، فلا أحد يقدس حريته، ولا أحد يعترف بهويته نفسها. «فالشيوعي»، يريده أن يكون «شيوعياً». والرأسمالي يريده أن يكون رأسمالياً. والفقيه يريده أن يكون فقيهاً. لكن أحداً لا يلاحظ، أن المواطن العربي المسلم، يعيش في وطن عربي مسلم فقط. وأن تغيير التربة تحت قدميه، يجعله مجرد بيدق خشبي على رقعة من الأرض، قد يموت من أجلها، من دون أن يعيش فيها. ومثلاً:

الدعوة إلى **إحياء الإسلام،** لا تشمل الدعوة إلى إحياء **الإسلام كله** في ثقافتنا العربية. إن المواطن المسلم يتلقى سيلاً لا ينقطع من المواعظ التي تدعوه إلى أن يلتزم بحدود الدين، وأن يكون مواطناً أميناً وصادقاً وشجاعاً وزاهداً، لكن أحداً لا يتذكر أن يشرح له، كيف يكون مواطناً أميناً في إدارة إقطاعية، وصادقاً في وطن يعادي حرية الرأي، وشجاعاً في مجتمع لا يحمي مواطنيه، وزاهداً في حضارة رأسمالية، لا تفرق بين الزاهد وبين الدرويش. إن ثقافتنا العربية، تتكفل بإسداء النصح، وتبذل جهداً كلامياً هائلاً، للقول بأن الإسلام، يستطيع أن يغير واقع المسلمين. أما كيف يحقق الإسلام هذه المعجزة، من دون نظامه الإداري، فذلك أمر لا يدخل في باب إسداء النصح.

في ظروف هذه الثقافة الكلامية، ولدت الدعوة إلى **الوحدة العربية المعاصرة،** في صيغة كلامية حقاً. إنها لم تقصد أن يجتمع العرب

تحت إدارة واحدة، بل أن تجتمع الدول العربية **في جامعة واحدة**. وهي فكرة طائشة، كانت تشبه **تجميع ملايين النحل**، في خلية تحتلها عشر ملكات. كل ما حصده العرب من ورائها، في نهاية المطاف، هو أن أصبحت وحدتهم، مجرد دعوة كلامية في إدارات قائمة على سياسة اللدغ. وأصبحت هذه الدعوة بديلاً كلامياً من المنهج المطلوب. وخسر وطننا شرعه الجماعي، وخسر الجامع وظيفته الإدارية، وفقد الناس كل أمل في الوحدة، وهم يتحدثون عن الوحدة بالذات.

إن نظام **الجامع** ـ وليس **جامعة الدول العربية** ـ **هو** الذي يوحد العرب، **لأنه نظام يجمعهم بالفعل في مكان إداري واحد**، تحت **شريعة إدارية** واحدة. لكن **ثقافتنا العربية المعاصرة، تشغل نفسها** بإنشاء جامعة الدول العربية، **لأنها أصلاً مجرد ثقافة كلامية** ضارة نشأت **في** أحضان السلاطين **مثل أي جارية، وسخرت نفسها** لخدمة الحكام على حساب **الأمة، ولم يعد بوسعها أن ترعى** مصالح الناس، إلاّ إذا كان الناس **نوعاً من النحل**.

هوامش

— ١ —

القول بأن القانون، لا يحمي المغفلين، مبدأ رأسمالي لا مفر منه، لضمان حرية الكسب. **فالمغفل** الذي يعنيه هذا القانون، ليس هو العمدة الذي يشتري القطار فقط. بل هو كل مواطن لا يحمي حقه ـ أو لا يستطيع أن يحميه ـ ابتداء من سكان المستعمرات، إلى الزنوج والعمال والنساء والأطفال وكبار السن.

وبموجب هذه الشريعة، لم يتمكن مظلوم واحد في التاريخ، من أن ينال حقه سلمياً، أمام محكمة رأسمالية. فلم يكن بوسع سكان المستعمرات، أن يستعيدوا أراضيهم، إلاّ بمعارك دامية. ولم يكن بوسع الزنوج والعمال والنساء، أن يظفروا بحق المساواة والعمل، إلاّ بحروب حقيقية، جرت داخل المدن الرأسمالية نفسها، تحت سمع القانون وبصره، ولا تزال تجري يومياً حتى الآن.

فالمغفلون أمام القانون الرأسمالي، هم المستضعفون الذين فرض القرآن الجهاد من أجلهم، لأن رأس المال، ليس شريعة لتحرير الناس من الاقطاع، بل مرحلة متطورة من مراحل الإقطاع نفسه، لا تهمه شرعية الربح، بقدر ما يهمه الربح لذاته.

والواقع، أن حي بروكلين في مدينة نيويورك ـ قلعة الرأسمالية الحديثة ـ مقام على أرض، اشتراها المهاجرون الهولنديون من الهنود الحمر، بمبلغ قدره (١٥ دولاراً فقط لا غير). وهي صفقة أسوأ من بيع القطار للعمدة، لأن أحفاد الهنود الحمر، الذين تقدموا إلى القضاء الأميركي، مطالبين بتعويضهم من هذه الخدعة، لا يزالون يدفعون أتعاب المحامين حتى الآن.

— ٢ —

الفرق بين **الإقطاعي**، وبين **الديكتاتور العسكري**، أن أحدهما يدير إقطاعية يملكها، والآخر يدير معسكراً يحكمه، مما يجعلهما يختلفان دائماً. من حيث الشكل واللغة ويلتقيان دائماً في واقع مميت واحد.

فالاقطاعي لا يخاطب الناس باسم الثورة، بل باسم الدين. **والعسكري** لا يخاطب

الناس باسم الدين. بل باسم الثورة. وهما منهجان قد يختلفان إلى ما لا نهاية، حتى يصلا إلى الميزانية العامة.

إذ ذاك يلتقيان فجأة في نقطة مؤداها، أن مال الناس، ليس للناس حقاً، وأن مشروعات التنمية، لا تحددها حاجات الأغلبية، بل يحددها الخبراء وهي فكرة تبدو برّاقة في لغة الإقطاعي والعسكري معاً، لكنها في لغة الواقع فكرة ضارة جداً.

فالخبير في العالم الرأسمالي، رجل مقيد بحاجة مشروعاته إلى تحقيق الربح. إنه لا يبيع خبرته، بل «يستثمرها» بقدر ما في حوزته من الإبداع والبراعة. وهو بعد ذلك مقيّد بقانون العرض والطلب، وقانون المنافسة الحرة. مما يضمن لكل مشروع على حدة، أن يكون مشروعاً ضرورياً حقاً، ويكون الناس في حاجة إليه.

من دون سلطة رأس المال، يصبح الخبير «فناناً» منطلقاً من عقاله، ويطلق لخبرته العنان، لكي تفعل ما تشاء، في سوق مغلقة من دون منافسة. لا يقيّده قانون العرض والطلب، ولا يردعه شرع جماعي، قادر على ضمان مصلحة الأغلبية. وفي مجتمع يخطط له خبراء من هذا الطراز، تتوافر المشروعات، حيث تتوافر العمولة، فيبدأ رصف الطرق، قبل مد خطوط الهاتف، وتذهب الطرق نفسها إلى حيث لا يريدها أحد أن تذهب، ويبدأ تسليح الجيش، قبل أن يوجد الجيش، وتقام المصانع من دون المواد الخام، وينشط الاستيراد، من دون أن تنشط السوق، وتتكدس العمولات في جيوب نوع جديد من الأغنياء، لم يعرفه تاريخ الحضارة أبداً، في أي عصر من العصور.

فالثرى العربي المعاصر ـ على سبيل المثال ـ ليس تاجراً جمع نقوده من سوق رأسمالية حرة. وليس رجلاً صناعياً، مثل المخترعين الذين اعتمدوا على غزو السوق ببضائع جديدة، بل مجرد مترجم باهظ الثمن جداً، بين الشركات الغربية، والإدارات الإقطاعية والعسكرية في الوطن العربي. وهو موقع لم يعرفه التاريخ قبل ذلك، لأن العمولة نفسها، فكرة رأسمالية طارئة على هذا التاريخ، فالشرط في حرفة التجارة، أن يتم البيع والشراء بين اثنين من المحترفين للتجارة، وليس بين دولة وشركة، وغياب هذا الشرط، يعني في لغة التطبيق، أن يفقد السوق علاقته بحاجات الناس، فيمتلىء ببضائع لا يحتاجون إليها، ويخلو من بضائع، يبحثون عنها، وترتفع أسعاره عن الأسعار الحقيقية، بمعدل ما يقبض موظفو الدولة من عمولات، وما يدفعونه للمترجمين والوسطاء.

إن الموظف الذي يمثل إدارات إقطاعية، مسؤول أمام أجهزة، لا تمثل مصالحه شخصياً، ولا يعترف بالولاء لها، ومن المحتم أن يلجأ إلى تأمين مصالحه على حسابها، بقدر ما يتاح له من الفرص. وهي ظاهرة عملت الشركات الغربية على استغلالها بكل وسيلة ممكنة، لكي تغرق السوق العربي بكثير من البضائع الخاطئة، والمشروعات الخاطئة، منها أن وطننا العربي، يملك ٢٢ شركة طيران، تخسر سنوياً

أكثر من ألف مليون دولار، لكنه لا يملك شركة واحدة لصيد الأسماك. ورغم أن وطننا يمتد على سواحل أربعة بحار، هي البحران الأبيض والأحمر وبحر العرب والخليج، بالإضافة إلى شواطىء المغرب وموريتانيا المطلة على المحيط، فإن حصة المواطن العربي من السمك تقل بمقدار النصف عن حصة مواطن في بلد من دون بحار، مثل سويسرا. وتقل بمقدار ٧٢ في المائة عن حصة مواطن في بلد صغير مثل اليونان.

والواقع أن سيطرة «الخبراء» على الاقتصاد العربي ـ في غياب صوت الأغلبية ـ سيطرة خلت من روح العدالة، وفشلت في مراعاة حاجة الناس، وفشلت في مراعاة بيئتنا الصحراوية. وبدلاً من أن يقوم اقتصاد العرب على التعايش مع بيئتهم، وإيجاد صيغة جديدة، للمسكن المعاصر، والمدينة المعاصرة، اقتصر عمل **«الخبراء العرب»** على استدعاء معلميهم من الغرب، لكي يبنوا للمواطن العربي، مدناً كاملة من دون ماء، ومطارات لا تغطي نفقاتها، ومصانع من دون أسواق، وفنادق سياحية خالية من السياح.

إن الصحراء لها اقتصاد، يختلف عن سواه، بقدر ما تختلف الصحراء نفسها عن كل بيئة عداها. ولو ترك الخبراء أمر التخطيط إلى الناس، لظهرت خطط عربية أخرى، لاستغلال طاقة الشمس، وتنمية حرفة الرعي إلى صناعة حديثة لتوفير اللحوم والجلود، وتنمية جمعيات صيادي السمك الفقراء، إلى شركات عالمية لتصدير السمك، وتسخير مناخ الصحراء، في زراعة نباتاته الطبيعية على نطاق واسع، وهو اقتصاد من شأنه، أن يحتكر أسواقاً عالمية، لا يستطيع أحد أن ينافسه عليها، ويعطي العرب صوتاً دائماً في سوق الاقتصاد العالمي، ويجعلهم شركاء شرعيين في كوكب الأرض على الأقل.

أما «قهر» الصحراء، بتكديس الناس في مدن من دون مجارٍ، داخل شقق لا تختلف عن الأفران، في مجتمعات استهلاكية قائمة على بيع مخزونها من المعادن، فإن ذلك مجرد قهر لا مبرر له، لا يصيب الصحراء العظيمة الخالدة، بل يجعل الحياة فيها، مصيراً لا تطيقه حتى العقارب والثعابين.

ثقافة النحل

وجه الشبه بين النحلة، والإنسان، أن كليهما يعيش في مجتمع، يحتاج أن يخاطبه، لكن النحلة الحكيمة لا تتكلم، بل ترقص. وعن طريق هذا الرقص، واختلاف إيقاعه، ومكانه من مسقط شعاع الشمس، تستطيع النحلة أن «تقول» لبقية النحل، أين وجدت الزهور، ومسافة الطريق إليها، والأنواع المتوافرة منها، وكمياتها، ومقدار نموها. أكثر من ذلك، لا تستطيع النحلة أن تقول شيئاً. لأنها أصلاً، لا تملك شيئاً آخر تقوله.

فلغة الرقص مقيدة بقاموس محدد جداً، لأن حاجات النحل نفسه، محدودة من أساسها. وإذا خطر لنحلة ما، أن تخرج على هذا القاموس، وتورّط نفسها في رقصة مؤداها ـ مثلاً ـ أنها نحلة مثقفة، تطالب بحرية النحل، فإن جمهورها قد يستمتع بالرقصة كثيراً، لكنه لا يستطيع أن يفهمها لأنه جمهور محصن غريزياً، ضد فكرة الحرية بالذات. **في لغة الكلام، تنفتح ثغرة طارئة في جدار هذا الحصن.**

فالإنسان يقف عاري الصدر، أمام حراب لغته المتطورة، انه يفهم كل ما يقال له، وتدخل دماغه أفكار لا علاقة لها بحاجاته الحقيقية. ويستطيع أن يتداول كلمات مميتة جداً، مثل «الصنم الإله، والشعب المختار، والبابا المعصوم من الخطأ، وتفوق الجنس الجرماني»، من دون أن يعرف أنها مميتة، إلاّ بعد فوات الأوان.

من هذه الثغرة المفتوحة، تتسلل إلى لغات الأمم، مصطلحات خيالية محض، لا تعني شيئاً في أرض الواقع، لأنها مجرد بديل «سحري» من الواقع نفسه. وكلمة **الثقافة العربية المعاصرة** كلمة سحرية من هذا النوع.

إنها تسمية سياسية، مثل تسمية **الوطن العربي** جاءت من العدم، للتعويض من واقع معدوم. فلا الوطن العربي، حقيقة إدارية، ولا الثقافة العربية المعاصرة، لها علاقة بجميع العرب. إننا نملك التسمية، لكننا لا نملك ما تعنيه في أرض الواقع. وهي محنة عقلية قاسية، لها جذور في عالم الطفل، الذي يستعيض من ركوب الحصان، بركوب كرسي اسمه «الحصان». إن كلمة الثقافة العربية المعاصرة، مصطلح طفولي إلى هذا الحد:

مصطلح يفترض سلفاً، **أننا نملك تراثاً** عربياً مشتركاً. والواقع أننا نملك أيضاً تراثاً عربيا غير مشترك، يقسمنا شرعياً إلى طوائف دينية لا حصر لها، منها الشيعة والسنّة والاباضية والعلوية، وعشرات الطوائف الأخرى، التي لا يجمعها تراثنا الإسلامي. بقدر ما تفرق بينها مذاهب الفقه.

مصطلح يفترض، **أننا نملك تاريخاً** عربياً مشتركاً. والواقع أننا عرب مقسمون بين خمسة تواريخ على الأقل. الأول: تاريخ ديني يبدأ من آدم وحواء. والثاني: تاريخ طبيعي، لا يعترف بهذه البداية. والثالث: تاريخ سنّي، يعتبر معاوية خليفة شرعياً. والرابع: تاريخ شيعي، يعتبر معاوية، مجرد دجال. والخامس تاريخ حديث، يقسمنا حالياً إلى اثنتين وعشرين دولة، كل دولة منها، لها تاريخ منفصل عن الأخرى، ببوابات حديدية، تحت حراسة رجال الحدود.

مصطلح يفترض، **أننا نتكلم لغة واحدة**، والواقع أن ما نقوله فعلاً، يختلف من دولة إلى أخرى، بقدر ما تختلف لغة عن لغة. فالذي يدعو مثلاً إلى السلام مع إسرائيل، لا يفهم الذي يدعو إلى مواصلة الحرب ضدها، حتى إذا كانا يتكلمان لغة مشتركة.

مصطلح يفترض **أننا عرب**، يجمعنا مصير واحد، وهي فكرة عاطفية، لها علاقة بحب المواساة، وليس بحب الواقع. وقد أثبت ظهور النفط، إلى أي مدى، تستطيع مصائرنا أن تختلف، رغم «مصيرنا» الخرافي المشترك، حتى ان مواطناً عربياً مفلساً وجائعاً، وحافي القدمين، يستطيع أن يعيش على بعد مرمى حجر، من مواطن عربي آخر، يبذر ثروات لا تحصى، في القمار والدعارة وشراء الخدم، من دون أن يردعه بموجب قانون عادل واحد، أو حتى أن يقذفه بحجر. وإذا كان هذا اسمه المصير المشترك، فذلك مرده إلى أننا مشتركون عمداً، في تزوير مثل هذه الأسماء. إن ثقافتنا العربية المعاصرة، لا تملك الحصان. وليس لديها لغة مشتركة، وليس لديها تاريخ مشترك، ولا تخاطب كل العرب، ولا تستطيع أن تغير واقعهم، لأنها ثقافة مترجمة في غياب العرب أنفسهم.

رأس المشكلة، أن **الثقافة** ـ من دون شرع الجماعة ـ مجرد سلاح سياسي لضرب الجماعة نفسها. إنها ليست أفكاراً **«ثقافية» في** الكتب، بل قوانين، ومحاكم، ومدارس، وأعياد، وأناشيد، وخطب، وجرائد، وإذاعات، وأموال طائلة تنفق علناً، وكل عام. وإذا خرجت الإدارة من يد الناس، فإن الثقافة أيضاً تخرج من يدهم، وتصبح سلاحاً رهيباً في خدمة من يدفع الثمن. ومنذ عصر الأهرام، كان المواطن المثقف، قد اكتشف مكانه تحت مظلة فرعون، وكان المثقفون المصريون، يشرحون للناس، كيف يشيدون أهرامات خالدة، لطاغية ميت، وكيف يلقون بناتهم سنوياً في النيل.

وطوال الفترة الواقعة بين عصر سومر، وبين ظهور الإسلام، كانت **الثقافة** سلاحاً مهمته **تجهيل** الناس، وليس **تثقيفهم**، تستخدمه الدولة والكنيسة علناً، في مؤامرة أدت إلى توطيد فواحش أخلاقية رهيبة في تاريخ الثقافات، منها تزوير الشرائع الإنسانية، الذي تكفل بتحويل الثقافة إلى عالم السحرة والمعجزات، وأخرج الدين من واقع الناس، وأفقده مهمته ومعناه معاً.

لهذا السبب، سكتت جميع الثقافات القديمة عن قضايا الإنسان، وفشلت في اكتشاف حقوقه، وفشلت في تطوير مجتمعات حقيقية محررة من الرق والربا وعبادة الأصنام الحية والميتة.

إن **شرع الجماعة** في الإسلام، هو الذي صحح هذا المسار، لأنه حرّر المثقف من حاجته إلى لغة السحرة، وحماه من سلطة الإقطاع، وكفل له حرية الفكر، وجعلها حقاً دستورياً من حقوقه. وفي ظل هذا الدستور الجديد، أصبحت الثقافة لأول مرة في تاريخها، سلاحاً في يد الناس حقاً، لا يدعوهم إلى بناء أهرامات خالدة، ولا يوصيهم بإلقاء بناتهم في النيل، ولا يفرقهم بين المؤسسات الدينية والعنصرية، بل يدعوهم إلى بناء عالم الإنسان السعيد الواحد، وتحرير أيديهم من قيود الإقطاع، والجهاد دفاعاً عن مصالح الأغلبية. وهي الثقافة الفعّالة الوحيدة، التي تكلمت فعلاً بلغة الناس، واستطاعت أن تخاطب عقولهم، وتعرفهم بأعدائهم الحقيقين، وتعلمهم أن يحرروا مجتمعهم من الرق والربا والإرهاب وعبادة الأقوياء، وأعادت كل مواطن منهم على حدة إلى الحضيرة، محرراً من الشك والخوف، إلى حد أنه يذهب إلى الموت طائعاً، دفاعاً عن شرع الناس، فتستقبل أمه نبأ موته بالزغاريد.

من دون الشرع الجماعي، يقع انحراف هائل في هذا المسار:

تغييب ضمانة الجماعة لحرية الفكر. وتغييب حرية الجدل. وتعود الثقافة حيث كانت ذات مرة في إدارة فرعون. ويكتشف المثقف مكانه المريح القديم، ويصبح ـ مرة أخرى ـ ساحراً في البلاط الملكي، لا يهمه ما يحدث للناس، بل يهمه أن ينطلي عليهم سحره. وهي حرفة تتطلب تلقائياً، أن يتكلم المثقف لغة لا علاقة لها بالواقع، ويرتكب الخطأ المميت، الذي لا يليق أن ترتكبه، حتى حشرة صغيرة مثل النحلة. إنه يورط نفسه، في موقف مستحيل، وحافل بالإحراج.

فالثقافة ـ من دون حرية الفكر ـ لا تستطيع أن تكون ثقافة إنسانية حقاً، وليس بوسعها أن تلتزم بالدفاع عن عالم الناس. لكنها ـ من

جهة أخرى ـ لا تعرف كيف تسد هذا العيب الظاهر، وليس لديها خيار آخر سوى أن تدبر لنفسها قناعاً انسانياً مزوراً، وتندس وراءه في محاولة طفولية، لافتعال عاصفة داخل فنجان. إنها تقول كلاماً كبيراً جداً، على لسان مثقف في حجم فأر.

مثقف لا يملك حق الكلام، في مجتمع لا يملك حق النشر، تحت سلطة لا تحبذ تبادل الأفكار.

مثقف وحيد، لا يضمن الناس حقه في إبداء الرأي، مهمته أن يضمن حقوق الناس، وأن يدافع عنهم بقلم رصاص، في وجه أنظمة بوليسية عاتية، تقاتل بالرصاص، وأن يقول لهم جهاراً، ما لا يطيق أحد أن يسمعه سراً.

وفي ظروف خرافية من هذا الطراز، يصبح السحر ثقافة، وتقوم عاصفة داخل فنجان، ويولد للناس، واقع ثقافي، لا علاقة له بواقعهم. وتصبح لغتهم بديلاً باطلاً من الحق نفسه. وهو ما حدث ـ حرفياً ـ في ثقافتنا العربية المعاصرة.

لقد ولدت هذه الثقافة في بيت نابليون، وتربت في مدارس الأوروبيين الأغنياء[1] وتعلمت نظمهم وشرائعهم الرأسمالية، كما يتعلم الخادم عادات سيده الثري، وعندما تراجع الأوروبيون عن الوطن العربي، تركوا هذه الثقافة المغتربة في رعاية إدارة عربية مسخّرة لخدمة رأس المال، مما فرض «تعريب» ثقافتنا المعاصرة لغوياً، وأعطاها قناعاً عربياً، تختفي وراءه تفسيراتها المستوردة، وغربتها الهائلة عن واقع العرب، وعجزها الظاهر عن تغيير هذا الواقع، حتى بتقليد الأوروبيين. إن ثقافتنا الجديدة المعربة تصبح كرسياً عربياً مريحاً، لكنها لا تصبح هي الحصان.

في رعاية هذه الثقافة البرّاقة المعاصرة، تصاعدت المعركة الصليبية ضد العرب، من حرب بعيدة في شمال أسبانيا، إلى حرب تجري حالياً في شوارعهم، من بيت إلى بيت، وتورط العرب فجأة، في

وصفة سحرية مميتة، تعالج جميع الأمراض، لكنها لا تشفي المرضى أنفسهم. فمثلاً:

كلمة **الديمقراطية** في ثقافتنا الجديدة المعربة، تعني تطبيق نظام تعدد الأحزاب. وخارج هذا التعريف، لا تملك ثقافتنا، صيغة شرعية أخرى للديمقراطية.

رأس المشكلة بالطبع، أن نظام تعدد الأحزاب، من دون رأس المال، لا يستطيع أن يحمي نفسه من العسكر والفقهاء، وأن العرب المحبوسين، داخل البحر المتوسط، منذ عصر كولمبس، لم يجمعوا رأس المال أصلاً، وليس بوسعهم أن يتجمعوا في أحزاب، لا تملك ما يدعوها إلى التحزب.

إن النتيجة الأولى، لهذا التفسير «المعاصر»، هو أن يفقد العرب كل أمل ممكن في تحقيق الديمقراطية. والنتيجة الثانية، أن تصبح الديمقراطية نفسها وصفة سحرية، تعيش في ثقافة العرب، من دون أن تتحقق في واقعهم. ومثلاً:

كلمة **الاشتراكية** في ثقافتنا الجديدة المعربة، تعني تأميم الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، والتحول إلى نظام القطاع العام. وهو تفسير صحيح فقط، في بلد يحكمه حزب لينيني منظم[٢]، قادر على إدارة المرافق المؤممة. أما من دون الحزب اللينيني، فإن التأميم لا يلغي الملكية الخاصة، بل يجمعها في يد مالك كبير واحد، يجلس وحيداً فوق القمة، ويسلم أملاكه لجيش من الموظفين الذين يتولون إدارتها، طبقاً لروتين حكومي مفتعل، لا تهمه قوانين الإنتاج، بل قوانين الضبط والربط.

وفي ظروف إدارية من هذا النوع، يحدث ما حدث في وطننا العربي، وتولد **اشتراكية** من دون حزب عمالي حاكم، كما تولد أرنب من قبعة ساحر، فيتم تأميم مرافق الإنتاج، وتقوم عاصفة داخل فنجان، وينهار الاقتصاد تحت وطأة الروتين، ويتكلم الخبراء نيابة عن الناس أنفسهم، ويذهب الموظف غير المناسب، إلى المكان

المناسب، وتشيع العمولة، ويعم الفساد، ويقف الناس في طوابير طويلة تحت الشمس، فيما تصدر الصحف يومياً، للإشادة بمنجزات الاشتراكية تحت شمس سحرية أخرى. ومثلاً:

كلمة **الليبيرالية** في ثقافتنا الجديدة المعربة، تعني استبعاد الدين من لغة الإدارة. وهو تشريع ناجح في الغرب، حيث كان رأس المال، قد تولى تحرير الإدارة من لغة الإقطاع. أما في الوطن العربي، فإن فصل الدين عن الإدارة، لا يحقق شيئاً في الواقع، سوى أن يقطع الجسر الوحيد الذي يربط العرب بشرع جماعي قادر على تحريرهم من قبضة الإقطاع. إن موقف ثقافتنا العربية المعاصرة، تجاه واقع العرب القاسي موقف حرج من جميع الوجوه.

فهي ـ من جهة ـ لا تستطيع أن تتحدى الإدارة الإقطاعية، ولا تستطيع أن تتحدى المؤسسة الدينية، على غرار ما حدث في النموذج الرأسمالي الذي تنقل عنه. وهي ـ من جهة أخرى ـ ثقافة أوروبية متطورة، تعادي الإقطاع، وتعادي سلطة رجال الدين. وفي ظروف حرجة إلى هذا الحد، لم يكن بوسع ثقافتنا الجديدة المعربة، إلاّ أن تمسك العصا من وسطها، وتجرب أن تعيش بين العرب، مثل سائح أوروبي، لا علاقة له بما يحدث للعرب أنفسهم. إن **المثقف العربي المعاصر** يرفع قبعته احتراماً أمام كل شيء في متحفنا القديم.

يساند رجال الإقطاع. يبرر أخطاءهم المميتة. يشيد بمآثرهم في الصحف. يغني لهم. يرقص لهم. يرسم لهم. يخطط لهم. يلعن خصومهم. ذلك كله، وهو يعرف سراً، أن الإدارة الإقطاعية قد خسرت السباق منذ زمن بعيد، وخرجت من قاموس الثقافة إلى الأبد، وأن الحديث عنها بلغة عصرية، لا يجعلها عصرية حقاً، بل يجعلها بديلاً سحرياً، من اللحاق بثقافة العصر.

يساند رجال الدين، ويشيد بتاريخ الدولة «الإسلامية»، مرة من وجهة نظر الشيعة، ومرة من وجهة نظر السنّة، وهو يعرف سراً ـ ومن دون أدنى شك ـ أن تطبيق الشريعة، معناه أولاً، تطبيق الإدارة الجماعية وأن الإسلام ـ من دون هذه الإدارة ـ قد خسر معركته

قبل أن تبدأ، وخسر السباق على المحيط، وخسر السباق على الفضاء، وأن مذاهب الفقه بالذات، هي الثقافة التي انتهت بالإسلام إلى هذا المصير. ان المثقف العربي المعاصر، لا يملك أعداء، لأنه (مثقف) من دون قضية.

رجل ولد في غياب والديه، يمثل نظريات أوروبية، ليس لها جذور في تراث العرب، ويتكلم لغة معربة عن عصر لم يدخله العرب، ويقلد نموذجاً أوروبياً مختلفاً في أدق تفاصيله عن واقع العرب. وفي رعاية هذا الساحر الجديد، شهد الوطن العربي أكثر من معجزة، وتمّ توحيده تحت لواء لغة واحدة ودين واحد وتاريخ واحد ومصير مشترك، وأنشئت جامعة الدول العربية، بمثابة دليل (ملموس) على حقيقة هذه الوحدة. وإذا كان ثمة من يريد أن ينكر أن الأرنب يخرج من قبعة الساحر، فعليه أن ينكر أولاً وجود الشمس الساطعة على مبنى جامعة الدول العربية.

هوامش

ـ ١ ـ

ثقافتنا العربية المعاصرة، لا تعرف كارل ماركس، بل تعرف ما سمعته عنه من أعدائه الرأسماليين وحدهم. وهم طرف منحاز في أصل القضية، كان ماركس يحرض على الثورة ضدهم، وكانوا أصحاب مصلحة ملحّة في تشويه أقواله. وقد تولوا تقديمه إلى ثقافتنا العربية المعاصرة، موصوماً بثلاث تهم، كل تهمة منها، مختلقة عمداً، لإدانته أمام العرب بالذات.

التهمة الأولى: أن ماركس ينادي بإلغاء المؤسسة الدينية، ويعتبر الدين مجرد أفيون. وهي تهمة تتجاهل، أن المؤسسات الدينية التي يعنيها ماركس، هي المؤسسات المسيحية واليهودية، وأن هذه الفكرة، ليست ماركسية أصلاً، بل إسلامية، سجّلها القرآن منذ أربعة عشر قرناً، في آيات منها، قوله تعالى في الآية ٥ من سورة الجمعة **﴿مثل الذين حملوا التوراة، ثم لم يحملوها، كمثل الحمار يحمل أسفارا﴾**. وهي صورة أكثر وضوحاً ـ من قول ماركس أن الدين أفيون الشعوب.

التهمة الثانية: ان الاتحاد السوفياتي هو الدولة الماركسية التي أقيمت على نظرية الحزب الماركسي. وهي فكرة تتجاهل أن لينين ـ وليس ماركس ـ هو صاحب هذا النظام الحزبي. أما ماركس شخصياً، فقد استعمل كلمة COMMUNE التي تعني الجماعة، لأنه يشترط مبادىء دستورية في نظامه، منها أن تكون السلطة في يد الأغلبية، ومنها إنهاء الإقطاع، بتسريح الجيش المستديم، ومنها تحريم الربا، بتأميم وسائل الإنتاج. وهي مبادىء لا يتبناها الاتحاد السوفياتي، ولم تعرفها إدارة أخرى في التاريخ، سوى نظام الشرع الجماعي في الإسلام، الذي كان ماركس ينقل عنه، من دون أن يدري.

التهمة الثالثة: أن كارل ماركس، ينادي بإلغاء دور الفرد، ويعتبره مجرد مسمار في آلة كبيرة. وهي فكرة مقلوبة رأساً على عقب. فالذي يعتبر المواطن مجرد مسمار في آلة كبيرة، هو رأس المال، صاحب الاحتكارات الموجهة لتكديس الربح. أما كارل ماركس، فقد كان ينادي، بتحرير الإدارة من سيطرة رأس المال، لأنه كان يهدف إلى تحرير المواطن من وظيفة المسمار بالذات. وقد عرض هذا المنهج في أعماله، قبل

أن يكتب (رأس المال) بثلاثين سنة على الأقل، لكن خصومه الرأسماليين، لم يختاروا أن يعرضوا هذه الأعمال المبكرة للتداول، ولم يهتم أحد بترجمتها عن أصولها الألمانية، إلا منذ سنوات قليلة، عندما نقلت إلى اللغة الإنكليزية بمجهودات أفراد مثل الكاتب أريخ فروم، فيما تأخر الروس في ترجمة هذه الأعمال الأساسية حتى الآن.

إن كارل ماركس، لا يتكلم لغة رأس المال، بل يتكلم لغة أخرى ذات مصطلحات خاصة، تبث الرعب في قلب كل إدارة رأسمالية، مثل (تأميم وسائل الإنتاج، وإلغاء الطبقية، والثورة المسلحة، وحقوق العمال). وهي مصطلحات لا تعادي الله والناس، إلا في تفسيرات الرأسماليين وحدهم. أما في أرض الواقع، فإنها مصطلحات مترجمة عن كتاب الله نفسه.

فالثورة العالمية المسلحة، هي فريضة الجهاد. وإلغاء نظام الدولة، هو قيام الشرع الجماعي. وتأميم وسائل الانتاج، هو تحريم الربا. وتحرير المجتمع من الطبقية، هو المجتمع الذي يدعو له الاسلام كل سنة في مكة، بجمع الناس على اختلاف طبقاتهم وألوانهم أمام بيت عالمي واحد، تحت سماء واحدة. ولعل كارل ماركس، لم يكن يعرف انه ينقل عن الاسلام، لكن مجمل نظريته القائمة على حتمية سقوط الرأسمالية، مجرد ترجمة حرفية، لما سمعه المسلمون منذ القرن السابع، في قوله تعالى: **﴿والذين يكنزون الذهب والفضة، ولا ينفقونها في سبيل الله، فبشرهم بعذاب أليم﴾** (سورة التوبة، الآية ٣٤).

ان ثقافتنا العربية المعاصرة، لا تجهل منهج كارل ماركس فحسب، بل تعاديه أيضاً، لأنها ثقافة مترجمة من وجهة نظر معلمها الرأسمالي المنحاز. وهو موقف، لا مكسب من ورائه، سوى ان يخسر الاسلام شاهداً جديداً أساسياً، على أن شرع الجماعة الذي دعا إليه القرآن في القرن السابع، ليس نظرية، بل قانون، يمكن اكتشافه بوسائل الاستقراء العالمي، مثل قانون الجاذبية نفسه.

والواقع، أن لقب «الماركسي» في وطننا العربي، أصبح الآن ترجمة للقب (عميل للاتحاد السوفياتي) رغم أن علاقة الاتحاد السوفياتي بماركس، لا تختلف عن علاقة الولايات المتحدة بالبابا، في استعراض علني، لمدى جهل ما ندعوه باسم ثقافتنا العربية المعاصرة. ولو أتيحت لنا فرصة الخلاص من أخطاء المترجمين، لرأينا أن كارل ماركس، ليس مفكراً **«شيوعياً»** بل **«جماعي»**، وأن كلمة COMMUNIST لا تعني مواطناً لا شيء له، بل تعني مواطناً لا سلطة عليه، لأنه يعيش في «كميون» أي تحت مظلة إدارة جماعية. ولعل ترجمة COMMUNIST بكلمة «شيوعي» هي الخدعة المفضوحة التي تدسها ثقافتنا العربية المعاصرة في لغتنا يومياً.

فهذا مصطلح، ترجمته الصحيحة كلمة **«جماعي»** **وليس «شيوعياً»** أما الشيوعي، فهو الفوضوي، في منهج الفوضوية ANARCHISM الذي كان ماركس، يعرفه

تحت اسم الجماعية الفجة CRUDE COMMUNISM وقد قال عنه في «دراسات اقتصادية وسياسية»:

(... هذه الجماعية الفجة، تحمل بذور دمارها، لأن سيطرة الملكية المادية، من شأنها أن تعمل على إبادة كل شيء لا يملكه جميع الناس، مثل الموهبة..).

وفي مكان آخر: (هذه الجماعية الفجة، تفسر الملكية تفسيراً حيوانياً. فالزواج ـ وهو نوع من الملكية الخاصة ـ يتم بالاتفاق مع كميون النساء، لتغيير وظيفة المرأة من زوجة إلى عاهرة مشاعة، في محاولة فجة لجعل الثروة مشاعة بين جميع أفراد المجتمع. إن هذا النظام البدائي، يعادي عالم الإنسان في كل تفاصيله).

أما منهج ماركس نفسه، فقد لخّصه ذات مرة قائلاً: (... ما دام الإنسان لا يرى الدنيا إلاّ من خلال عين الإنسان، فإن علاقته بالدنيا، علاقة إنسانية بالضرورة، فلا يولد الحب إلاّ بالحب، ولا يولد الإيمان إلاّ بالإيمان. وإن كنت تريد أن تستمتع بمباهج الفن، فإن عليك أن تكون قادراً على تذوق الفن. وإذا كنت تريد أن تعلم الناس، فإن عليك أن تكون قادراً على تحريك الناس. لأن كل علاقتك بالجماعة الإنسانية والطبيعة، تعبير محدد، عن نياتك الحقيقية، في سلوكك اليومي نفسه. فإذا أحببت، من دون أن تصبح محبوباً، وفشلت في أن تترجم حبك للناس، إلى حب الناس لك، فإن جهدك ضائع وقبض الريح).

ولعل كارل ماركس، يفتقر إلى سلاسة الأسلوب بعض الشيء، لكن من الواضح، أنه يريد أن يقول: ﴿**كل نفس بما كسبت رهينة**﴾ (سورة المدثر، الآية ٣٨).

إن ترجمة كلمة COMMUNIST بكلمة «شيوعي» ليست مجرد خطأ في الترجمة، بل فعل إعلامي متعمد، أملته مصالح الرأسمالية، على ثقافتنا العربية المعاصرة، في مناورة سياسية ناجحة، لبث البوابات بين ثقافات الأمم، ومنع لقائها على لغة واحدة. وهي خدعة لا تفضح سذاجة ثقافتنا العربية المعاصرة فحسب، بل تفضح أيضاً مدى مهارة الأصابع الرأسمالية التي تحركها من وراء الستار. أما من دون الستار، فإن كلمة COMMUNISM تعني حرفياً «حكم الجماعة». وهي كلمة مستمدة من تراث الإسلام، وليست دعوة الحادية ضده. مصدرها اللغوي فعل COMMUNICATE الذي لا يعني أشاع بل يعني أوصل. وقد ظهرت في فرنسا منذ سنة ١٧٩٣ بمعنى رابطة، وأصبحت اسماً رسمياً، لمقاطعات تديرها مجالس بلدية جماعية، منفصلة عن أملاك الإقطاعيين منها: ١ «كميون باريس» الذي أعلن استقلاله عن حكومة فرنسا سنة ١٧٨١.

والواقع، أن المواطن العربي الذي يدعو نفسه «شيوعياً» مثل المقاتل الفلسطيني الذي يدعو نفسه إرهابياً، كلاهما مجرد ضحية للغته المترجمة عن لغة عدوه بالذات. أما كارل ماركس شخصياً، فإنه مفكر على مذهب الجماعة، لأن مجتمع الإنسان لم

يعرف أبداً مذهباً آخر، في أي عصر من العصور، ولا يستطيع أن يكون مجتمعاً إنسانياً أصلاً، إلاّ في ظل الشرع الجماعي وحده، فقط، لا غير. وسواء نجحت ثقافتنا المعاصرة، في إصلاح أخطائها، أو لم تنجح، فإن كارل ماركس، شاهد لصالح الإسلام، وليس شاهداً ضده، لأن الكلمة الخالدة، هي الفكرة الخالدة، ولأن الناس، حيثما ولوا وجوههم فليس ثمة سوى وجه الله.

ـ ٢ ـ

تقوم نظرية الحزب اللينيني، على افتراض مؤداه، أن من دعاه ماركس باسم الصراع الطبقي هو صراع مسلح بين الأغنياء والفقراء، لا يمكن حسمه، إلاّ باستيلاء العمال على السلطة، طبقاً لمبدأ ديكتاتورية البروليتاريا.

هذا المبدأ، لم يعتمده ماركس شخصياً، ولم يعتمده مفسرو الماركسية الأوائل، من أمثال (روزا لوكسمبرج)، ولا تعتمده دولة ماركسية معاصرة مثل يوغوسلافيا، ولا يعرف أحد، من أين استمده لينين، ولم يفسره لينين نفسه، إلاّ بمقولة من مقولاته الشعرية KTO-KOVO? أي من يتنازل عن حقه لمن، في غياب ديكتاتورية البروليتاريا؟ وهو سؤال يعكس ولع فلاديمير لينين بالسجع والطباق، لكنه لا ينم على معرفة جادة بتاريخ الثورة.

فصراع الطبقات الذي عناه ماركس، ليس صراعاً بين الأغنياء والفقراء، بل بين الأغنياء وحدهم. إنه معركة، لا يؤدي فيها الفقراء دور الخصم، بل دور الأداة المسخرة لكسب هذه المعركة. كل ما في الأمر، أن كلمة (الأغنياء) عند ماركس، لا تعني أصحاب المؤسسات المالية فقط، كما اعتقد لينين، بل تشمل أيضاً أصحاب المؤسسات العقائدية، مثل الحزب اللينيني بالذات. وإذا كان تاريخ الثورات، هو مرجع الجدل حول هذه الحقيقة، فإن هذا التاريخ يقول حرفياً: (إن الأغلبية، كانت دائماً أداة في يد الثورة، لكن الثورة، لم تكن أبداً أداة في يد الأغلبية).

فثورة اليهود ضد روما ـ وهي أول نماذج الثورة الجماعية في التاريخ ـ انتهت بإخضاع اليهود لسلطة مؤسسة عقائدية. وثورة البريطانيين في القرن السابع عشر، انتهت بتجنيدهم في خدمة مصالح رأس المال. وثورة الفرنسيين في القرن الثامن عشر، انتهت بحشدهم في جيش نابليون. وثورة الروس في القرن العشرين، انتهت بإخضاع ٢٦٥ مليون مواطن روسي، لسلطة حزب واحد، لا يمثل سوى ٢ في المائة من تعداد السكان. وإذا كان لينين، قد عرف نموذجاً تاريخياً، واحداً، عن ثورة انتهت بإقرار سلطة الأغلبية، فإنه قد مات، من دون أن يبوح بهذا السر.

والواقع أن مبدأ ديكتاتورية البروليتاريا ليس مستمداً من التفسير الماركسي للتاريخ، بل مستمد من التفسير الشخصي، لظروف لينين الشخصية. فقد أدرك هذا الرجل الموهوب والمحدود المعرفة، انه لا يستطيع أن يضمن لنفسه مكاناً في القمة، بين آلاف

الاشتراكيين المثقفين، إلاّ بالمزايدة عليهم جميعاً، في دعوة غوغائية، لتصعيد الصراع الاجتماعي، من مشكلة إدارية يتولى حلها الخبراء، إلى مذبحة بين الطبقات يتولى قيادتها الخطباء. وهي فكرة إعلامية ناجحة، راقت لطبقة نشطة من الثوار المحترفين الذين سخّروا أنفسهم لنسف الحزب الاشتراكي الديمقراطي من داخله، وتأسيس حزب لينيني يدين بوجوده ـ طبعاً ـ لرجل مشهور اسمه لينين. وفي ما عدا هذا الهدف الشخصي، فإن مبدأ ديكتاتورية البروليتاريا، لم يحقق شيئاً لنظرية الثورة العالمية سوى أنه جعلها بديلاً سياسياً من الثورة العالمية نفسها.

إن الصراع الطبقي الذي عناه ماركس، صراع لا يمكن إنهاؤه أصلاً، بقوة السلاح، لأنه ليس حرباً بين المؤسسات فقط، بل بين (الاعمار) أيضاً. فالنظرية الماركسية، تنطلق من واقع مؤداه، إن الإدارة الإقطاعية المتخلفة، أنشأت إنساناً متخلفاً ـ ومشوهاً ـ في كل مرحلة من مراحل عمره، من الطفل إلى العجوز. وان إنهاء هذه الكارثة الأبدية، يتوقف على نقل الادارة، من يد الإقطاع، إلى يد الجماعة القادرة على توفير حاجة كل فرد في الجماعة. ورغم أن ماركس، كان يستخدم مصطلح ثورة العمال، فإن ذلك، بالنسبة إليه، مجرد مرحلة أولى، لإقرار السلطة الجماعية، في مرحلة تالية، وليس لحصر السلطة في أيدي قادة العمال إلى الأبد.

لقد شاء لينين، أن يحتوي الثورة الجماعية، في نظام غير جماعي، وتسبب بذلك بإنهاء الثورة، لحساب الأيديولوجية، وضرب سلطة الجماعة، في المكان الصحيح المميت، للمرة الثانية، منذ عصر معاوية. ورغم أن لينين، قد دخل التاريخ المعاصر، باعتباره قائداً (للثورة العالمية ضد الرأسمالية)، فإن كل ما حققه لينين في أرض الواقع، هو أنه اخرج نصف سكان العالم، من المعركة ضد الرأسمالية، وحبسهم وراء ستار حديدي، يمتد من الصين إلى البانيا، وأخلى الطريق أمام رأس المال الأميركي، لاحتلال بقية العالم، وأعاد الشرعية لسلطة الفرد، ومسخ صراع الأغلبية، من معركة لإقرار العدل الجماعي، إلى مذبحة لإقرار نظرية الحزب الواحد. وإذا كانت هذه النتائج، هي حصيلة الثورة العالمية التي قادها لينين ضد الرأسمالية، فلا بد أن الرأسمالية، قد اختارت لنفسها، ثورة مريحة، على المقاس.

والواقع، انه لا يزال على التاريخ أن يقرر، ما إذا لم يكن لينين بالذات، رجلاً مدسوساً على الثورة، بعلمه، أو من دون علمه، فالنتائج النهائية لمسيرة الثورة في العصر الحديث، ربما لا يمكن تفسيرها أبداً، خارج هذا الإطار.

فقد أصبحت الثورة على يد لينين، أداة لضرب سلطة الأغلبية، في كل مكان في العالم. وأصبحت وسيلة شرعية لتبرير حكم الفرد، وإسكات صوت الناس، باسم مصلحة الناس أنفسهم. وقد تكفل لينين شخصياً، بوضع النموذج النهائي لهذه الثورة الوهمية. وهو نموذج، هدفه أن يقدم بديلاً نظرياً، من سلطة الأغلبية بالذات.

فنظرية القائد المعلم التي أقيم الحزب اللينيني على أساسها، نظرية لا تقول في الواقع، سوى أن الأغلبية مجرد قطيع.

واسم الحزب الطليعي الذي اختاره لينين، اسم مهمته أن يسكت صوت الأغلبية، ويضمن بقاء السلطة في أيدي قادة العمال، وليس في أيدي العمال أنفسهم.

ومبدأ ديكتاتورية البروليتاريا الذي اختلقه لينين، مبدأ مهمته أن يجعل الثورة أبدية، وليست مجرد مرحلة مؤقتة. فديكتاتورية البروليتاريا، لا يضمنها سوى إسكات صوت الأغلبية إلى الأبد، باسم الثورة المستمرة إلى ما لا نهاية.

هذا النموذج اللينيني، أصبح الآن كتاب الثورة المقدس في كل مكان. وهو سر تكشفه لغة الثورة المعاصرة نفسها. فكل المصطلحات الثورية التي عرفتها لغات الأمم، منقولة حرفياً، عن قاموس لينين، من لقب (القائد المعلم) إلى (حكم الشعب، والعنف الثوري، والطليعة المناضلة، وسلطة الكادحين، والثورة المضادة، والطبقة الرجعية، والتصفية الجسدية، والديكتاتور العادل، والثورة المستمرة، وجهاز أمن الثورة)...

أكثر من ذلك، فإن لينين الذي كتب قاموس الثورة المعاصرة، كتب أيضاً دستورها الإداري، فهو صاحب فكرة ملكية الدولة للمؤسسات التجارية التي أخرجت السوفيات من السوق العالمي، من دون معركة واحدة. وهو صاحب فكرة جهاز أمن الثورة الذي تحول على يد ستالين، إلى دولة بوليسية مسخرة لتخريب الثورة من داخلها. وهاتان الفكرتان، هما اللتان تم نقلهما شرعاً، بموجب شريعة الحزب اللينيني، إلى جميع الثورات التالية. وتسببتا بتحويل مسار كل ثورة على حدة، من معركة جماعية، إلى انقلاب عسكري على الحكم، مهمته إسكات صوت الجماعة بالذات. وإذا كان لينين قد فعل ذلك كله، لضرب الرأسمالية، فإن واقع الرأسمالية الآن، بعد سبعين سنة من توجيه الضربة، يروي قصة مختلفة جداً.

فمنذ عصر لينين، تضاعف حجم الاستثمارات الأميركية في أوروبا، أكثر من ثلاث وأربعين مرة، فوصل من ٤ بلايين دولار سنة ١٩٢٥، إلى ١٧٥ بليون دولار سنة ١٩٨٠، وتمت تصفية المستعمرات الأوروبية لحساب رأس المال الأميركي، وتولت الثورات في المستعمرات، نقل الرأسمالية من مرحلة الاحتلال الأوروبي المباشر، إلى مرحلة الاحتلال الأميركي المقنع وراء الشركات متعددة الجنسية. وارتفع دخل الفرد في البلدان الرأسمالية من ٢٠٠ دولار سنة ١٩١٧، إلى ألف دولار سنة ١٩٧٠، فيما انخفض دخل الفرد في بقية بلدان العالم بمقدار النصف. وإذا كان لينين قد مات، وهو يعتقد أنه وجه سهماً قاتلاً للرأسمالية بفكرة الحزب الواحد، فإن هذا الرامي البعيد النظر، لا يحتاج الآن، سوى أن يطل ذات مرة، من قبره الزجاجي، لكي يرى بنفسه، أن سهمه القاتل، كان موجهاً إلى الجبهة الخاطئة.

فالرأسمالية التي يتحدث عنها ماركس، مرحلة متطورة جداً من مراحل الإقطاع، لها نظام إداري غير جماعي، لا يمكن إنهاؤه إلاّ بنظام قائم على سلطة الجماعة. ومن دون هذه السلطة، يصبح صوت المؤسسات الثورية بديلاً من صوت الأغلبية، وتنحرف الإدارة عن مسارها الطبيعي، ويغلي المرجل مرة أخرى، وتنفجر الثورة ضد الثورة، ويظل التاريخ يعيد نفسه في الدائرة المفرغة، التي اشتقت كلمة (الثورة) من (ثوران الماء في المرجل).

لهذا السبب، فإن الثورة التي اكتشفت نظام الإدارة الجماعية، لم تسم نفسها «ثورة»ولم تقبل أن تدور في دائرة مفرغة، بل أعلنت عن رسالتها باعتبارها خاتمة الرسالات.

فالإسلام لم يستعمل كلمة ثورة، ولم يعتمد مبدأ الصراع بين الطبقات، ولم يستخدم مصطلحاً واحداً من مصطلحات لينين، وليس في قاموسه كلمات مثل ديكتاتورية الفقهاء أو العنف الديني. لأنه بنظامه الجماعي وحده ـ يكفل حل المشكلة سلمياً، مرة واحدة، وإلى الأبد.

وما دام القرار في أيدي الأغلبية، فإن أحداً لا يستطيع أن يشعل حرباً أهلية. بين الطبقات، لأن الإدارة الجماعية، كفيلة بحفظ التوازن سلمياً، فالمؤسسات المالية، لا تصبح وسيلة للاستغلال في نظام جماعي، لأن نفقات رأس المال، تزداد تلقائياً، بقدر حاجة الجماعة، قبل أن يتراكم رأس المال إلى حد يشعل حرباً أهلية، والمؤسسات العقائدية ـ في الجانب الآخر ـ لا تصبح وسيلة للاستغلال في نظام جماعي، لأن القرار الإداري، لا يتقيد بنظرية في الكتب، بل بواقع الناس في حاضرهم اليومي، مما يكفل حرية الحوار، من دون أن يفرط في سلطة الأغلبية.

إن كلمة الثورة التي دخلت لغتنا العربية منقولة عن لينين، لا تستطيع أن تعني ما تقوله حقاً، إلاّ إذا استعادت نظام الإدارة الجماعية. لكن رأس المشكلة، أن هذا النظام في لغتنا العربية بالذات، ليس اسمه ثورة بل اسمه إسلام. وهو شرع لا يعترف بكلمة الثورة نفسها، ولا يعترف بالحزب أو قائده المعلم، ولا يبيح لقادة العمال، أن ينوبوا عن العمال، ولا يقبل بديكتاتورية البروليتاريا، والعنف الثوري، والحزب الطليعي، والتصفية الجسدية، وملكية الدولة لمرافق الإنتاج. وإذا شاءت الثورة العربية، أن تعود من غربتها في عالم لينين، وتخاطب العرب بلغتهم، فإن عليها أن تطرح كلمة الثورة نفسها خارج قاموسها الإعلامي، وتستعيد اسمها الخالد في ذاكرة العرب، وتستعيد نظامهم الجماعي، الذي يستطيع وحده، أن يخرج الثورة من الدائرة المفرغة، ويجعلها رسالة خالدة، ويجعلها خاتمة الرسالات.

ثقافتان أقل من واحدة

القرن التاسع عشر. كل شيء يفاجئنا من عالم لا نعرفه: البنادق السريعة، الجيوش الحديثة، الصحافة، الشركات، المصانع، وسائل النقل.

كل شيء نتعرف به، قبل أن نعرف اسمه، من **الجورنال**، **والبرلمان**، **والتومي جن**، **والشمان دي فير**، **إلى الديمقراطية**، **والكومباني**.

من الخارج، بدت لغتنا شبه ميتة، في الواقع، لم يكن ثمة لغة قد ماتت، قبل أن يموت أهلها.

إننا نقف على بعد ثلاثة عشر قرناً، من عصر معاوية الذي أبطل نظام الإدارة الجماعية بحجة إنقاذ دولة الإسلام، فنجد دولة الإسلام تدخل التاريخ المعاصر، في جبة سلطان تركي، يدعوه الأوروبيون رسمياً باسم **«الرجل المريض»**. ونجد الإسلام نفسه، قد خسر السباق على القارات، وخسر المحيط بأسره، وانزوى في عالم موبوء بالفقر والجهل، تحت حراسة فقهاء عزل، يتعرضون للإبادة على يد نابليون.

أكثر من ذلك، نجد أن نظام الإدارة الجماعية، قد خسر لغته الإسلامية، وظهر في لغة نابليون، بمصطلحات رأسمالية جديدة، ونظم إدارية جديدة، لا تتجاهل الإسلام فحسب، بل تقوم على

محوه من ذاكرة الناس. إننا ندخل معركة صعبة ضد أنفسنا، من دون أن ندري.

ظهرت في لغتنا، ثقافة جديدة، تسمي نفسها رسميا **ثقافة معاصرة**. وهي تسمية تورطت مقدماً في غلطتين، تدلان على نقص مميت في الثقافة:

الغلطة الأولى: إن مصطلح الثقافة العصرية MODERN CULTURE يشير إلى عصر جديد فعلاً في الغرب، لأنه تميز، بإنهاء عصر الإقطاع، وسلطة المؤسسة الدينية معاً. وهو عصر لم يدخله الوطن العربي حتى الآن.

الغلطة الثانية: إن الثقافة العصرية في الغرب، ولدت من العدم، لأنها لم تكن تملك جذوراً للديمقراطية الرأسمالية في لغاتها اللاتينية والجرمانية. أما في اللغة العربية، التي ترتبط عضوياً بنص القرآن، فإن مصطلح الثقافة العصرية، لا يفصل ثقافتنا بين عصرين، بل بين جبهتين، تتقاتلان في عصر واحد، بلغة واحدة.

باسم هذه الثقافة العربية المعاصرة، كان علينا أن نسلم مقدماً، بأننا أمة من الأميين، تحتاج إلى إعادة تأهيلها بمناهج أوروبية حديثة، وهي مغالطة، قاسية، وغير ضرورية، وباهظة التكاليف.

فالمسلم ـ صاحب الكتاب ـ ليس مواطناً أمياً حقاً، كما اعتقد نابليون. إنه يختلف عن المواطن الأوروبي الذي لم يمتلك وسيلة لقراءة الإنجيل، حتى نهاية القرن الرابع عشر على الأقل، وبعد أن امتلك نسخة مترجمة من الإنجيل، لم يجد فيه ثمة ما يتعلمه سوى الوصايا العشر، وكثير من الأساطير.

المواطن المسلم، في الجانب الآخر، مواطن يعرف القراءة، حتى إذا كان لا يعرفها، لأنه ملزم بالصلاة التي يتلو خلالها آيات القرآن، خمس مرات في اليوم، كل يوم في الأسبوع. انه يتلقى دروساً لا تنقطع، في شتى مجالات المعرفة، ويتلقاها مطمئناً، وقلبه مفتوح للعلم. والواقع أن نزول القرآن نفسه، كان قد وضع نهاية

(للجاهلية) منذ القرن السابع، وختم عصر العرب الأميين، بعرب يقرأون الكتاب يومياً، ويعرفون كل ما اكتشفه الأوروبيون في وقت لاحق، من مراعاة نظافة الجسد واللسان، إلى وجوب القتال المسلح، لإنهاء سلطة الإقطاع.

لم يكن المسلم مواطناً أمياً، كما افترضت ثقافتنا المعاصرة، ولم يكن من الثقافة في شيء، أن يزاح هذا المواطن جانباً، باعتباره رجلاً متخلفاً لا يمثل هوية العصر، وأن يورط «المثقفون» أنفسهم في البحث عن هوية من العدم. لقد كان ذلك، خطأً جسيماً، عقابه الجسيم، أن يمتلك العرب فجأة، ثقافتين بدلاً من واحدة:

الأولى: ثقافة المواطن المسلم نفسه، الذي يستمد هويته من القرآن، ويرفض مقدماً كل هوية مختلفة أخرى.

والثانية: ثقافة المثقف المسلم، الذي تعلم في مدارس أوروبية، أن يترك الدين لرجال الدين، ويصبح «مفكراً» أوروبياً معرباً، يقف خارج تاريخه وواقعه، عمداً، ومع سبق الإصرار.

هذا المثقف «المعاصر»، كان يتكلم في الواقع لغة عمرها أربعة عشر قرناً، وكان معلمه الأوروبي يتكلم لغة عمرها أربعة قرون فقط، لكنه اختار أن يقلب الأدوار، ويتنكر في زي تلميذ، يحضر درس التاريخ، لأول مرة في التاريخ.

فعصر **النهضة** في ثقافتنا العربية المعاصرة، ليس هو عصر الإدارة الجماعية الذي أنهاه معاوية في القرن السابع، بل هو عصر الغارة الأوروبية على قارات المحيط الذي بدأ في القرن الخامس عشر.

والعصور المظلمة في ثقافتنا العربية المعاصرة ليست هي العصور القاسية التي عاشها المواطن المسلم منذ إبطال الشرع الجماعي على يد معاوية حتى الآن، بل هي **العصور الوسطى** التي عاشها المواطن الأوروبي بين سقوط الأمبراطورية الرومانية، وبين الغارة الناجحة على قارات المحيط.

والمذهب الإنساني في ثقافتنا العربية المعاصرة، ليس هو مذهب

الجماعة في الإسلام، بل هو فلسفة رجل أوروبي اسمه اسبينوزا، تطورت على يد رجل أوروبي آخر اسمه كارل ماركس، إلى تفسير (جديد) للتاريخ.

والمساواة بين الأديان في ثقافتنا العربية المعاصرة، ليست هي ثورة الإسلام على رجال الدين في القرن السابع، بل هي ثورة راهب أوغسطيني اسمه مارتن لوثر في القرن السادس عشر، ضد سلطة رجل إيطالي اسمه البابا ليون العاشر.

وإنكار الشفاعة والنيابة وغفران الذنوب في ثقافتنا العربية المعاصرة، ليست بنوداً أساسية في شرع الإسلام منذ القرن السابع، بل أفكار بروتستانتية معاصرة، نبعت من حاجة الأوروبيين إلى وضع نهاية لفساد البابا، الذي استغل مبدأ الشفاعة، وشرع يبيع صكوك الغفران للقتلة وقطاع الطرق.

والتاريخ المعاصر في ثقافتنا العربية المعاصرة، ليس هو تاريخ الإدارة الجماعية، الذي لم يدخله العرب حتى الآن، بل هو التاريخ الذي دخله الأوروبيون من أوسع أبوابه، باستيطان أربع قارات، واحتلال جميع الجزر، وممرات التجارة الدولية.

إن ثقافتنا المعربة، تتكلم لغة عمرها أربعة عشر قرناً، لكن التاريخ لا يبدأ بالنسبة لها، إلاّ منذ أربعة قرون فقط. وفي ثقافة تنكر واقعها إلى هذا الحد، يولد **مثقف معرب**، مهمته الصعبة أن يتجاهل واقعه إلى الأبد:

مثقف مسلم، لكنه لا يعرف شرع الإسلام الجماعي، ولا يعرف نظاماً إدارياً له علاقة بالدين.

مثقف تقدمي، لكنه لا يضيق بسلطة الإقطاع، في مجتمع يحكمه طاغية من طراز فرعون. إنه رجل واقعي دائماً، مثل معلمه جان جاك روسو، الذي كان يعد كتابه عن (العقد الاجتماعي) في النهار، ويقضي السهرة في صالون امرأة إقطاعية من طراز ماري تيريز جوفران.

مثقف إنساني المذهب، لكن مذهبه مفصل سلفاً على مقاس معلمه الرأسمالي، إنه لا يدين الرأسمالية المسؤولة عن إبادة سكان ثلاث قارات، وتهديد الباقي بالإبادة في أي وقت. بل يدين **الشيوعية عدوة الشعوب والإسلام**، من دون أن يتذكر أن «الشيوعية» بالذات[1]، مجرد ستار حديدي خانق، ضربته ملايين الفقراء حول نفسها، تحت وطأة التهديد بالإبادة[2]. وقد التقى الرأي، في ثقافتنا العربية المعاصرة، على اعتبار الشيوعية (اخطبوطاً). أما الإقطاع الذي يلف أذرعه حول عنق ثقافتنا المعاصرة، فإنه لا يزال حتى الآن وحشاً مميتاً من دون اسم.

مثقف عالمي الهوية، لكن عالميته لا تعلمه أن يحترم تراثه، بل أن يقضي عليه، كما فعل مصطفى أتاتورك، الذي نقل تركيا إلى العصر الحديث، بمنع الأتراك من لبس العمامة. إنه رجل أوروبي معرب، يفترض سلفاً أن (التقدم) هو أن يصبح واقع العرب نسخة عن واقع الأوروبيين، وليس أن يكون للعرب، نسخة عربية تخصهم.

إن مفكراً تقدمياً، مثل طه حسين، «ينبذ الجبة والعمامة» وينطلق قاصداً باريس «التي فتنته حتى فتن بها». ويعود مفتوناً بالفعل فيورط نفسه في دراسة «علمية» مؤداها أن نص القرآن نفسه، قد يكون نصاً مشكوكاً في أصالته، من دون أن يفسر هذا «المثقف» المسلم سبب حاجته إلى تمرير مثل هذه الفكرة المستوردة التي لا طائل من ورائها سوى هدم الجسر الوحيد القادر على ربط المسلمين بمبدأ الشرع الجماعي.

وبعد ذلك، يتصدى له الرافعي. وهو مثقف آخر، لكنه يمثل ثقافة قديمة، تعيش حيّة في العصر نفسه. ويتهم طه حسين بالتجني على الإسلام، ويلعنه، ويتهمه بالكفر، من دون أن يتذكر ـ ولو لمرة واحدة ليس غير ـ أن الإسلام جنى عليه غياب الإدارة الجماعية، وأن الملك فؤاد، الذي يستعد الإنكليز لتنصيبه خليفة للمسلمين،

هو الجاني الوحيد المميت، بين فقهاء عزل، يتبادلون الاتهامات في الشارع.

إن ثقافتنا تنقسم على نفسها بين جبهتين:

جبهة يقاتل عليها، مثقف عربي مفتون بما حققه رأس المال في غرب أوروبا، ولا يهمه بعد ذلك، أن العرب أنفسهم، لا يقعون في غرب أوروبا، ولم يرتادوا المحيط، ولم يشاركوا في استعمار قاراته، وليس لديهم ما يكفي من رأس المال، لردع نظم الإقطاع البدائي الذي يشكو منه.

وجبهة أخرى، يقاتل عليها، مثقف عربي، يعيش في عصر الصليبيين، ويعتبر كل ما يصدر عن الأوروبيين، عدواناً صليبياً على الإسلام. ولا يهمه بعد ذلك، أن المسلمين أنفسهم، ليسوا مسلمين جداً، وأن غياب الشرع الجماعي من دستور الإسلام، يضطرهم إلى النقل حرفياً من شرع الصليبيين. إننا نملك ثقافتين بدلاً من واحدة، لكن ذلك لا يجعلنا في صفوف المثقفين.

فالفكر العصري الحر، الذي نترجمه عن الغرب، لا يصبح عصرياً ولا حراً، في وطننا الذي يعيش تحت إدارة إقطاعية، عمرها أقدم من عمر الاهرام. إنه لا يسمى **ثقافة**، بل **بديلاً وهمياً** من الثقافة.

والفكر المقدس الحر، الذي نتعلمه من القرآن، لا تحترم الإدارة الإقطاعية قدسيته، ولا تخضع لشرعه الجماعي إنه بدوره ليس (ثقافة إسلامية) بل (بديل فقهي من الإسلام).

وبين هاتين الجبهتين، يعيش الآن مواطن مسلم معاصر، علامته الفارقة، أنه دائماً يملك كلمتين للتعبير عن فكرة واحدة،لكن ذلك لا يجعله مواطناً فصيحاً على أي حال. فمثلاً:

نظام الشرع الجماعي، له مصطلحان رسميان، في ثقافتنا المعاصرة، أحدهما **الديمقراطية** والثاني **الشورى**. لكننا لا نملك الشرع الجماعي نفسه، ولا نعرف طريقاً جماعياً إليه. ومثلاً:

المواطن المسلم، له تعريفان في ثقافتنا الحالية، كلاهما يعني أنه حر

ومسؤول، الأول **عبد الله** والثاني **حضرة الناخب**، لكن المواطن المسلم شخصياً، ليس حراً، وليس مسؤولاً، إلاّ بقدر ما تطول عصاه. ومثلاً:

إقرار العدل، له تعريفان في ثقافتنا المعاصرة. الأول **تطبيق الشريعة** والثاني **تطبيق القانون** لكن العدل نفسه غائب عن واقعنا غياباً ظاهراً لا عزاء فيه. ومثلاً:

الضمان الاجتماعي، له مصدران في ثقافتنا العربية المعاصرة، أحدهما **حق المسلم في بيت مال المسلمين**. والثاني **حق العامل في الضمان**. لكن المواطن المسلم في أرض الواقع، لا يملك ثمة ما يضمن رأسه شخصياً. ومثلاً:

حرية الرأي، لها تشريعان في ثقافتنا العربية المعاصرة، أحدهما **فريضة الجهاد** التي تشمل الجهاد باليد واللسان. والثاني **حق الاختيار** الذي يقوم عليه نظام الانتخابات، لكن حرية الرأي نفسها، لا يكفلها قانون واحد في وطننا بأسره. ومثلاً:

حرية التنقل، لها ضمانتان في ثقافتنا المعاصرة، إحداهما **حق السعي في أرض الله** والثانية **حق الكسب الحر** الذي تضمنه حرية رأس المال، لكن مواطننا لا يتحرك من مكان إلى آخر، إلاّ بجواز سفر، وكثير من التأشيرات. ومثلاً:

حق المواطن في حمل السلاح، له مصدران في ثقافتنا المعاصرة. **أحدهما فريضة الجهاد في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان**. والثاني **حق حماية الملكية الخاصة**. لكن مواطننا لم يحمل سلاحاً في يده للدفاع عن حق واحد من حقوقه منذ عصر معاوية.

إن ثقافة لها لسانان، لا تساوي في الواقع ثقافة لها لسان واحد، ولا تقول شيئاً محدداً يستحق القول، ولا تعيش واقع الناس، ولا تستطيع أن تغيره، ولا تتكلم حقاً، ولا تكف عن الكلام. وهو الواقع الذي يخاطب العرب يومياً، في صحفهم العربية بالذات.

هوامش

ـ ١ ـ

المصطلح اللاتيني المرادف لكلمة شيوعي في لغتنا العربية هو ANARCHIST الذي يشير إلى مواطن «رافض لجميع أشكال السلطة». وهو مصطلح اختار المترجمون العرب، أن يترجموه بكلمة فوضوي من دون أن هذه التسمية العربية مجرد شتيمة متعمدة. لأن المواطن الذي سمى نفسه يلاحظون أن المرء لا يسمي نفسه فوضوياً، حتى إذا كان فوضوياً حقاً، وأن ANARCHIST لم يكن يدعو إلى الفوضى، بل كان يدعو إلى النظام في مجتمع محرر، من جميع أنواع السلطة. وهي فكرة قد تكون خيالية، لكنها لا علاقة لها بكلمة فوضوي في لغتنا العربية، ولا يعني اختيار هذه الترجمة، سوى رغبة المترجم العربي، في توفير كلمة شيوعي، لتعريب مصطلح آخر، لا علاقة له بالشيوعية. إن حركة التعريب، تستطيع أن تكون وسيلة فعالة لتجهيل العرب، وليس لتثقيفهم.

فالمترجم العربي، ليس مواطناً عربياً فقط. إنه بحكم ثقافته نفسها، مواطن أوروبي معرب، لا ينظر إلى معاني المصطلحات، من وجهة نظر العرب، بل من وجهة نظر الأوروبيين الرأسماليين بالذات. وهي زاوية منحرفة جداً، ترى الشيوعي في كلمة فوضوي. وترى الماركسي في كلمة شيوعي. وترى الرأسمالي في كلمة ديمقراطي. وترى الفدائي في كلمة إرهابي. وتفسر مفهوم العدل نفسه، في ضوء حرية رأس المال. لأنها زاوية منحازة سلفاً، ضد كل نظام آخر، غير نظامها الرأسمالي. وإذا أتيحت لنا الفرصة ذات مرة، لكي نراجع ما حدث في قاموسنا العربي، على يد المترجمين «العرب»، فسوف يدهشنا أن نرى، أن أسطورة حصان طروادة، لم تكن في الواقع أسطورة كلها. فمثلاً:

كلمة CAPITALIST ترادف في لغتنا العربية، كلمة مرابي، وليس رأسمالي. لأن رأس المال في حد ذاته، اسمه لا يعني في لغتنا، سوى مال رجل أنعم الله عليه. أما كلمة CAPITALIST التي اشتهرت على يد ماركس، فإنها ترتبط بحق الرأسمالي في تنمية أمواله، بوسائل الاستثمار الحر. وهو حق لا يمكن ضمانه دستورياً، بغير ضمان شرعية الربا. ومثلاً:

كلمة Member of Parliament تترجم في لغتنا بكلمة عضو البرلمان. وهي ترجمة لا تقول، ما هو البرلمان نفسه، مما يجعلها مجرد محاولة مريبة لتفسير الماء بالماء، فالواقع، أن البرلمان يدعى في لغتنا العربية باسم الديوان الملكي. وهو الجهاز الإداري الذي تطور على يد الثورة الإنكليزية، من مجلس يعاون الملك في الحكم، إلى مجلس يحكم مباشرة من دون سلطة الملك، ولو استعمل العرب كلمة الديوان الملكي بدل كلمة البرلمان لاكتشفوا مبكراً أن المشكلة تكمن كلها في مدى سلطة الملك. وأن البرلمان العاجز عن تحرير نفسه من هذه السلطة اسمه ديوان، والقوانين الصادرة عنه، اسمها إرادة ملكية. والمواطنون الذين يعيشون في ظله، اسمهم رقيق الأرض. ومثلاً:

كلمة Nationalism، لا تعني القومية بل تعني الشعوبية، لكن المترجم الذي تولى نقل هذا المصطلح كان يعرف تاريخ الشعوبية السيئة السمعة في تراثنا العربي، وكان يهدف عمداً، إلى أن يبيع لنا البضاعة القديمة نفسها، تحت اسم جديد آخر. وباستثناء النية المبيتة لتحقيق هذا الهدف المريب، فإن كلمة Nationalism لا تستقيم ترجمتها بكلمة قومية، طبقاً لأي قياس لغوي أو تاريخي.

فمصطلح القوم، يشير إلى صيغة سياسية منقرضة قائمة على وحدة الدم. وهي صيغة انتهت على يد الإسرائيليين منذ ثلاثة آلاف سنة في نظام الشعب الذي جمع أقوام اليهود، تحت لواء دولة مؤسسة على وحدة الأرض واللغة أيضاً. إنه مصطلح أكثر قدماً بآلاف السنين، من كلمة الشعب، وليس ثمة ما يبرر اختياره لترجمة كلمة Nationalism سوى حاجة المترجم إلى اسم جديد، لمعنى الشعوبية.

فكلمة القومية مصطلح جديد حقاً على لغتنا وتراثنا معاً. إنها كلمة لم يستعملها القرآن، ولم يستعملها الرسول، ولم ترد مرة واحدة، ضمن نص عربي واحد، في أي عصر من العصور. وداخل كلمة مجهولة الهوية إلى هذا الحد، كان من السهل أن يدس المترجم العربي، ما تعنيه كلمة Nationalism في كلمة عربية ليس لها تاريخ.

يفضح هذا الدس أن كلمة Nationalism مصطلح له تاريخ محدد، ظهر في أوروبا، خلال القرن التاسع عشر للتعبير عن انتفاضة شعوب وليس قبائل أوروبا، في بلدان صناعية متطورة مثل ألمانيا وإيطاليا. وهو مصطلح يعني شعباً وليس قوماً، لأن كل شعب من شعوب أوروبا، جمعته لغته الواحدة، في دولة واحدة. ولو أن كلمة Nationalism، كانت تعني القومية لتفرق الأوروبيون، في دويلات قبلية إلى ما لا نهاية على غرار ما حدث في الوطن العربي.

والواقع، أن هذا المصطلح، جاء بمثابة رد على الإدارة الإقطاعية في شرق أوروبا، بعد أن خسرت شعوب هذه المنطقة، رابطة الدين الواحد، والدولة الواحدة، تحت سلطة آل هابسبرج، أصحاب الأمبراطورية المجرية، وبات عليها أن تلتمس وحدتها في اللغة والأرض، بدل الدين والدولة، وتستقل بشؤونها في إدارات منفصلة، تنقسم بقدر ما

تضم من اللغات. ولهذا السبب، ارتبط تاريخ كلمة Nationalism في أوروبا، بنجاح كل شعب، يتكلم لغة واحدة، في تأسيس دولة واحدة، من دون أن يتحقق مثل هذا النجاح في الوطن العربي.

فمشكلة مصطلح القومية العربية، أنه مصطلح، لا يملك شريعة إدارية في تراثنا، سوى شريعة القبائل العربية قبل الإسلام. وهي شريعة لا تنظر إلى وحدة اللغة أو العقيدة، بل تنظر إلى اختلاف الأنساب، مما يسهل تقسيم العرب دستورياً، في وحدات قبلية، بدل جمعهم في ثقافة عربية واحدة. وإذا كان ظهور مصطلح القومية العربية، قد رافقه تقسيم الوطن العربي،رغم لغته الواحدة وترابه الواحد، بعكس ما حدث في أوروبا، فذلك أمر مرده، إلى أنه مصطلح، جاء خصيصاً لأداء هذا الغرض، في وطننا العربي بالذات، بسد الطريق أمام مصطلحات الشرع الجماعي في الإسلام، وتغييب الثورة العربية، وراء كلمة وهمية ليس لها جذور في تراثنا، ولا تملك نظاماً إدارياً، بديلاً من نظام الأحزاب، ولا تملك شريعة بديلة من شريعة رأس المال. ولعل الدليل الظاهر على هذه النية المبيتة، أن المترجم اختار كلمة القومية العربية بدل الشعوبية العربية، من دون مبرر منطقي واحد، سوى حاجته الملحة لدس فكرة قديمة في كلمة جديدة مختلقة من العدم.

إن أسطورة حصان طروادة، الذي فتح أبواب طروادة من داخلها، تبدو أسطورة مستحيلة ـ وممتعة ـ حتى نتذكر ما فعل المترجم العربي في لغتنا العربية، من دون حرب، ولا حصان.

ـ ٢ ـ

لأن اللغة الروسية، لا تملك كلمة تعني «الحكم الجماعي»، فقد اضطر الروس إلى نقل المصطلح اللاتيني، كما أورده كارل ماركس COMMUNISM الذي يعني ـ إداريا ـ حكم الأغلبية، وليس حكم العمال.

بعد ثورة ١٩١٧، استعمل لينين كلمة الأغلبية BOLSHEVIKS لكنه لم يعن بها أغلبية الروس، بل أغلبية أنصاره في الحزب الديمقراطي الاشتراكي. وهم الأنصار الذين التقوا حول نظريته الداعية إلى تصعيد الثورة، بإقامة حزب عالمي من الثوار المحترفين. وأسسوا حزباً لينينياً قائماً على مركزية السلطة، وسيطرة قيادة الحزب. في الصيغة التي فصلت بين الماركسيين في روسيا، وبين الماركسيين في بلدان الغرب، حتى الآن.

هذه الصيغة اللينينية، فرضها الروس على جميع شعوب أوروبا الشرقية، بعد انتصارهم في الحرب العالمية الثانية، ثم فرضوها على الصين، وشرق آسيا، ويقاتلون حالياً لفرضها على بلد إسلامي مثل أفغانستان، باعتبارها «الحل الماركسي العلمي

الصحيح الوحيد» لقضية الحكم الجماعي. وهو ادعاء أمكن إثباته دائماً بدبابات الروس. أما من دون الدبابات، فإن أحداً لا يصدق كلمة مما يقوله الروس بالذات.

فكلمة COMMUNISM لا تعني «سلطة الحزب»، إلاّ إذا كان الحزب قد اغتصب السلطة لنفسه، وفي ما عدا ذلك، فإن المصطلح الذي استعمله كارل ماركس، يعني ـ فقط ـ سلطة الأغلبية، ولا يمكن تفسيره أصلاً، إلاّ في إطار إدارة جماعية، محررة من نفوذ المؤسسات الرأسمالية والعسكرية معاً، وليس المؤسسات الرأسمالية وحدها. ولعل تاريخ الإدارة السوفياتية، شاهد في حد ذاته، على مدى الشلل الإداري الناجم، عن تجاهل هذه الحقيقة، في نظرية كارل ماركس.

فخلال سبعين سنة، من قيادة الاتحاد السوفياتي، «للدول الصديقة»، في «مسيرة الثورة العالمية»، لا يزال الاتحاد السوفياتي قائداً من دون أصدقاء، ولا يزال في حاجة لاستعمال دباباته، لكي يختطف حلفائه، لأنه عاجز عن كسب ولائهم من دون خطف. وإذا لم يكن هذا الواقع، دليلاً مخيفاً على فساد التفسير اللينيني، فلا بد أن قيادة الاتحاد السوفياتي لا تخاف من الأدلة.

إن رئيس الوزراء، ميكائيل غورباتشيف، الذي افتتح عهده بحملة علنية على فساد أجهزة الحزب، مطالب بأن ينظر حوله مرة أخرى، ويكتشف أيضاً، أن هذه الصيغة الروسية الفاسدة، مجرد بديل من الصيغة العالمية التي تخاطب كل الأمم، وأن دولة إسلامية مثل أفغانستان، لا تحتاج إلى غزوها بقوات عسكرية، لكي تتعلم نظام الإدارة الجماعية من لينين، لأنها تملك هذا النظام في لغتها وتراثها. وليس من السياسة ـ بل من فساد السياسة ـ أن يرسل الروس جنودهم، لكي يعلموا الأفغان درساً، تعلمه الأفغان منذ ألف سنة على الأقل.

وإذا لم يكن غورباتشيف رجلاً يقول ما لا يعنيه، فلا بد أن يرى، أن غزو أفغانستان ـ وليس انتشار الرشوة فقط ـ دليل أساسي آخر على فساد الإدارة الحزبية التي ينتقدها، وأن إصلاح أخطاء الحزب، لا يتم بتسريح الموظفين المرتشين وحدهم، بل يتطلب أيضاً سحب الجنود الروس من أفغانستان، والخروج من ورطة دموية، لا مبرر لها، سوى جهل رجال الحزب أنفسهم.

إن الاتحاد السوفياتي لا يحتاج إلى دبابات في أفغانستان، بل يحتاج إلى أن يغير موقفه غير العلمي من الإسلام، وهو موقف ورثه عن الصليبيين وليس عن ماركس. فالإسلام لا تمثله مؤسسة دينية مثل اليهودية والمسيحية، ولا يدخل بالتالي في تعريف ماركس للدين. إنه النظام الجماعي الذي نقل عنه ماركس دون أن يدري. وهو صيغة متطورة جداً، ودقيقة جداً، قادرة على إقرار سلطة جماعية أكثر فعالية ـ وعدلاً ـ من سلطة الحزب. ولو شاءت الإدارة السوفياتية، أن تغير موقفها العقائدي الساذج من الإسلام، وتكتشف دستور الإدارة الجماعية في هذه العقيدة العالمية، لكان بوسعها أن تخاطب الأفغان بلغتهم، وتدعوهم إلى إحياء نظامهم الجماعي الذي

يعرفونه في القرآن، وتكسب لنفسها صديقاً حقيقياً في صراعها ضد الإقطاع والرأسمالية. وهي مكاسب لا تكلف السوفيات جندياً واحداً، لأن (الثورة العالمية) التي يريد الحزب اللينيني أن يقودها، لها قيادة عالمية فعلاً، تخاطب أجيال الناس، بلغة واحدة، منذ أربعة عشر قرناً. وليس ثمة ما يبرر تجاهل الروس لهذه الحقيقة، سوى عجز إدارتهم الحزبية عن تمثيل مصالح الروس.

صحافة الرجل الأخرس

صاحبة الجلالة الصحافة، لها علاقة بصاحب الجلالة رأس المال. وهي علاقة ملوكية فعلاً، لأنها تقوم على جسر من الذهب. فرأس المال يضمن وجود الإعلان، ويضمن الصراع الحزبي، مما يفتح منجماً من الذهب في سوق الصحافة، ويجعلها حرفة مجزية، ومثيرة للرهبة مثل حرفة الملكات. **في غياب رأس المال، تصبح الصحافة مجرد سيدة من دون ألقاب.**

يغيب الإعلان. وتغيب معه الموارد الإضافية الدائمة للتمويل. وتصبح نفقات العمل الصحافي أكثر من عائداته.

يغيب نظام الأحزاب، وتغيب معه قائمة المشتركين الدائمين. ويصبح العمل الصحفي تحت رحمة السوق.

تغيب حرية النشر، وتفقد الصحيفة حق المنافسة الحرة على السوق. ويصبح العمل الصحفي، وسيلة صعبة لكسب العيش.

في مثل هذه الظروف، لا يتوقع أحد، ظهور صحافة اسمها صاحبة الجلالة. وإذا وقعت خارقة ما، وظهرت مثل هذه الصحافة فجأة، فإنها لا تكون صاحبة الجلالة حقاً، بل مجرد سيدة جائعة، تعرض جسدها الجائع للبيع. إنه سر معلن في صحف أمم كثيرة في العالم الثالث، ومنها صحفنا العربية على سبيل المثال.

فهذه صحافة لا تستطيع أن تمول نفسها. لأن حجم الإعلان المتاح لها، بحكم سوقها المحدودة، لا يكفي لتغطية نفقاتها. وإذا كان يكفي، فإنها لا تستطيع أن تحصل عليه من مصادره الأصلية في الغرب، دون أن تخسر لقب الملكة، وتصبح حرفة لتجار الاستيراد، وأصحاب الوكالات المكلفين بتوزيع المنتجات الأجنبية في إقطاعيات العالم الثالث. وهو موقع ـ مهما بدا صحفياً على الورق ـ فإنه في أرض الواقع، مجرد حيلة سهلة، لكسب عيش سهل، بوسيلة غير شرعية.

في غياب الإعلان، تضطر الصحيفة إلى الاعتماد على توزيعها. لكن ذلك أيضاً طريق مغلق في وجه صحافتنا العربية، بثلاث بوابات، غير قابلة للفتح.

الأولى: هي بوابة اللغة العربية نفسها، التي لا تخاطب غير العرب، مما يعني سلفاً، أننا لا نستطيع أن نصدر جريدة «**دولية**» فعلاً. وأن الجرائد «**الدولية**» التي تصدر الآن في لغتنا العربية، يصدرها تاجر استيراد أمي، لا يعرف أن العرب، خسروا السباق على المحيط، منذ عصر كولومبس، وأن اللغة الدولية تخاطب قارات بأسرها، وتتكلمها أجناس مختلفة وثقافات مختلفة. إن الجريدة العربية «**الدولية**» تحتاج أن تصدر باللغة الإنكليزية أو الفرنسية أو الأسبانية أو البرتغالية، لكي تكون جريدة دولية فعلاً.

البوابة الثانية، هي حدود الوطن العربي التي تضم في الواقع، اثنتين وعشرين بوابة، تحتاج الجريدة العربية إلى اختراقها جميعاً، كل يوم، وتحت جميع الظروف. وهي مهمة قد يؤديها بهلوان في سيرك. أما رجل في جريدة، فإنه لا بد أن يسقط أكثر من مرة بين الحبال، وأن يخسر توزيعه، أو يتلقى تهديداً بخسارته، مما يكرس الحاجة إلى ضمان التوزيع، بديلاً من كل حاجة أخرى، ويغير وظيفة الصحافة، من وسيلة إخبارية إلى منشور إعلاني، لا يستحق قرش المواطن، ولا يهم أحد أن يحصل عليه.

البوابة الثالثة، هي قانون المطبوعات داخل كل بلد عربي على حدة. وهو قانون لا يبيح المنافسة الحرة على السوق، مما يحرم الجريدة العربية من مادة أساسية في زيادة توزيع الصحف، منها نشر الفضائح السياسية، ومنها اختلاق معارك مع أفراد البيت المالك، ونشر الجرائم، والصور المثيرة، وقصص الرشاوي بين وزراء الحكومة، إن صحافتنا العربية الوقورة، لا تفقد وقارها أبداً، لكن ذلك للأسف، لا يجعلها صحافة جادة. ورغم أنها، تقلد صحافة الغرب بقدر جهدها، فإن افتقارها إلى واقع الغرب نفسه، يجعل هذا التقليد، عملاً مضحكاً ـ وغير مضحك ـ مثل حكاية يرويها رجل أخرس، عن رجل آخر، حرفته الكلام.

فكل ما تحويه صحف الغرب، متوافر في صحافتنا العربية، من الافتتاحية إلى التحليل الإخباري، والتعليق السياسي، وعمود الوفيات، وكلمة الناشر، وأنباء البورصة، وأقوال الفلكيين، والكلمات المتقاطعة والمقابلات الصحفية.

على السطح، كل صحافة تشبه الأخرى، كما تشبه البيضة البيضة. في أرض الواقع، تختلف كل صحافة عن الأخرى، بقدر ما تختلف بيضة مسلوقة عن ديك يصيح فوق السياج.

فمشكلة الصحافة ـ من دون رأس المال ـ أنها حرفة غير دستورية، ليس لديها مهمة إعلانية، وليس لديها مهمة حزبية، ولا يضمن لها الناس حرية النشر، في مجتمع محروم من حرية القضاء نفسه. إنها ليست «ملكة» متوجة، بل سيدة، لها لقب آخر، تمارس حرفة غير شرعية، لتحقيق مكسب غير مشروع. وهي حرفة شائعة في كل مجتمع فقير، يستعمل وسائل رأس المال، من دون ضمانة رأس المال نفسه.

المنفذ المتاح من هذا المأزق، يكمن في نظام الإدارة الجماعية، لأنه نظام يمنح الصحافة كل الضمانات التي أتاحها لها رأس المال، من دون أن يسخرها لخدمة رأس المال وحده. إنه يضمن لها مظلة

دستورية قادرة على حماية حقها في القول، ويطلق لسانها في قول الحق، ويحررها من سلطة الفرد والطبقة، ويجعلها حرفة مقدسة ـ ونافعة ـ أكثر من حرفة الملكات. وفي نظام جماعي من هذا النوع، تولد صحافة جديدة، لا تشبه صحافة الغرب، لكنها فعّالة مثلها.

فالشرع الجماعي، إدارة تقوم أساساً على حرية النشر، مما يضع الصحافة قبل غيرها، تحت مظلة الدستور، ويجعلها حرفة دستورية، لديها وظيفة تؤديها، بموجب الدستور نفسه.

إنها تصبح صاحبة رسالة شرعية، وتصبح وسيلة اتصال بين الناس، وتكون صوتاً مفهوماً بينهم، يتحدث عن واقعهم المعيش، وينقل حديثهم عنه، ويملك أرضاً صلبة في واقع الإدارة[1].

ـ تكون صوتاً لا يتعمد أن ينتشر، بل ينتشر تلقائياً، لأنه صوت الناس أنفسهم، كما يتردد في بيوتهم وشوارعهم.

ـ تكون صوتاً لا يقول، إن رأس الدولة اسمه فلان، بل يقول كم يكلف هذا الرأس، وكم يتقاضى كل حارس يحرسه، وكم مليوناً من الدولارات، تبلغ نفقاته في الدقيقة الواحدة[2].

ـ تكون صوتاً لا يقول، أين سافر السيد الوزير، بل يقول أيضاً، ماذا اشترت السيدة حرمه، وحريم الوفد المرافق له، وكم كلفت الرحلة، وكم تساوي في أرض الواقع.

ـ تكون صوتاً لا يقول، أن «الوجيه» المدعو فلاَناً، قد تبرع ببناء مسجد، بل يقول من أين جمع هذا المخلوق الكسول ثروته، ولماذا يتبرع ببناء مسجد، ما دام قد سرق كل قرش في حوزته من مال الله.

ـ تكون صوتاً، لا يتيه في البرية، بل يطرق أسماع أجهزة دقيقة، لها نيابة قضائية، وأمن دولة ومحققون، لا تلبث أن تظهر على مسرح الأحداث، لكي تلتقط رأس الخيط من الصحافة، وتقدم للعدالة حكّام دول، تبلغ تكاليف حراسة نظمهم، ملايين

الدولارات يومياً، ووزراء ينهبون وزاراتهم علناً، و «وجهاء» يجمعون الخوة من الناس، تحت اسم «عمولة»[٣].

إن كل ما تفعله صحافة الأوروبيين الأغنياء، تحت مظلة رأس المال، تستطيع صحافة الفقراء أن تفعله، تحت مظلة الشرع الجماعي. لأن حرية النشر، في الواقع، ليست فكرة رأسمالية، بل مبدأ في دستور الشرع الجماعي، الذي يقوم أساساً على تبادل الآراء والمعلومات، بموجب دستور يكفل حرية الرأي، وحرية إعلان الرأي، وحرية العقيدة، وحرية التحقيق والقضاء. وإذا كان ظهور هذه الحريات، قد ارتبط في ثقافتنا المعاصرة، بظهور الرأسمالية الحديثة، فذلك مرده إلى أن لغة الشرع الجماعي، كانت قد اختفت من واقعنا، قبل ظهور الرأسمالية بألف سنة على الأقل، وأن الشرع الجماعي نفسه، كان طوال هذا الوقت، مجرد شرع ساكت بين الأغلبية الساكتة.

أما في أرض الواقع، فإن هذه الحريات، لا يكفلها بالفعل، سوى شرع جماعي، موجّه إلى تحرير الناس من سيطرة الإقطاع والرأسمالية معاً، مثل الإدارة الجماعية في الإسلام. إننا نصادف فروقاً كبيرة جداً، تحت سطح اللغة ـ بين مفهوم هذه الحريات في الشرع الرأسمالي، وبين مفهومها في شرع محرر من سيطرة رأس المال. فمثلاً:

حرية الفكر، تعني في دستورها الرأسمالي **حرية الأفكار** لكنها تعني في شرع الإسلام، **تحرير الفكر**، فالعنصرية فكرة حرة، رغم أنها ليست محررة من مركبات النقص. وكذلك التعصب الديني، والاستعراضية، والبذخ، والمتاجرة بمشاكل المراهقين، وتدبير الانقلابات في بلدان العالم الثالث، والعبث بأسواق المواد الخام.

هذه كلها أفكار رأسمالية حرة، لكنها ليست محررة من سيطرة رأس المال، والتخلف العقلي، والعقد النفسية. إن **تحرير الفكر** مبدأ إسلامي مختلف، من شأنه أن يعري أفكاراً رأسمالية «حرة» كثيرة، منها فكرة الربا التي تقوم عليها شريعة رأس المال من أساسها. ومثلاً:

حرية الرأي، تعني في وطنها الرأسمالي، **حق إعلان الرأي**، في الشارع، لكنها تعني في الإسلام، **حق إعلان الرأي، في مؤتمر مسؤول، معد خصيصاً لسماع الآراء**. وهما تعريفان يختلفان عملياً، في كل التفاصيل، **فالرأي في الإدارة الرأسمالية**، لا علاقة له باتخاذ القرار الإداري. **أما في الإدارة الجماعية**، فإنه قرار إداري نافذ باسم الأغلبية نفسها. ومثلاً:

حرية النشر، تعني في موطنها الرأسمالي، **حرية الانتشار** بكل وسيلة ممكنة، بما في ذلك ترويج الشائعات، والتحايل الإعلاني، وتغذية النعرات الطائفية، ومعاداة قضايا الفقراء، ونشر عناوين العاهرات، والصور العارية، مما يفتح مجال النشر، أمام تجار شذاذ، لا يجوز لهم الحصول على مثل هذا السلاح الجماعي الخطر، ويجعل النشر حرفة مشروعة، لكسب غير مشروع، على حساب مصلحة الناس. وهو وضع من شأنه، أن يزيد مادة المنشورات إلى ما لا نهاية من دون أن يزيد من قيمة المنشورات نفسها.

في نظام الشرع الجماعي، تصبح حرية النشر، هي «**تحريره**» من هذه الفوضى بالذات. فالصحف التي تصدر تحت إشراف الناس، لا ينال رخصتها تاجر، ولا تنافسها صحف، يملكها تاجر آخر، ولا تكون سلاحاً في يد فرد أو أسرة، ولا تعيش على إعلانات ضارة، ولا تغري عيال الناس بالشذوذ، ولا تحتاج أصلاً إلى دخول مثل هذه المنطقة الحرجة، لأنها صحف، تملك كل ما تحتاج إليه، من حق المنافسة الشريفة على السوق، إلى حق الحماية الدستورية من كل منافس غير شريف. وهو مجال واسع، بما يكفي، لخلق صحافة مزدهرة، لكنه ضيق بما يكفي، لمنع تسلل ذبابة واحدة إلى بلاط صاحبة الجلالة.

من دون الشرع الجماعي ـ ومن هنا إلى الأبد ـ ليس بوسع الصحافة، أن تكون شيئاً في عالم الفقراء، سوى حرفة غير مشروعة، يمارسها صحفيون لا حرية لهم، أمام مواطنين لا سلطة لهم، بموجب قانون كامن في حرفة الكتابة نفسها.

فقد بدأت هذه الحرفة، في حضارة سومر، منذ خمسة آلاف سنة تقريباً، باستعمال ألواح الطين المجفف، في تسجيل رسائل الملك الإله، وإحصاء عبيده وخيوله، وحساب الجباية السنوية في خزائنه، وتبرير سلطته بنصوص أدبية وفقهية عن أصله الإلهي في السماء. ومن ذلك الوقت، وحتى ظهور الإسلام، لم تضف حرفة الكتابة إلى هذه المهام، سوى مهمة تزوير الكتب السماوية المقدسة، التي ابتكرها اليهود خلال الألف الثانية قبل الميلاد.

إن حرفة الكتابة، لم تكن أبداً، سوى سلاح إداري في يد الإقطاع والمؤسسة الدينية، حتى استردها شرع الإدارة الجماعية في الإسلام، الذي وضع نهاية لتزوير النصوص السماوية المقدسة، ووضع نهاية لنظرية الحق الإلهي المقدس في الحكم، وسخر النص المكتوب لخدمة شرع الناس، ودعوتهم إلى تحرير أنفسهم من سلطة الإقطاع والمؤسسة الدينية معاً. وقد كان أول قرار معلن في التاريخ، يصدر بشأن تحرير الكتابة من هاتين السلطتين، هو أيضاً أول آية من القرآن، في قوله تعالى: ﴿**إقرأ باسم ربك الذي خلق**﴾ (سورة العلق، الآية الأولى).

في غياب الشرع الجماعي، تعود الكتابة إلى مكانها القديم، في خدمة سيدها الذي تربت على يديه منذ عصر سومر، وتصبح وسيلة لاستعمال ألواح الطين المجففة ـ وأحياناً ـ أوراق الصحف والمجلات ـ في تسجيل ما ترى الإدارة أنه يستحق التسجيل، وتزوير ما ترى المؤسسة الدينية أنه يستحق التزوير. وهو موقع من شأنه، أن يترك قضايا الواقع، تتكلم في الشارع، إلى ما لا نهاية، ويسخر الكتابة لنشر قضايا خيالية أخرى، ربما لا تنقصها الإثارة أو حسن الصياغة، لكن ينقصها صوت الناس[٤].

هوامش

— ١ —

في النظم الرأسمالية، ثمة جهاز قضائي خاص بشؤون الصحافة، مهمته أن يتابع ما تثيره من القضايا، ويحقق فيها عن طريق أجهزة أمنية موزعة بين جميع فروع الأمن، من جهاز شرطة الجمارك، إلى جهاز أمن الدولة، مما يجعل للصحافة صوتاً مسموعاً على الدوام، ويسخرها لمحاربة الانحراف على جميع مستوياته داخل المجتمع، من فضح المخالفات المالية والإدارية، إلى فضح مخالفات الرئيس نفسه، كما حدث في قضية ووترغيت.

من دون هذا الجهاز القضائي، تصبح قضايا الصحافة، مجرد كلام على الورق، لأنها تخسر سلاحها الإداري، الذي يحيل هذه القضايا إلى محكمة تملك سلطة البت فيها. وفي الوطن العربي الآن ٢٢ دولة، تصدر أكثر من ألف منشور، منها ٣٣ جريدة في لبنان وحدها، ليس بينها دولة واحدة، تملك نيابة قضائية خاصة بالصحافة.

— ٢ —

النفقات المخصصة لحراسة حكام الدول، تختلف بقدر ما يختلف حجم الخطر على حياة الحاكم. فإذا كان مصدر التهديد، هو أن يقوم أحد باغتيال الحاكم شخصياً، فذلك أمر تسهل مواجهته بحفنة من الحراس. أما إذا كان مصدر التهديد، هو أن يقوم الجيش بانقلاب على نظام الحكم، فان ذلك يحتاج ـ طبعاً ـ إلى توفير جيش بأكمله. وهي المشكلة التي تعاني منها ميزانيات الفقراء في العالم الثالث بالذات، لأنها محنة تعيش بين الفقراء وحدهم، كما تعيش البراغيث في فرو الثعلب المسكين.

فالرئيس الأميركي، لا يحتاج إلى جيش من الحرس، لكي يحمي (نظام الحكم) من انقلاب الجيش، لأن رأس المال هو صاحب النظام الحقيقي، وهو الذي يتولى حراسته من دون تكاليف. وإذا غامرت فرقة من الجيش الأميركي، واستولت على البيت الأبيض، فإن رأس المال الذي لا بيت له، يخرج من أميركا، ويذهب حيث

يشاء، تاركاً لقادة الانقلاب شعباً أميركياً غاضباً، وجائعاً، وعاطلاً عن العمل. وهو كابوس لا يتمنى أحد أن يعيشه، حتى في الخيال.

أما من دون رأس المال، فإن انقلاب الجيش على النظام، فكرة لا يمنعها سوى قدرة النظام نفسه على الرد بجيش آخر. وهي فكرة باهظة التكاليف جداً، لأنها تشمل إنشاء فرق للحرس، وفرق للتجسس وجمع المعلومات، وفرق لمراقبة الحدود، وأجهزة للتحقيق والتعذيب، ومكاتب إعلامية، وصحف، وإذاعات، وشراء أصدقاء في الداخل والخارج، مما تتصاعد نفقاته إلى بضعة ملايين من الدولارات يومياً، في بلدان تعاني من غياب الخبز نفسه.

فالكلمة الصغيرة الفارقة، بين حراسة حياة الحاكم، وبين حراسة نظام الحكم، تساوي في لغة الإدارة بلايين الدولارات التي تنفق سنوياً في بلدان العالم الثالث، لحماية رؤساء وملوك، بجيوش كاملة من الحرس الملكي والجمهوري، وأجهزة الأمن، والجواسيس، وخبراء الإعلام. وهي ثروات طائلة، تذهب هدراً، من ميزانيات أكثر الشعوب بؤساً وفقراً، في شهادة بالارقام، على أن العدل أرخص من الظلم، وأن فقراء العالم لا ملاذ لهم سوى الشرع الجماعي، مهما تعرّجت الطريق، وطال المسار.

ـ ٣ ـ

يفرق القاموس الرأسمالي بين كلمة عمولة COMMISION وبين كلمة رشوة BRIBERY، في نقطتين:

الأولى: إن مبلغ العمولة مقيّد بنسبة الربح، لكن الرشوة ليست مقيدة.

الثانية: إن العمولة يضمنها قانون السوق الحرة، لكن الرشوة خروج سافر على قانون السوق.

بعد رفع أسعار النفط سنة ١٩٧٠، تدفقت إلى الوطن العربي مبالغ تزيد على ٧٠٠ ألف مليون دولار، أنفقها العرب خلال العشر سنوات التالية في مشاريع التنمية وشراء السلاح. وفي حمى المنافسة التي سببها إنفاق هذه المبالغ الطائلة في وقت قصير نسبياً، كانت الشركات الرأسمالية، تواجه موقفاً طارئاً، في سوق طارئة، لا تخضع لقانون المنافسة الحرة، ولا تخضع لرقابة الأحزاب، ولا تحرسها صحافة، ولا يعرف أحد ماذا يجري فيها، سوى موظف وحيد، وراء باب مغلق، اسمه فلان.

في مواجهة هذا الموظف، كان على مديري الشركات الغربية، أن يدخلوا في تجربة جديدة على تاريخ الشركات، وكان عليهم أن يتركوا جانباً كل ما تعلموه من السوق الحرة، ويغيروا معاني الكلمات في قاموسهم، ويساهموا في ارتكاب جرائم

رهيبة ضد ملايين الناس، لا تختلف عن جرائم النازيين في حرق اليهود، إلاّ في أن الضحايا ـ هذه المرة ـ كانوا عرباً يحرقون من دون أفران.

فالمبارزة التي تمت في غرفة مغلقة بين الموظف العربي، وبين الشركات الغربية، انتهت طبعاً بانتصار الموظف منذ الجولة الأولى، بموجب قانون رأسمالي جديد، لا يفرق ـ هذه المرة ـ بين الرشوة والعمولة.

وفي ظروف هذا التفسير الجديد، انفتحت سوق داخل سوق، وسمح التاجر الرأسمالي لنفسه، أن يتخلى عن جميع القيم التي تفصل بين التجارة وبين النصب، ويمد يده لرشوة موظفين، يعرف أنهم لا يستحقون سوى السجن. وسمحت الدول الرأسمالية لنفسها، أن تجيز هذا الاحتيال خارج حدودها، وتقبل رشاوي السياسيين في العالم الثالث، باعتبارها «نوعاً من العمولة». وفيما تثور عاصفة في صحف الغرب، من أجل كل قرش يقبضه موظف عن طريق الرشوة، فإن دول الغرب نفسها، توفر الحماية القانونية، لجميع الموظفين المرتشين الذين استنزفوا أموال العالم الثالث، من نبلاء الروس، إلى أمراء إيران، وبوكاسا سارق اللؤلؤ، وديفالييه رئيس هاييتي الذي جمع ثروته من سرقة أكياس الدقيق، وماركوس الذي بلغت ثروته عند عزله أكثر من ثلاثة بلايين دولار، بزيادة بليون دولار عن دخل الفلبين نفسها، ومئات من الأثرياء الهاربين من دول النفط في أميركا اللاتينية والوطن العربي.

والواقع، أن التمييز بين الرشوة وبين العمولة، ممكن ـ فقط ـ في سوق حرة، يتعامل فيها تاجر مع تاجر مثله، وتراقبها إدارة جماعية، في حراسة صحافة مسؤولة. ومن دون هذه الشروط، يصبح التمييز صعباً، وغير مطلوب أصلاً.

ـ ٤ ـ

بعد قيام إسرائيل، بدأت المبارزة الكلامية الهائلة، بين ما يدعى باسم الإعلام العربي ضد ما يدعى باسم الإعلام الصهيوني لكسب ما يدعى باسم الرأي العام الأميركي. وهي مبارزة كلامية حقاً، لأن كل شيء فيها مجرد كلام.

فالإعلام العربي، من دون إدارة جماعية، لا ينطق باسم العرب، بل باسم حكامهم. وهو سر معلن، يعرفه الإعلام الصهيوني، لكنه لا يذكره أبداً، من باب الحفاظ على أسرار الجار.

والإعلام الصهيوني، تحت سيطرة رأس المال، لا ينطق باسم اليهود الذين يبحثون عن وطن، بل باسم المؤسسات الرأسمالية التي تبحث عن أسواق. وهو سر معلن آخر، يعرفه الإعلام العربي، لكنه لا يعرف كيف يشرحه للرأي العام الأميركي صاحب المؤسسات والأسواق معاً.

والرأي العام الأميركي لا يصدق ما يقوله الإعلام العربي، لأنه يعرف أنه إعلام

حكومي موجّه، لكن الإعلام العربي بدوره، لا يصدق الرأي العام الأميركي، ويصر على إقناعه «بعدالة القضية» على أي حال.

والإعلام الصهيوني يعرف أنه هو الممثل الحقيقي للرأي العام الأميركي نفسه، لأنه يتحدث لغته الرأسمالية، وينطق بنظامه الحزبي، ويخدم مصالحه في احتكار أسواق المواد الخام، ويشبهه جملة وتفصيلاً. لكنه يحب أن يتجاهل هذه العلاقة، ويتظاهر بأن نجاحه في العالم الرأسمالي، سببه شطارة اليهود في شؤون الإعلام، مما أعطى إسرائيل حجماً هائلاً، في الإعلام العربي، باعتبارها دولة لليهود الشطار، من دون أن يتذكر أحد، أن الإعلام الصهيوني بالذات، لم يكسب معركة واحدة، خارج البلدان الرأسمالية. وفيما يتوقع المرء، أن يعمد الإعلام الغربي إلى ضرب خصمه في المكان الموجع، ويفضح عجزه عن كسب أصوات أربعة أخماس الأمم المتحدة حتى الآن، فإن الإعلام العربي قد وهب نفسه للإشادة «بنجاح الصهاينة في كسب الرأي العالمي»، خلال كذبة طويلة مكشوفة، ليس ثمة ما يبررها، سوى حاجة الإعلام العربي إلى عدم قول الحق.

فالحق، أن الصهيونية لا تملك إعلاماً، لأن الذي يملك الإعلام، هو رأس المال الغربي. أما الصهيونية، فإنها فكرة بدائية مفلسة، باعت أمتعتها ورحلت عن الشرق الأوسط منذ ألفي سنة على الأقل.

والحق أن الإعلام العربي، لا يستطيع أن يكسب ثقة أصحاب رأس المال، حتى بمعونة إعلاميين ناجحين، فمصدر المشكلة أن رأس المال، لا يضع ثقته في غير نظام رأسمالي، قائم على تعدد الأحزاب. والإعلام العربي، لا يمثل هذا النظام، ولا يستطيع أن يقنع أحداً بأنه يمثله. وقد أثبتت تجربة الرئيس السادات، إن الإدارة العربية، لعبت دوراً مسرحياً متقناً، لتمثيل النظام الرأسمالي، من إطلاق حرية الصحافة، إلى خلق أحزاب من العدم. لكن أصحاب رأس المال، لم يبتلعوا هذا الطعم، ولم يصدقوا حرفاً واحداً من مسرحية السادات، ولم ينجح الإعلام المصري، في تغيير رأي كيسنجر تجاه القضية الفلسطينية، ولم يحدث شيء من وراء هذه المسرحية الإعلامية، سوى أن مواطناً، مثل أنور السادات، وجد نفسه فجأة على خشبة المسرح، أمام جمهور جاهز للفرجة، وانقاد لكي يمثل تحت الأضواء، جميع الأدوار الطريفة، من دور (المثقف) الذي يتحدث اللغة الإنكليزية، بقدرات طالب في الإعدادية، إلى دور حمامة السلام التي حملت الخراب والحرب إلى العالم كله، بعد غزو إسرائيل للبنان.

وخلال محادثات كامب ديفيد، كان الإعلام الأميركي يعرف، أن السادات، ليس رئيساً شرعياً، بل مجرد مغامر، وصل إلى كرسي الحكم بتزوير الانتخابات، وقمع المعارضة سراً وعلناً، وكان ظهور مثل هذا المغامر في بلد رأسمالي، من شأنه أن يثير عاصفة في الإعلام الأميركي، كما حدث فعلاً خلال حكم العسكر في اليونان

وتركيا. أما السادات، فقد استقبلته أجهزة الإعلام الأميركية باعتباره حاكماً شرعياً لا غبار عليه، مثل بيغن نفسه، الذي تمّ انتخابه دستورياً بالفعل، رغم أن كل صحفي على حدة، كان يعرف على وجه اليقين، أن السادات، ليس مثل بيغن، ولا يمثل مصر، وليس حاكماً مسؤولاً، وليس رجلاً مثقفاً، وليس شيئاً على الإطلاق، سوى مغامر نصف أمي. وقد وقف السادات، تحت أضواء الإعلام الغربي سنوات طويلة، مثل نجم عالمي من نجوم العصر، من دون أن يذكر صحفي واحد، في جميع أجهزة الإعلام الرأسمالية، من أميركا إلى إسرائيل، أن السادات ينطق باسم مصر، لأن مصر نفسها فقدت كل قدرة على النطق. ولعل فضيلة «النزاهة»، ليست فضيلة بالنسبة لخبراء الإعلام الرأسمالي، لكن ما قيل عن السادات، بأقلام صحفيين يعرفون حقيقة السادات، كان عملاً خالياً حقاً من روح النزاهة، وكان فضيحة لمناهج الإعلام الرأسمالي، سوف تذكرها له الأجيال في مصر، طوال ألف سنة من الآن.

إن المبارزة الكلامية بين الإعلام العربي والإعلام الصهيوني، مبارزة تحتاج إلى إصلاح جذري في مفهوم المصطلحات نفسها، قبل أن تسيل من عدونا نقطة دم واحدة.

فكلمة الإعلام الصهيوني بالذات، مجرد مصطلح وهمي لا واقع له. ولو كانت معركتنا مع إسرائيل، معركة ضد إعلام عنصري متخلف، لجرت الرياح بما تشتهي السفن منذ زمن طويل، لكن ما يدعى بالإعلام الصهيوني اسمه الصحيح الإعلام الرأسمالي. وهو جهاز لا ينطق باسم اليهود. بل باسم الإدارة الرأسمالية التي تقوم على تعدد الأحزاب، وحرية السوق، وحرية الصحافة، وحرية القضاء، إنه نسخة طبق الأصل من الإعلام الرأسمالي في مستوطناته الأصلية، من كندا إلى الولايات المتحدة، وغرب أوروبا، وأستراليا، وجنوب أفريقيا.

وبموجب هذه العلاقة، فإن اليهود يخاطبون أصحاب رأس المال، بلغة مشتركة بينهم، وينطق إعلامهم باسم نظام إداري معروف لهم جميعاً، مما يجعل كل معركة إعلامية ضد إسرائيل في بلدان العالم الرأسمالي، معركة ضد النظام الرأسمالي نفسه.

الإعلام العربي ـ من جهة أخرى ـ اسمه الصحيح إعلام الدول العربية. وذلك فرق مهم جداً في العالم الرأسمالي. فالإعلام الموجه، في لغة الرأسماليين، اسمه «إعلان». وهو فكرة شرعية لترويج البضائع والأفكار، لكنه لا ينطق باسم الدول، بل باسم الشركات. وإذا غامرت دولة ما، واختارت منهج الإعلام الموجّه لمخاطبة الرأي العام في العالم الرأسمالي، فإن ذلك خطأ إعلامي مميت، لأنه يعني في لغة المواطن الرأسمالي، ان مواطن هذه الدولة، قد خسر حقه في الكلام.

ولهذا السبب، لم يعط الإعلام العربي الموجّه، صورة طيبة عن العرب في البلدان الرأسمالية، بل أظهرهم ـ من دون أن يدري ـ بمثابة أمة خرساء، تعيش في عصر الإقطاع، ويتكلم حكامها بالنيابة عنها، في إعلانات مدفوعة، تمجد نظماً إدارية

متخلفة، بلغة ماتت منذ عصر الثورة الفرنسية. ولأن هذه الصورة، هي التي بارز بها العرب عدوهم الصهيوني في الغرب، منذ إنشاء إسرائيل، حتى الآن، فإن ما يدعى بالإعلام العربي،لم يكن في الواقع سوى سلاح ضد العرب أنفسهم، وليس ضد عدوهم، ولم تكن وسائله البدائية في تمجيد الدكتاتورية والإقطاع، سوى بوق في يد إسرائيل، لإظهار مدى حاجتها إلى الأمن، وسط بحر من العرب المتخلفين إدارياً.

والواقع أن الاعلام العربي قد انتصر، مجاناً، على الإعلام الصهيوني في جميع البلدان الاشتراكية، وفي دول العالم الثالث. أما في العالم الرأسمالي، فإن الإعلام العربي لا يستطيع أن يشتري هذا النصر، بأموال الدنيا بأسرها، إلاّ إذا نجحت الإدارة العربية في تحريره من لغة الإقطاع، وتقدمت ببديل دستوري صحيح، من نظام تعدد الأحزاب، يكفل جميع الحقوق التي كسبها الإنسان المعاصر، في إسرائيل على الأقل. ومن دون هذا الشرط، فإن معركة العرب الإعلامية ضد إسرائيل، لا تضر إسرائيل، بل تمجدها، كما قال سارتر مثلاً، بمثابة «واحة للديمقراطية»، في صحراء عربية خالية من الواحات.

إن ما يدعى باسم الإعلام الصهيوني ليس صهيونيا، بل رأسمالي، وما يدعى باسم الإعلام العربي ليس عربياً، بل إقطاعي، والمبارزة بين هذين الخصمين في البلدان الرأسمالية بالذات، ليست مبارزة حقاً، بل مجرد نوع من مصارعة الثيران، تؤدي فيها إسرائيل دور المصارع الرشيق، صاحب السيف القاتل، ويؤدي فيها العرب دور الثور الأخرق، الذي يبدأ بالهجوم دائماً، لكي يموت بعد ذلك أمام جمهور يصفق بحرارة. وهي صورة تعالجها وسائل الإعلام الرأسمالي، بقليل من النزاهة، رغم إلمامها بتفاصيل الصورة الحقيقية، في استعراض علني، لمدى الدجل الذي يستطيع الإعلام الرأسمالي أن يذهب إليه، قبل أن يعرف أنه الدجال.

صوت الناس

تستطيع الدولة أن تطلق المدافع، احتفالاً بالعيد، لكن فرحة الناس بالعيد نفسه، تتوقف دائماً على ما يفعله الناس.

في **العيد الديني**، يرتدي المواطن المسلم ثياباً جديدة ويصافح جيرانه، ويزور أقاربه، ويأكل كعكا، ويبدو مواطنا سعيداً، له حصة ظاهرة في الفرحة بالعيد.

في **العيد الوطني**، لا يأكل المواطن كعكا، ولا يصافح جيرانه، ولا يزور، ولا يزار، ولا يصدق أصلا أنه في عيد.

سبب هذه الظاهرة، أن **العيد الاسلامي** في حد ذاته، عيد لدولة خفية أخرى، لا تعلن عن هويتها برفع علم فوق سارية، بل بتحديد مناسبات جماعية في أيام الناس. وهي دولة شرعية، لا تعترف بشرعية باقي الدول، ولا تعترف بأعيادها الوطنية، وتتعمد علنا، أن تتجاهل ذكرى الاستقلال، وذكرى اعتلاء العرش، وذكرى الجلاء، وتمحوها من لغة الناس، بأعياد حقيقية في واقعهم. فكل عيد في الاسلام، احتفال بذكرى دولة مختلفة أخرى.

ـــ **عيد الفطر**، احتفال بالتحرر من الحرمان والجوع. إنه مناسبة يلتقي فيها كل مواطن، مع كل مواطن، بعد أن قضى كلاهما شهراً في الصيام، وتعلم أنه يستطيع أن يجوع بعض الوقت، لكنه

لا يستطيع ان يجوع الوقت كله، وان الانسان الحر، يخسر حريته أمام معاناة الحرمان، وان المجتمع الذي يريد أن يحرر يديه من الاقطاع، يحتاج إلى أن يحرر مواطنه من الحاجة.

ـ **عيد الأضحى**، احتفال بشرعية التضحية، فالمواطن المسلم المسؤول عن اقرار الشرع الجماعي، مسؤول أيضاً عن حمايته، في أي وقت، مما يجعله جندياً مستديماً، معرضاً للموت في كل يوم من أيام السنة. ان ذبح الاضحية، ليس احتفالاً بنجاة إسماعيل بن إبراهيم وحده، بل بنجاة كل مواطن مسلم على حدة، لأنهم جميعاً عرضة للموت في سبيل الله.

هذه الأضحية، يذبحها المواطن المسلم في **موسم الحج**. وهو **مؤتمر عالمي** على مستوى الدول يختلف عن مؤتمرات الأمم المتحدة في نقطتين:

الأولى: إن الدول المشاركة فيه، لا يمثلها مندوبون عنها، بل يمثلها كل مواطن يرغب في حضور المؤتمر. وهو تشريع، لو أخذت به الأمم المتحدة، لاصبحت خطب المندوبين أكثر صدقاً، ولاصبحت جلسات الجمعية العمومية، فرصة لكي يعرف السياسيون، ما يجري في دولهم على الأقل.

النقطة الثانية: إن جنود الأمم المتحدة، الذين ترسلهم بين حين وآخر لحفظ السلام، جنود لا يتلقون أوامرهم من الأمم المتحدة، بل من دولهم التي تسارع إلى سحبهم، في أي وقت تشاء، أما **المؤتمر العالمي في مكة**، فان جنوده يتلقون أوامرهم منه مباشرة، وهم - بعد ذلك - ليسوا حفنة من الجنود، بل ملايين من الفدائيين المحصنين ضد الموت نفسه، بشريعة تقول لهم نصاً: ﴿**ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون**﴾ (سورة آل عمران، الآية ١٦٩).

ان سيل الحجاج الذي يرتاد مكة سنوياً، ليس سيلاً من الحجاج فقط. بل مواطنون، يجتمعون تحت راية دولة خفية، تدعوهم إلى

اللقاء في **مؤتمر عالمي** ـــ مرة في السنة، فيبادرون إلى حضور الاجتماع من دون أن تجرؤ دولة أخرى على منعهم من حضوره.

فاتحة هذا الاجتماع ـ دعاء جماعي يقول: **لبيك اللهم لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك.**

وهو دعاء، له صيغة إدارية واحدة فقط، لا غير، هي صيغة **الشرع الجماعي**. فالمسلم يلبي نداء الله، لأنه مواطن محرر من سلطة كل اله غيره، تحت مظلة الجماعة. والمسلم يتوجه بالحمد على النعمة إلي الله، لانه يعيش في نظام جماعي محرر من سلطة أولياء النعمة الآخرين. والمسلم يعلن أن الملك لله وحده، لأن دولته الجماعية لا تعترف بشرعية الاقطاع. ورغم أن المسلمين خسروا هذه الدولة مبكراً، فقد اجتمعوا في مكة ١٣٥٠ مرة منذ ذلك الوقت، دون أن يغيبوا سنة واحدة عن هذا الاجتماع.

ـــ **عيد الهجرة:** احتفال بتأسيس دولة الشرع الجماعي في الاسلام. وقد اختار الخليفة عمر بن الخطاب، أن يبدأ تاريخ المسلمين بالهجرة ـ وليس بمولد الرسول أو وفاته ـ لان الشرع الجماعي لا يرتبط بشخص بل برسالة، ولأن الرسالة بدأ تطبيقها عملياً بهجرة الرسول عليه السلام.

ان المسلم لا يحتفل **برأس العام.** في مطلع السنة الهجرية، بل يحتفل بذكرى **قيام دولته الشرعية**، التي يعرفها في تراثه ولغته، ويعرف انها قامت على الشورى بين الجماعة، وحفظت حق الضعيف والقوي، وجمعت بين الأديان والأجناس، وانشأت بيت مال المسلمين، وضمنت حرية الفكر، وحق السعي، وألغت مراكز القوى، وحطمت جميع الأصنام الحية والميتة.

ـ **عيد عاشوراء:** ليس عيدا إسلامياً، بل ذكرى جماعية **لموقعة كربلاء.** وهي معركة جانبية صغيرة لا شيء يدعو إلى حفظها في ذاكرة الاجيال، سوى انها آخر معركة خاضتها جماعة من المسلمين، للدفاع عن شرع **الجماعة** في الاسلام. فقد فضل

الحسين بن علي، أن يموت في كربلاء، على أن يعترف بشرعية الدولة الأموية، واختار أن يقاتل في معركة ميؤوس منها، تاركاً لاجيال المسلمين، أمراً مستديماً بالقتال دفاعاً عن حق الجماعة، مكتوباً بدماء حفيد رسول الله نفسه.

ولهذا السبب، لا يأكل المسلم كعكاً في (عيد) عاشوراء، ولا يلبس ثياباً جديدة، بل يعتريه الوجوم، حزناً على ما فقده، فيما يتصاعد هذا الحزن بين المسلمين الشيعة، إلى مأتم علني، يجلد فيه المواطن ظهره بالسياط ندماً على ما فاته، في ذكرى مؤلمة، تتعمد أن تعيد طعم الألم نفسه، إلى ذاكرة الاجيال سنة بعد سنة.

ـ **عيد المولد النبوي** أيضاً، ليس عيداً اسلامياً، ولم يحتفل به الرسول، ولا الخلفاء الراشدون، لكنه عيد قبلته الجماعة الاسلامية، لأن الرسول عليه السلام، هو نفسه رسول الشرع الجماعي، ولأن الاحتفال بمولده، يعني الاحتفال بمولد القائد الشرعي الوحيد، للأمة الاسلامية، في جميع الدول، وفي جميع العصور. ورغم ان الاحتفال بعيد المولد النبوي، لم يمنع قيام احتفالات أخرى، بمولد قادة آخرين، فانه أصبح شهادة جماعية، تعلن سنوياً، عدم شرعية القادة بالذات.

هذه الأعياد الخمسة، تعيش الآن جنباً إلى جنب، في كل دولة اسلامية على حدة، مع عشرات الاعياد الوطنية، من ذكرى الاستقلال لكل دولة، إلى ذكرى اعتلاء العرش، وتوقيع اتفاقية الجلاء، وبقدر ما **تفرق** الاعياد الوطنية بين العرب في وطنهم الواحد، فان أعيادهم الاسلامية لا تزال **تجمعهم**، في مواعيد محددة سلفاً، تحت شرع واحد، وعقيدة جماعية واحدة، لكي يعلنوا هويتهم الحقيقية سنوياً، خلال لقاءات جماعية، لا يغيب عنها أحد من العرب، ولا يحب أحد أن يغيب.

فالعيد الاسلامي، ليس احتفالاً بتعاقب الفصول، مثل بقية الأعياد. إنه لا يطابق الأشهر الشمسية، ولا يتزامن مع الحصاد والحرث، بل يدور مع القمر، لكي يقع في كل الفصول، لأنه عيد لا علاقة له

بالزمن، بل بالناس الذين يجمعهم دورياً، لكي يحصوا مكاسبهم في شرع الجماعة. ويتذكروا اعداءهم الحقيقيين، ويتذكروا الجوع والحاجة، ويتعلموا درس التضحية النافع، ويلتقوا في الحج مجردين من فوارق اللون والطبقة، لبناء مجتمع الانسان الواحد، تحت سماء ربه الواحدة.

وعندما تطلق المدافع في دولة اسلامية، وتخفق الاعلام فى الشوارع، وتدق الموسيقى، وتعلن الاذاعة قدوم العيد، فان العيد نفسه لا يتوقف على ما تقوله الاذاعة، بل على ما يفعله المواطن المسلم، الذي لا يرتدي ثيابه الجديدة، ولا يذبح خروفه، ولا يشعل شمعته، ولا يصافح جيرانه، ولا يحس بفرحة العيد، إلا إذا كان عيدا اسلامياً، في دولته الخفية التي يعرفها تحت سلطة الشرع الجماعي. أما أعياد الدولة الوطنية، من ذكرى الاستقلال، إلى ذكرى قيام الثورة، فإنها مجرد عطلات عن العمل والدراسة، استوردها العرب حديثاً، في لغة لا تخاطب ضمير المواطن العربي، ولا تستطيع ان تحركه، لكي يغير قميصه احتفالاً بمثل هذا العيد.

إن المسلم، مواطن في دولة خفية، تعيش سراً بين الناس، منذ الغاء نظام الادارة الجماعية في عصر معاوية، لأن معاوية، لم يقتل نظام الحكم الجماعي، عندما الغى نظام الجامع، بل ربط يديه فقط، ونسي ان الشرع الذي يعيش مربوط اليدين، يصبح دعوة في صدور الناس، يتناقلونها بينهم من جيل إلى جيل، ويحتفلون بأعيادها، ويؤدون شعائرها في انتظار ساعة الخلاص.

بقية الأديان الأخرى، لها أعياد. لكنها أعياد لا تمثل دولة جماعية، بل تمثل مؤسسات دينية خاصة. إنها - في المسيحية - مناسبات لتخليد مولد السيد المسيح، وصلبه، وصعوده، وعودته إلى الجبل. وهي مناسبات تحتفل ببطل إنساني خارق، وليس بشرع جماعي. وفي اليهودية فقدت الاعياد معناها الإداري تحت سيطرة رجال الدين، واصبحت سلاحاً في أيدي ادارة أخرى، موجهة إلى تسخير اليهود في احتلال ما يدعى بأرض الميعاد. مما جعل الأعياد

اليهودية، مجرد مناسبات سياسية متنكرة في لغة الدين. والواقع أن العيد الاسلامي، كان فكرة موجهة عمداً، لتصحيح هذا الانحراف القديم في معنى العيد.

فالعيد الحقيقي، ليس هو اليوم الذي تحدده مؤسسة ما في شهر ما، بل هو كل يوم يفتح فيه المواطن عينيه، في وطن يعمه السلام والعدل والنعمة معاً. إنه عيد له فرحة ملموسة في أرض الواقع، وليس مجرد مناسبة تاريخية، للاحتفال بواقع آخر. ولهذا السبب، اختار الاسلام، ان تقع أعياده خلال «أشهر السلام»، التي تعرف باسم «الاشهر الحرم».

هذه الأشهر، عرفها سكان الصحراء، قبل الاسلام، لأنها فكرة يحتاج إليها سكان الصحراء بالذات، فالمواطن الذي يعيش وراء أسوار المدن، تحت حراسة الشرطة، لا يملك حق التفاوض مع الادارة، لاقرار سلام دائم أو مؤقت. أما المواطن الطليق في الصحراء، فقد كان بوسعه أن يتفق مع مواطن طليق مثله، على تحديد فترة من الوقت، يسعى كلاهما خلالها، لكسب قوت عياله على الأقل، وهي الفترة التي سماها العرب بالأشهر الحرم من **شعبان إلى ذي الحجة**، وحرموا فيها القتال وحمل السلاح، وجعلوها مواسم للتجارة وعقد المعاهدات، والقاء قصائد الشعر. وقد تبنى الاسلام هذه الفكرة، كما هي، واحتفظ القرآن بتسمية الأشهر الحرم، واحتفظ بمواعيدها، لأنها مواعيد قمرية تقع في كل الفصول. لكنه جعلها شريعة عالمية، تخاطب سكان الأرض بأسرها، وتدعوهم إلى تعلم درس نافع من تجربة الصحراء، وإقرار السلام بعض الوقت على الأقل، ما داموا عاجزين عن إقراره كل الوقت.

خلال هذه الأشهر الحرم، يقع العيدان الإسلاميان اللذان حددهما الرسول بنفسه، واحتفل بهما شخصياً، وهما عيد الفطر، وعيد الأضحى.

ويميز هذين العيدين، عن بقية الأعياد التي عرفها التاريخ أنهما

محددان سلفاً، خلال فترة سلام شامل، ينزع فيها المواطن الخائف سلاحه، ويذهب آمناً إلى بيت آمن. وهي تجربة من شأنها أن تكون مدرسة أبدية تتلقى فيها أجيال الناس، درساً عملياً لشرح تجربة السلام العالمي على أرض الواقع، في عيد يرتدي خلاله كل مواطن أجمل ثيابه، ويتذوق أطيب طعامه، ويصافح جيرانه، ويتذكر أن ما يتحقق لبعض الوقت، يمكن أن يتحقق كل الوقت، وأن الاحتفال بيوم العيد، يمكن أن يكون احتفالات بكل يوم، في عرس أسبوعي شيّق، من الخميس إلى الخميس.

إن الخليفة معاوية، الذي اعتقد أنه استولى على دولة الإسلام بإلغاء شرعه الجماعي، لا يحتاج الآن، سوى أن يطل ذات مرة من شرفة قصره في الجنة، لكي يرى بنفسه، أن دولة الإسلام، لا تزال دولة الشرع الجماعي، التي ترفع شعاراتها خمس مرات يومياً، من فوق كل مئذنة، ويتعمد ملايين الناس سنوياً، أن يحتفلوا بمولدها في هجرة الرسول، ويحزنوا على ضياعها في موقعة كربلاء، ويحتفلوا بمولد قائدها، في عيد المولد النبوي، ويذبحوا خرافهم، معلنين قبولهم للتضحية من أجلها، في شهادة معلنة عند بيت الله الخالد. وهو واقع يقول ببساطة، أن معاوية قد مات، لكن قتيله لم يمت.

فالإسلام صوت الناس، ودولتهم الحقيقية، إنه ليس حكاية تاريخية، هدفها أن تثبت نظرية عرقية عن شعب الله المختار، مثل كتاب العهد القديم. وليس سيرة هدفها أن تثبت نظرية أخرى عن رجل مختار، مثل الأناجيل الأربعة. إن الإسلام دولة، مجهّزة بدقة، وموجّهة بدقة، لاجتياح كل دولة سواها، واستبدال أعيادها الوطنية، بأعياد جماعية، واستبدال إدارتها، بإدارة خاضعة لسلطة الناس شخصياً. ورغم أن ظروف الحضارة الإنسانية، شاءت حتى الآن، أن لا تتحقق هذه الدولة في واقع الإدارة، فإن ذلك لم يمنعها من أن تتحقق في صدور الناس، وتعيش بينهم، بشعاراتها الرسمية، وأعيادها الرسمية، ولغتها الرسمية، لحسم مشكلة، لا بد من حسمها، في ساعة آتية، لا ريب فيها.

خاتمة

وبعد:

فهذه كلمة يصعب أن تقال، في ظروف الواقع الإداري الذي نعايشه الآن: لكن أمتنا العربية ليست أمة متفرقة.

وأكثر من ذلك: انها أمة لم تتفرق أبداً، في أي يوم من الأيام. ولم تختلف مرة حول كلمة وحدة في دستورها الواحد، ولم يظهر فيها حزب، أو تنظيم، أو حتى شخص بمفرده، دعا إلى إنكار وحدتها في السر أو في العلن. إن الفرقة بيننا، مصدرها نظامنا الإداري الذي قام أساساً على شل وحدتنا بالذات.

فنقطة الضعف المميتة في بناء أمتنا العربية، أنها أمة لا تجمعها سوى صيغة إدارية واحدة، فقط، لا غير. هي صيغة الإدارة الجماعية التي تمثلت في دستور الشرع الجماعي، عن طريق المؤتمرات الدورية في الجوامع.

في غياب صيغة الجامع، يغيب مبدأ المسؤولية الشخصية الذي يقوم عليه الشرع الإسلامي بأكمله، ويبطل بالتالي دستور الإدارة الجماعية، ويتفرق العرب في أرض الواقع، لكي يجتمعوا في واقع آخر. ويصيروا أمة موحدة شفهياً، تملك دستوراً واحداً، بلغة واحدة، من دون جهاز إداري قادر على ترجمة وحدتها إدارياً.

في حضور صيغة الجامع، يعاد الأمر إلى نصابه، وتظهر أمتنا العربية

في ضوء النهار، بمثابة أمة كاملة التجهيز والعدة، لا تنادي بتحقيق آمال الإنسانية في العدل فحسب، بل تملك الجهاز الإداري القادر على تحقيق العدل بالفعل. إن كل كلمة في تراثنا، تفسر نفسها إدارياً في نظام الجامع:

* فمبدأ **التوحيد** مثلاً، معناه الإداري أن يجتمع الناس المتفرقون بين الطوائف، تحت سقف بيت جامع واحد.

* ومبدأ **المساواة** بين الأديان والأجناس، يعني إلغاء الحواجز الحقيقية القادرة على منع الاجتماع من أساسه.

* ومبدأ **المسؤولية** الشخصية، يعني أن المواطن لا يمثله مواطن آخر، ولا ينوب عنه حزب أو إمام أو طائفة.

* ومبدأ **الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر**، يعني أن الناس مسؤولون جماعياً عن صياغة القوانين.

* ويوم **الجمعة** معناه، أن الاجتماع دوري وله موعد رسمي محدد.

* والدعوة إلى **المجادلة بالحسنى**، تعني أن يجمعنا النقاش، بدل أن يفرقنا.

* وتحية **السلام عليكم**، تعني أننا جماعة لا ترفع غير شعار الجماعة.

* والأمر **بخفض الصوت**، واستنكار صوت الحمير، يعني أننا أمة، تعرف شروط النقاش.

* ونداء المؤذن **«الله أكبر. الله أكبر»** يعني ان مجتمعنا ليس فيه مواطن صغير.

كل كلمة في لغة العرب، تنطق حية في نظام الجامع، كل تعاليم الاسلام العالمية تفسر نفسها ادارياً، في نظام دقيق، موجه ضد سيطرة المؤسسات، يلتقي فيه المواطن شخصياً مع المواطن شخصياً، لتبادل وجهات النظر في كل قضية على حدة، وعرضها للنقاش

العلني، في مجتمع مسؤول، محرر شرعاً من أهواء كل سلطة أخرى غير سلطة الجماعة.

في هذه الصيغة، تلتقي شريعة العرب مع دستورهم، وتصبح وحدتهم واقعاً ادارياً. وأكثر من كل شيء آخر، تختفي الخلافات القائمة الآن بين الشيعة والسنة، والأكراد، والدروز، والامازيغ، والنصارى، واليهود. فالخلاف بين هذه الطوائف، سببه إلغاء صيغة الجامع، وتعطيل الجهاز الإداري الذي جمعها في الأساس، تحت سقف بيت إداري واحد. وهو إجراء طارىء، وغير شرعي أصلاً، لأنه خروج صارخ على النسخة الأصل.

فالأمة الإسلامية، اكتمل نموها شرعاً، في حياة الرسول، وليس بعد وفاته. هذه حقيقة غيّبها الزمن الآن وراء ستار كثيف من الخلافات الفقهية، لكنها حقيقة في جوهر الشرع نفسه، اختار الرسول أن يؤكدها شخصياً في خطبة الوداع، واعتمدها القرآن، باختتام الوحي في قوله تعالى: ﴿**اليوم أكملت لكم دينكم**﴾ (سورة المائدة، الآية ٣).

كل خلاف وقع بين طوائف أمتنا بعد هذه النقطة، هو خلاف حول الإدارة، وليس حول العقيدة، فالشيعة والخوارج، لم ينفصلوا عن السنّة، بل عن الإدارة الأموية. والأمازيغ لم يقاتلوا ضد العرب، بل قاتلوا إلى جانبهم، ضد أسرة عربية واحدة، اغتصبت لنفسها حق العرب والأمازيغ معاً. واليهود والنصارى، لم يفرزوا أنفسهم في طوائف، بل فرزهم محاسب الخليفة الأموي لكي يجمع منهم أتاوة أهل الذمة. إن كل انقسام وقع بيننا، وقع بعد غياب صيغة الجامع، لأن أمتنا العربية قابلة للقسمة - فقط - في غياب هذه الصيغة بالذات.

فمن دون نظام الجامع، تنفصل لغة العرب عن شريعتهم، ويتورط العرب أنفسهم، في مواجهة ثلاث مشاكل إدارية، موجعة جداً، وغير قابلة للحل:

* **المشكلة الأولى:**

أن الطوائف غير الإسلامية، وغير العربية، التي احتواها دستور الحكم الجماعي، لا يمكن احتواؤها سلمياً في أي صيغة بديلة أخرى. ومن المحتم أن تنفصل، أو تصبح مصدراً للعنف.

* **المشكلة الثانية:**

إن العرب أنفسهم، الذين جمعهم نظام الجامع، لا يملكون شيئاً آخر يجتمعون عليه. فلا هم من أصحاب رأس المال، لكي يلتقوا على حرية الربح، ولا هم ماركسيون، لكي يلتقوا في حزب لينيني، وليس لديهم ثمة مكان شرعي واحد، يستطيع أن يجمعهم على جبهة مشتركة.

* **المشكلة الثالثة:**

إن نظام الإدارة الجماعية في الإسلام، نظام قام على إلغاء صيغة الجيش المحترف، والأخذ بصيغة الجهاد الجماعي. وهو إجراء دستوري، مستمد من مبدأ المسؤولية الشخصية، لكن نقطة الضعف فيه، أن الجماعة المسلحة، إذا خسرت سلاحها مرة، لا تسترده مرة أخرى حتى تقاتل بالحجارة.

في مواجهة هذه المشاكل الثلاث، وقفت أمتنا العربية مكتوفة الأيدي، منذ أربعة عشر قرناً حتى الآن، وقد تظل واقفة هكذا إلى الأبد. فلا شيء، في ثقافة العرب، أو في واقعهم، من شأنه أن يمنع صراع الأقليات، أو يجمع الأغلبية على طريق واحد، أو يتصدى لمنطق القوة الغاشمة، بقوة شرعية أكبر، سوى صيغة **نظام الجامع**، فقط، لا غير. وهي صيغة لم يخسرها العرب في واقعهم الإداري فحسب، بل خسروها في تفسيرهم للإسلام نفسه، وتورطوا في قبول تفسيرات منحرفة، تكلمهم عن كل صيغة ممكنة، ما عدا الصيغة الصحيحة في نظام الجامع.

فالذين يطالبون بتطبيق الشريعة الإسلامية، يخلطون مقدماً، بين

وظيفة المسجد، ووظيفة الجامع، ويتخلون بذلك عن الجهاز الإداري الوحيد القادر فعلاً على **تطبيق الشريعة**.

والذين يدعون إلى نظام الأحزاب، يبدأون في الأساس بتجاهل صيغة الجامع، وإخراجها نهائياً من قائمة الحلول المطروحة. وهو موقف نجم عنه، ظهور أحزاب بين العرب والمسلمين، تدعو نفسها بكل الأسماء، وتمثل كل الطبقات، من دون أن يظهر بينها حزب واحد، يتوجه إلى صيغة الجامع، أو يتبنى نظام الإدارة الجماعية. رغم أن مثل هذا الحزب، قد يكون هو التنظيم السياسي الوحيد الذي تسنده قوة شرعية فعلية في واقعنا وتراثنا معاً.

كل الأطراف متفقة على تجاهل صيغة الجامع. فالرأسماليون والماركسيون والاخوان المسلمون، يلتقون جميعاً على هذا الهدف. وهو لقاء مميت حقاً، لأمتنا العربية بالذات، لأنها أمة قابلة للانقسام إلى ما لا نهاية، من دون نظامها الإداري، الذي جمعها أول مرة تحت سقف بيت واحد.

في ضوء هذا الواقع، ازدادت **صيغة الجامع** غياباً عن ثقافتنا السياسية المعاصرة، حتى أصبح مجرد طرحها للنقاش، فكرة «لا تليق» بروح العصر. فليس ثمة فرصة حقيقية الآن في ثقافة العرب أو في واقعهم، لاستعادة هذه الصيغة، أو طرحها بين الحلول المقترحة، أو الدفاع عنها ضد أصحاب المصلحة في تدميرها. إلاّ بجهد إداري مركز، قادر على اختراق جدار الصمت، والصمود في معركة طويلة معقدة، لإيصال صوت الناس إلى الناس، ومواجهة فكرنا السياسي المعاصر، بإبعاد الكارثة الدستورية والإدارية التي حلّت بأمتنا في غياب نظام الجامع. وهي معركة قاسية حقاً، لكنها مضمونة النتائج، بموجب أربعة بنود أساسية، في منطق المعركة نفسها:

البند الأول:

إن أمتنا لا تملك بديلاً شرعياً من **صيغة الجامع**. فلا نظام الأحزاب،

ولا نظرية الحزب اللينيني، قادر على احتواء مبدأ المسؤولية الشخصية الذي يقوم عليه الشرع الإسلامي.

البند الثاني:

إن الدعوة إلى تطبيق الشريعة، لا تتم شرعاً، إلاّ بتطبيق نظام **الإدارة الجماعية** القادرة على احتواء كل الجماعة. ورغم أن المؤسسة الإسلامية، قد تكفلت حتى الآن، بتجاهل هذه الفريضة بالذات، وراء ستار من ادعاء الغيرة على أداء بقية الفرائض، فإن أمتنا لا تزال تملك النسخة الأولى من دستورها الشرعي الذي بايعت عليه الرسول شخصياً، ولا يزال بوسعها أن تقرأ هذه النسخة بلغتها الأصلية، وتكتشف موضع التزوير، بمجرد أن تشير إليه أصبع.

البند الثالث:

إن اللغة العربية نفسها، لا تصلح للتعبير عن شرع آخر سوى **شرع الإسلام**، فهي لغة مرتبطة بحرفية النص القرآني، والقرآن هو دستور الإدارة الجماعية. وكل محاولة للفصل بين الإدارة وشرع الإسلام، تتورط فوراً في فصل اللغة نفسها عن واقع الناس.

البند الرابع:

إن صيغة الإدارة الجماعية في الإسلام، صيغة موجهة شرعاً، لإنهاء نظام **الجيش المحترف**، وإحياء نظام **الجهاد الجماعي**، وهو تشريع لم يلفت انتباه «الاخوان المسلمين»، بسبب منهجهم القائم على تجاهل دستور الإدارة الجماعية، لكنه سلاح شرعي حقيقي في يد أمتنا العربية، لا بد أن تدعوها الحاجة إلى اكتشافه، للخلاص من ورطتها في نظام الجيش المحترف الذي لا تملك سبيلاً آخر للخلاص منه على أي حال.

فهرس عام

الصادق النيهوم

□ وُلد في بنغازي بليبيا في العام ١٩٣٧.

□ درس علومه الجامعية في جامعة القاهرة وأعدّ أطروحة الدكتوراه في «الأديان المقارنة» بإشراف الدكتورة بنت الشاطىء. ثم انتقل بعدها إلى ألمانيا، حيث أتمّ الدكتوراه في جامعة ميونيخ بإشراف مجموعة من المستشرقين الألمان، وكان يجيد إلى جانب العربية، الألمانية، والإنكليزية والفرنسية والفينلندية، إلى جانب معرفته بالعبرية والآرامية.

□ بعد ألمانيا، تابع دراسته في جامعة أريزونا في الولايات المتحدة الأميركية، لمدة سنتين. درّس بعدها مادة الأديان المقارنة في جامعة هلسنكي كأستاذ محاضر في فينلندا لعدة سنوات.

□ إنتقل إلى الإقامة في جنيف في العام ١٩٧٦ حيث أسس «دار التراث» ثم «دار المختار» وأصدر سلسلة من الموسوعات العربية أهمها **«تاريخنا»** و**«بهجة المعرفة»** و**«موسوعة الشباب»** و**«أطلس الرحلات»** و**«موسوعة السلاح»**. وكان أستاذاً محاضراً في الأديان المقارنة، في جامعة جنيف، حتى وفاته في تشرين الثاني ١٩٩٥.

□ صدر له مجموعة كتب على امتداد السنوات العشرين الأخيرة منها:

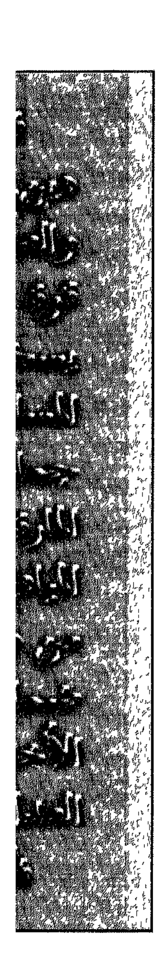
■ **فرسان بلا معركة** ■ **نقاش** ■ **من هنا إلى مكة** ■ **تحيت طية وبعد** ■ **القرود** ■ **الحيوانات ـ الحيوانات.**

وصدر له عن شركة **«رياض الريّس للكتب والنشر»** أشهر وأهم كتبه عن الإسلام والديموقراطية، وهي ثلاثة:

■ **صوت الناس**: أزمة ثقافة مزوّرة (١٩٨٧)

■ **الإسلام في الأسر**: من سرق الجامع وأين ذهب يوم الجمعة؟ (١٩٩٣)

■ **إسلام ضد الإسلام**: شريعة من ورق (١٩٩٤)



محنة ثقافة مزورة

لماذا؟

وطننا العربي، يقع في خانة تضم أكثر الشعوب عجزاً عن ملاحقة مسيرة الحضارة، وهو موقع لا مبرر للشكوى منه، سوى أن الحضارة بأسرها، ولدت أصلا في وطننا، وأن السفن والأسلحة، التي ارتاد بها الأوروبيون قارات العالم الجديد كانت في أيدينا، قبل أن يعرفها الأوروبيون بثلاثة قرون على الأقل. فلماذا يحدث الذي لا يحدث؟

وكيف يمشي وطن وناسه ـ الى الوراء؟

ثمة إجابة. وهي إجابة محددة، وصحيحة، وجادة، وسهلة، وخالية من أهواء الفلسفة، لكن مشكلتها أنها مكتوبة بلغة عربية أخرى، لم ينسها العرب فقط، بل تعلموا، بدلاً عنها، لغة عربية جديدة، مما يجعل مهمة الترجمة، صعبة بعض الشيء، وأحياناً ـ أيضاً ـ صعبة ومفاجئة.

إن هذا الحديث، هو الخطوة التى لا بد منها، لارتياد اجابة غائبة على الاسئلة المطروحة الآن فى واقعنا. وهى اجابة طمرتها الادارة السياسية في ثقافتنا العربية، منذ أربعة عشر قرناً، وراء اجابة مزورة عمداً، في تقافة عربية أخرى.

«من مقدمة الكتاب»



1855132591